مبتدا الخبر

في مبادي علم الأثر

و

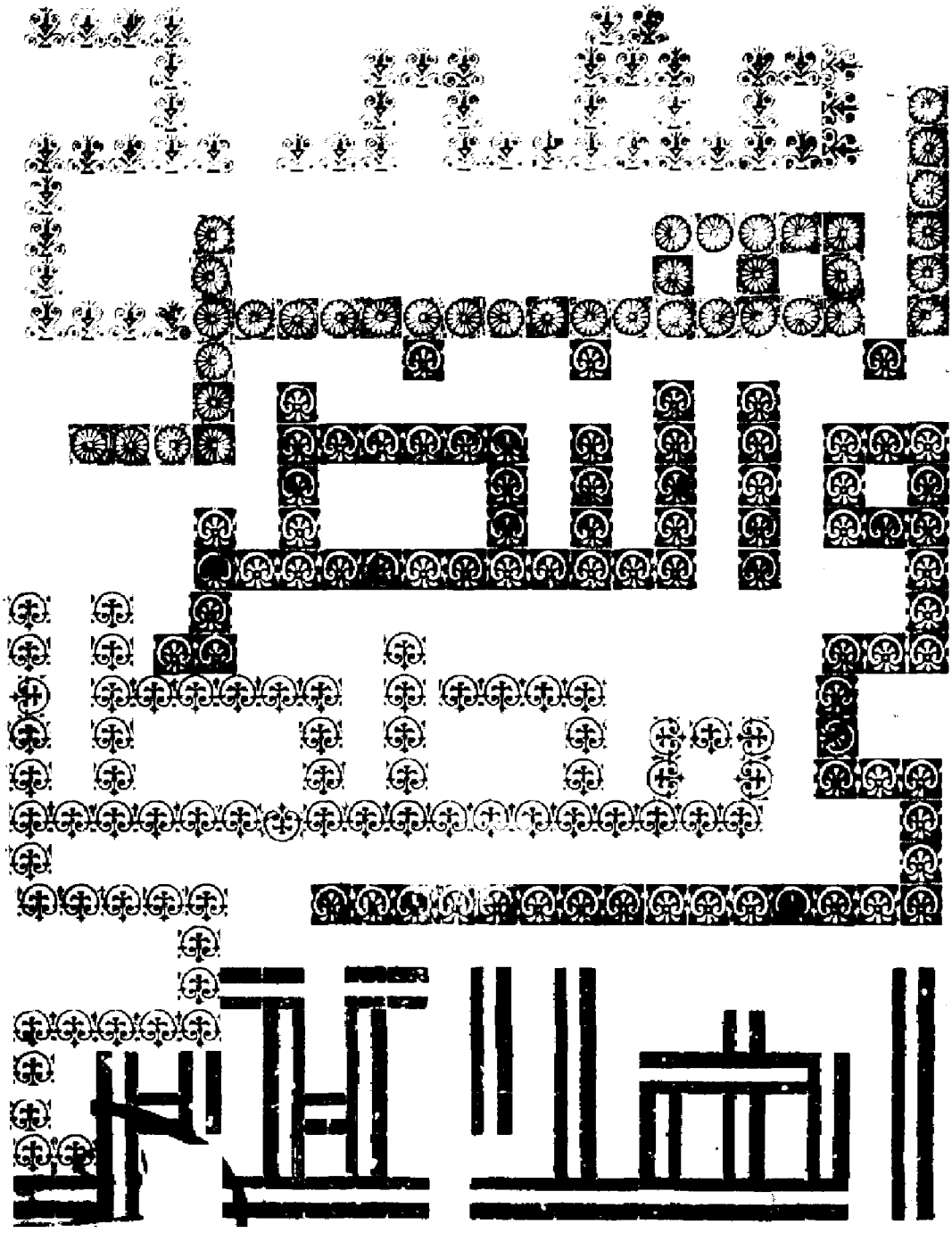

أَحْمَدُ مَنْ رَفَعَ شَأْنَ أَهلِ الأَثَرْ وجعَلَ لهم حديثًا حسنًا يأثُرُه مَنْ أَثَرْ * وأُصلّي على من أَرسَلَه للعالَمِينَ رَحمَهْ وآتاه الكتابَ والحِكْمه * وعلى آله الثِقات الأَخيار وأصحابه الكِرامِ الأبرار * وبعدُ فقد اقترح عليَّ راغبٌ في مُصطلَحِ اهل الأَثَرْ أَنْ أُوضِحَ ما فيه من نُخْبَةِ الفِكَرْ * فأجبتُه الى ذٰلكَ سالكًا أَقْرب المسالك * مستعينًا بالله سبحانه فيما قصدتُ من الإبانه

ولْنُقَدِّم قبلُ مقدّمتين هما الاساس الذي تُبْنَى عليه الرساله

المقدّمةُ الأُولى

اذا جرَّدَ الأنسانُ عقلَه عن الوهمِ ـ المانعِ من الإدراك والفهم ـ ونظر في نفسه او فيما حوله ـ ادرك أنَّ للعالَمِ صانعًا مبدِعًا حكيما ـ بيدِه مَلَكوتُ كُلِّ شيءٍ فيُقبِلُ عليه ـ ويُوَجِّهُ وَجهَه اليه *

ثم اذا نظر الى نفسه ونظرَ جَلالَه ـ ولاحظ ما جلا له ـ عَرَف أنَّ مَنْ أُوتِيَه ذو حظٍّ عظيم * فأذا كرَّر النظرَ علِم أنَّه لم يُخْلَقْ سُدًى ـ وأنَّ له شأنًا غدا * ـ غيرَ انّه يَشْعُرُ بأنَّ ثَمَّ اشياءَ لا يهتدى اليها سبيلا ولا يجد

عليها دليلا * وأنه ان لم يكن له شأن عظيم لا يشاركه فيه الحيوان فالحيوان اسعد منه حالا، فربما ظن ان له مآلا * فاذا اتاه داعٍ يدعوه الى ربه التفت اليه بكل قلبه * وانتبه اشد انتباه، فاذا انته بينة منه لباه * وفداه بنفسه وأباه وقبل ما جاء به وما اباه * فيرى ما كان ينظر اليه من طرف خفي ويعلم ان الله تعالى به حفي * فيسمع الآيات المتلوة ويرى البينات المجلوة * فيرى امامه من نور النبوة سراجا وهاجا ويسلك من الهداية سبلا فجاجا * وحيعلم ان العقل لا يهتدي الا بالشرع والشرع لا يتبين الا بالعقل * فالعقل كالبصر والشرع كالنور فكما انه بنور البصر ونور الشمس ونحوها يبصر كذلك بنور العقل ونور الشرع يستبصر فهما في الباطن واحد وفي الظاهر اثنان نور على نور يهدي الله لنوره من يشاء

فاذا اقيم في الصراط المستقيم ولاح له سبب الفلاح اعرض عن كل لائم ولاح وهجر الالف والعاده قاصدا دار السعاده وهذا مبدأ سفر بعيد المشقة شديد المشقة

فاذا استسهل الصعب واستحلى المر في سبيل هذا الامر - قال بعد حين وقد كاد أن يدركه الحين ويقطعه الأين ويحجبه الغين - عن رؤية الأثر فضلا عن العين

وكان ما كان مما لست اذكره فظن خيرا ولا تسأل عن الخبر

وربما قال

لقد ظفرت بما ارجو وقد حظيت نفسي بأعظم مما جال في الفكر

هنالك البِشْرُ والبِشْر هنالك ما لا عينٌ رأتْ ولا أُذُنٌ سمعتْ ولا خطرَ على قلبِ بشَر

فوائد تتعلق بالمقدمة الأولى

الفائدة الاولى لايخفى ان معرفة الله سبحانه وتعالى وعبادته هي السعادة الكبرى التي ليس وراءها مرمى ، ولما كان وجوده سبحانه وتعالى مركوزًا في فِطَر الناس لم يرد على لسان الشارع اقامة الدلائل عليه اذ الادلة انما تورد غالبًا فيما ربما يخفى قال الشاعر

وليس يصحّ في الاذهان شيءٌ اذا احتاج النهار الى دليل

وانما ورد في الشرع الامر بالنظر في النفس وما ادركته من العالم واحواله ليعلم قدرته الباهرة وحكمته البالغة وانه لايعزب شيءٌ عن علمه ولا يخرج شيءٌ عن حكمه قال الله تعالى في كتابه العزيز في فاتحة أوّل سورة انزلها اقرأ باسم ربك الذي خلَق خلَق الانسان من علق اقرأ وربك الاكرمُ الذي علّم بالقلم علّم الانسان ما لم يعلم

وقال جلّ جلاله انّ في خلق السموات والارض واختلاف الليل والنهار لآياتٍ لاولي الاباب

وقال عزّ من قائل ومن آياته يريكم البرق خوفا وطمعا و ينزّل من السماء ماء فيحيي به الارض بعد موتها انّ في ذلك لآياتٍ لقوم يعقلون

وقال عزّ وجل وفي انفسكم افلا تبصرون ه

والآيات المتلوة الدالّة على وجوب النظر في الآيات المجلوة كثيرة يكثر التفكر فيها أولو الالباب الذين يأتون البيوت من الأبواب

ولقد أحسن من قال

فواعجبا كيف يُعصى الالا هُ ام كيف يجحده الجاحد
وفي كلّ شيءٍ له آيةٌ تدلُّ على انه واحد

ومن ثمّ اوجب بعض الائمة معرفة الله سبحانه على من لم تبلغه دعوة الانبياء قال العلامة ابراهيم اللقاني في الشرح الصغير على جوهرته

واعلم ان الصواب ان العوامَ والعبيدَ والنسوانَ والخدمَ مكلفون بمعرفة العقائد عن الادلة متى كان فيهم اهلية فهمها والا كفاهم التقليد، ولا يخفى ان اعتبار البلوغ في التكليف هو ما استقر عليه الشرع والا فقد نقل جماعة من العلماء عن البيهقي انه قال ان الاحكام الشرعية التكليفية كانت في صدر الاسلام غير متعلقة بالبلوغ ولا متوقفة عليه بل كانت تتعلق بالقادر بالغا كان او غيره (تحرير) اعلم ان المقرر عند الحنفية تكليف الصبي العاقل بالايمان وكذا من لم تبلغه الدعوة ونشا على شاهق جبل لوجود العقل فلو لم يعتقد ايمانا ولا كفرا كان من اهل النار لوجوب الايمان عليه بمجرد العقل، واما في الشرائع العملية فمعذور حتى تقوم عليه الحجة، وهذا مروي عن ابي حنيفة ومشايخ اهل السنة من اهل مذهبه قال ابو منصور الصبي العاقل تجب عليه معرفة الله تعالى وقوله عليه السلام رفع القلم عن ثلاثة وعدّ منهم الصبي حتى يحتلم محمول على الشرائع دون الايمان والفرق بينه وبين قول المعتزلة الآتي ان المعتزلة يجعلون العقل موجبا وهولاء عندهم الموجب هو الله تعالى والعقل معرف لايجابه والصحيح الموافق لظاهر النص وظاهر الرواية ما قاله صاحب التقويم وفخر الاسلام ان الذي لم تبلغه الدعوة غير مكلف بمجرد العقل وانه اذا لم يعتقد ايمانا ولا كفرا كان معذورا اذا لم تمض له مدة يتمكن فيها من التأمل والاستدلال بأن بلغ في شاهق جبل ومات من ساعته، واما اذا مضت له مدة يتمكن فيها من ذلك واعانه الله بالتجربة على ادراك العواقب لم يكن معذورا لان ذلك بمنزلة دعوة الرسل في حقه فاذا لم تحصل له معرفة بعد هذه المدة دل ذلك على استخفافه بالحجة والمستخف لايكون معذورا، ثم مدة الامهال لادليل على تحديدها يعول عليه، وتقديرها بثلاثة ايام اعتبارا بالمرتد ليس بقوي لتفاوت العقول في التجربة، فرب عاقل يهتدي في زمان قليل ما لا يهتدي اليه غيره في زمان كثير، فالحق تفويض علم مقدارها في حق كل شخص اليه تعالى فيعفو عنه قبل بلوغها ويؤاخذه بعد استيفائها * واما عند الاشعرية فالذي لم تبلغه

الدعوة اذا غفل عن الاعتقاد حتى هلك او اعتقد الشرك ولم تبلغه الدعوة كان معذور لان المعتبر عندهم هو السمع دون العقل ومن قتل ممن لم تبلغه الدعوة ضُمن لان كفرهم معفو عندهم وصاروا كالمسلمين في الضمان وعند الحنفيه لا ضمان وان كان قتلهم حراما قبل الدعوة لان غفلتهم عن الايمان بعد ادراك مدة التأمل لا تكون عفوا فكان قتلهم مثل نساء اهل الحرب فلا يضمن ولا يصح ايمان الصبي العاقل عند الاشاعرة لعدم ورود الشرع به متمسكين بقوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا نفي العذاب قبل البعثة ولما انتفى العذاب انتفى حكم الكفر عن الصبي ومن لم تبلغه الدعوة و بقوا على الفطرة وأجيب عن الآية باحتمال ان يراد من العذاب المنفي العذاب الدنيوي فلا تنهض حجة انتهى كلام المنار وشرحه لعبد اللطيف ملخصين ه انتهت عبارة الشرح

الفائدة الثانية ان الطريقة المشروعة فيما يتعلق بمعرفة الله سبحانه هي الامر بالنظر في مخلوقاته المتنوعة وما فيها من عجائب الصنعة وبديع الخلقة ليعرف كمال قدرته وحكمته وعنايته ـ ولم يعين طريق في النظر لاختلاف احوال الناظرين ، ليسلك كل ناظر الطريق الذي يناسبه فيؤديه الى المطلوب فرب ناظر يكون نظره في نفسه من جهة ما يتعلق باحوالها الظاهرة اقرب عنده في الدلالة من نظره اليها من جهة ما يتعلق باحوالها الباطنة ورب ناظر يكون الحال عنده على عكس ذلك ، فلما اطلق النظر حصل المقصود لكل ناظر . ولما ذهل بعض المتكلمين عن هذه الحكمة الكبرى عينوا مسالك ربما ضلت السالك وفيها عِقاب لا يصل اليها العُقاب فاوردوا على اثبات الصانع ادلة ان اوصلت فبعد ان تبلغ الروح التراقي وربما هلك السقيم قبل ان يصل الترياق من العراق ولم يلمهم من لامهم من السلف ومن نحا نحوهم من الخلف لمجرد ايراد الادلة بل لايرادهم ما لا ينفع غُله او يزيد المعتلّ في العلّه

قال العلامة شمس الدين ابن القيم في مفتاح دار السعادة ان القرآن مملوء من الحجج والادلة والبراهين في مسائل التوحيد واثبات الصانع والمعاد وارسال الرسل

وحدوث العالم ، فلا يذكر المتكلمون وغيرهم دليلا صحيحا على ذلك الا وهو في القرآن بأحسن عبارة واوضح بيان واتم معنى وأبعده عن الايرادات والأسئلة ، وقد اعترف بهذا حذاق المتكلمين من المتقدمين والمتأخرين ـ قال ابو حامد في اول الاحياء فان قلت فلم لم تورد في اقسام العلم الكلام والفلسفة وتبين انهما مذمومان او ممدوحان فاعلم انّ حاصل ما يشتمل عليه الكلام من الأدلة التي ينتفع بها فالقرآن والأخبار مشتملة عليه ، وماخرج عنهما فهو اما مجادلة مذمومة وهي من البدع كما سيأتي بيانه ، واما مشاغبة بالتعلق بمناقضات الفرق وتطويل بنقل المقالات التي اكثرها ترّهات وهذيانات تزدريها الطباع وتمجها الأسماع ، و بعضها خوض فيما لايتعلق بالدين ، ولم يكن شيء منه مألوفا في العصر الأول وكان الخوض فيه بالكلية من البدع ـ ولكن تغير الآن حكمه اذ حدثت البدع الصارفة عن مقتضى القرآن والسنة ونبغت جماعة لفقوا لها شبها ورتبوا فيها كلاما مؤلفا فصار ذلك المحذور بحكم الضرورة مأذونا فيه ه

الفائدة الثالثة ربما قال قائل ما هذا الملام المبرّح لأهل الكلام من كثير من العلماء الأعلام والانسان محل الخطا والنسيان وهل خلص من الخطأ من عداهم على ان فساد الدليل لايقتضي فساد المدلول وهذه قضية يقضي بها المعقول والمنقول فنقول ان الخطا قد يعفى عنه لكن فيما لايكون مانعا عن الوصول الى دار السعادة ، وكثير من الناس تؤثر فيهم ادنى شبهه وكثيراً ما اوجب شكهم في الدليل شكهم فيما دلّ عليه يعرف هذا من سبر وخبر الأمزجه المختلفة في بني آدم وقد ثبت ان تصدي صاحب الحق لاثبات الحق بغير وجهه يقوى صولة المبطل لاسيما اذا كان ألحن بالحجة فتندرس المحجّة

قال العلامة ابن القيم في كتابه المذكور في الوجه التاسع والعشرين بعد المائة في شرف العلم في اثناء شرحه لمقالة عليّ رضي الله عنه عند قوله بنقدح الشك في قلبه بأوّل عارض من شبهة * هذا لضعف علمه وقلة بصيرته اذا وردت على قلبه ادنى شبهة قدحت فيه الشك والريب بخلاف الراسخ في العلم لو وردت عليه شبهٌ بعدد امواج البحر ما

ازالت يقينه ولا قدحت فيه شكا لانه قد رسخ في العلم فلا تستفزه الشبهات بل اذا وردت عليه ردها حرس العلم وجيشه مغلولة مغلوبة والشبهة وارد على القلب يحول بينه وبين انكشاف الحق له فمتى باشر القلب حقيقة العلم لم تؤثر تلك الشبهة فيه بل يقوي علمه و يقينه بردها ومعرفة بطلانها ومتي لم تباشر حقيقة العلم بالحق قلبه قدحت فيه الشك باول وهلة فان تداركها والا تتابعت على قلبه امثالها حتى يصير شاكا مرتابا والقلب يتواردعليه جيشان من الباطل جيش شهوات الغي وجيش شبهات الباطل فايما قلب صغي اليها وركن اليها تشربها وامتلأ بها فينضح لسانه وجوارحه بموجبها فان اشرب شبهات الباطل انفجرت على لسانه الشكوك والشبهات والايرادات فيظن الجاهل ان ذلك لسعة علمه وانما ذلك من عدم علمه و يقينه وقال لي شيخ الاسلام وقد جعلت اورد عليه ايرادا بعد ايراد لاتجعل قلبك للايرادات والشبهات مثل السفنجة فيشربها فلا ينضح الا بها ولكن اجعله كالزجاجة المصمتة تمر الشبهات بظاهرها ولا تستقر فيها فيراها بصفائه ويدفعها بصلابته والا فاذا اشربت قلبك كل شبهة تمر عليك صار مقرا للشبهات اوكما قال ثما اعلم اني انتفعت بوصية في دفع الشبهات كانتفاعي بذلك * وانما سميت الشبهة شبهه لاشتباه الحق بالباطل فيها فانها تلبس ثوب الحق على جسم الباطل واكثر الناس اصحاب حس ظاهر فينظر الناظر فيما البسته من اللباس فيعتقد صحتها واما صاحب العلم واليقين فانه لايغتر بذلك بل يتجاوز نظره الى باطنها وما تحت لباسها فيكشف له حقيقتها ومثال هذا الدرهم الزائف فانه يغتر به الجاهل بالنقد نظرا الى ما عليه من لباس الفضة والناقد البصير يجاوز نظره ما وراء ذلك فيطلع على زيفه فاللفظ الحسن الفصيح هو للشبهة بمنزلة اللباس من الفضة على الدرهم الزائف والمعنى كالنحاس الذي تحته وكم قد قتل هذا الاغترار من خلق لايحصيهم الا الله واذا تامل العاقل الفطن هذا القدر وتدبره راى اكثر الناس يقبل المذهب والمقالة بلفظ ويردها بعينها بلفظ آخر وقد رأيت انا من هذا في كتب الناس ما شاء الله وكم قد رد من الحق بتشنيعه بلباس من اللفظ قبيح وفي

مثل هذا قال ائمة السنة منهم الامام احمد وغيره لاتزيل عن الله تعالى صفة من صفاته لاجل شناعة شنعت فهولاء الجهمية يسمون اثبات صفات الكمال لله من حياته وعلمه وكلامه وسمعه وبصره وسائر ما وصف به نفسه تشبيها وتجسيما ومن اثبت ذلك مشبها ولا يفر من هذا المعنى الحق لاجل هذه التسمية الباطلة الا العقول الصغيرة القاصرة خفافيش البصائر وكل اهل نحلة ومقالة يلبسون نحلتهم ومقالتهم احسن ما يقدرون عليه من الالفاظ ومقالة مخالفيهم اقبح ما يقدرون عليه من الالفاظ ومن رزقه الله بصيرة فهو يكشف بها حقيقة ماتحت تلك الالفاظ من الحق والباطل ولا يغتر باللفظ كما قيل في هذا المعنى

تقول هذا جنى النحل تمدحه وان تشأ قلت ذا قيء الزنابير
مدحاً وذماً وما جاوزت وصفهما والحق قد يعتريه سوء تعبير

فاذا اردت الاطلاع على كنه المعنى هل هو حق او باطل فجرده من لباس العبارة وجرد قلبك عن النفرة والميل ثم اعط النظر حقه ناظراً بعين الانصاف ولا تكن ممن ينظر في مقالة اصحابه ومن يحسن به ظنه نظر تأمل بكل قلبه ثم ينظر في مقالة خصومه ومن يسيء ظنه به كنظر الشزر والملاحظة فالناظر بعين العداوة يرى المحاسن مساوي والناظر بعين المحبة عكسه وما سلم من هذا الا من اراد الله كرامته وارتضاه لقبول الحق وقد قيل

وعين الرضى عن كل عيب كليلة كما ان عين السخط تبدي المساويا

وقال آخر

نظروا بعين عداوة ولو انها عين الرضى لاستحسنوا ما استقبحوا

فاذا كان هذا في نظر العين الذي يدرك المحسوسات ولا يتمكن من المكابرة فيها فما الظن بنظر القلب الذي يدرك المعاني التي هي عرضة المكابرة والله المستعان على معرفة الحق وقبوله ورد الباطل وعدم الاغترار به

الفائدة الرابعة لما كانت الفائدة الثالثة جرت في اثناء شرح كلام عليّ رضي الله عنه اقتضى ان نورد هنا كلامه المشار اليه فكلام عليّ عليّ الكلام

قال كميل بن زياد النخعي اخذ عليّ بن ابي طالب رضي الله عنه بيدي واخرجني الى ناحية الجبّان ، فلما اصحر جعل يتنفس الصُعَداء ـ ثم قال (يا كميل) القلوب أوعية فخيرها اوعاها ، احفظ عني ما اقول *ـ الناس ثلاثة ـ فعالِمٌ ربانيّ ـ ومتعلم على سبيل النجاة ، وهمَجٌ رَعَاع ـ أتباعُ كلِّ ناعق ـ يميلون مع كلِّ ريح ، لم يستضيئوا بنور العلم ولم يلجؤوا الى ركن وثيق *ـ العلم خيرٌ من المال ،

العلم يحرُسك وانت تحرس المال ،

العلم يزكو على الأنفاق ـ والمالُ تَنقُصه النفقه

العلمُ حاكمٌ ـ والمال محكومٌ عليه ، ومحبة العلم دين يدان به

العلم يكسِبَ العالمَ الطاعةَ في حياته ، وجميلَ الأُحدوثةِ بعد وفاته ، وصنيعةُ المال تزول بزواله * مات خزّان المال وهم احياء ـ والعلماء باقون ما بَقِيَ الدهر ، اعيانهم مفقوده ـ وأمثالهم في القلوب موجوده

آه إنّ ههنا علما جمّا (واشار بيده الى صدره) لو أصبتُ له حمَلَه ـ بلى أصبتُ لقنا غير مأمونٍ عليه ـ يستعمل آلةَ الدين للدنيا ـ يستظهر بحُجَج الله على كتابه و بنِعَمه على عباده *ـ او منقادا لاهل الحق لا بصيرة له في احنائه ، ينقدح الشك في قلبه بأول عارضٍ من شبهة ـ لا ذا ولا ذاك *ـ أوْ منهوما باللذات سَلِسَ القياد للشهوات او مُغرًى بجمع الأموال والادّخار ليسا من دُعاة الدين ، اقربُ شبها بهما الأنعامُ السائمه كذلك يموت العلم بموت حامليه

اللّهُمّ بلى لن تخلوَ الأرضُ من قائم لله بحجة ـ لكيلا تتعطل حُجَجُ الله و بيّناته ، أولئك الأقلون عددا ـ الأعظمون عند الله قدرا ، بهم يدفع اللهُ عن حُجَجه حتى يؤدوها الى نُظَرائهم ، ويزرعوها في قلوب أشباههم ، هجم بهم العلم على حقيقة الأمر

فاستلانوا ما استوعر منه المترفون ـ وآنسوا بما استوحش منه الجاهلون . صحبوا الدنيا بأبدانٍ أرواحها معلقةٌ بالملأ الأعلى . اولئك خلفاء الله في أرضه ودعاته الى دينه* هاه هاه شوقًا الى رؤيتهم ، واستغفر الله لي ولك ، اذا شئت فقُمْ ذكره ابو نعيم في الحلية وغيره قال ابو بكر الخطيب هذا حديث حسن من احسن الاحاديث معنى واشرفها لفظا ،

هذا ولنذكر شيئًا من شرحه المشار اليه على طريق الايجاز ليجد المطالع النبيه الى حقيقته العلوية اقرب مجاز فنقول

تقسيم امير المؤمنين الناس في اول كلامه تقسيم في غاية الصحة ونهاية السداد لان الانسان لايخلو من احد الاقسام التي ذكرها ،

فالعالم الرباني هو الرفيع المنزلة في العلم القائم بحقه وهو منسوب الى الرب وزيدت الألف والنون فيه للمبالغه في النسبة

واما المتعلم على سبيل النجاة فهو الطالب بتعلمه نجاته من التفريط فيما وجب عليه او ندب اليه

واما القسم الثالث فهم المهملون لانفسهم وما احسن تشبيههم بالهمج الرعاع فبه يشبه اداني الناس ، والهمج من الناس حمقاهم ، واصله الهمج جمع همجة وهو ذباب صغير كالبعوض يسقط على وجوه الغنم والدواب وأعينها ، والرعاع الذين لايعتد بهم

قوله اتباع كل ناعق اي من صاح بهم ودعاهم تبعوه سواء دعاهم الى هدى او ضلال ، وهؤلاء من اضر الخلق على الأديان فانهم الاكثرون عددا الاقلون عند الله قدرا ، وهم حطب كل فتنة بهم توقد و يشب ضرامها فان اهل الدين يعتزلونها ويتولاها الهمج الرعاع

قوله يميلون مع كل ريح وفي رواية مع كل ناعق شبه عقولهم الضعيفة بالغصن الضعيف وشبه الاهواء والآراء بالرياح والغصن يميل مع الريح حيث مالت ، وعقول

هولاء تميل مع كل هوى وكل داع

وقوله لم يستضيئوا بنور العلم ولم يلجؤوا الى ركن وثيق بيانٌ للسبب الذي جعلهم بتلك المثابه

قوله العلم يكسب العالم الطاعة في حياته ، وجميل الاحدوثة بعد مماته يكسبه ذاك اي يجعله كسباً له و يورثه اياه يقال كسبه ذاك عزا وطاعة واكسبه لغتان [قال ثعلب كلهم يقول كسبك فلان خيراً الا ابن الاعرابي فانه يقول اكسبك بالالف] فالعالم بعد وفاته ميت وهو حيّ بين الناس والجاهل في حياته حيّ وهو ميت بين الناس

قال الشاعر

قد مات قوم وما ماتت مكارمهم وعاش قومٌ وهم في الناس اموات

وقد عدّ ذلك حياة ثانية كما قال المتنبي

ذكرُ الفتى عمرُه الثاني وحاجته ما فاته وفضولُ العيشِ أشغال

قوله وصنيعة المال تزول بزواله يعني ان كل صنيعة صنعت للرجل من اجل ماله من اكرام ومحبة وخدمة وغيرها فأنما هي لمراعاة ماله فأذا زال ماله زالت تلك الصنائع كلها حتى انه ربما لا يسلم عليه من كان يدأب في خدمته

قوله آه ان ههنا علما جمًّا (واشار بيده الى صدره) يدل على جواز اخبار الرجل بما عنده من العلم والخير ليقتبس منه ولينتفع به ومنه قول يوسف عليه السلام اجعلني على خزائن الارض اني حفيظ عليم

ثم ذكر اصناف حملة العلم الذين لا يصلحون لحمله وهم اربعة

احدهم من اوتي حفظاً وذكاء ولكن لم يؤت زكاء

قوله يستظهر بحجج الله على كتابه و بنعمه على عباده هذه صفة غير المأمون اذا تعلم علما قدّمه على كتاب الله وجعل كتاب الله تاليا له واما العالم المأمون فانه يستظهر بكتاب الله على ما سواه فيقدمه ويجعله مهيمنا على غيره كما جعله الله

والصنف الثاني من حملة العلم المنقاد الذي لم يطمئن به قلبه وهو المقلد لاهل العلم من غير بصيرة فهو من مكثري سوادهم ، والاحناء (جمع حنو بوزن علم) الجوانب والنواحي تقول العرب ازجر احناء طيرك اي امسك نواحي خفتك وطيشك ، والطير هنا الخفة والطيش قال لبيد

فقلتُ ازدجِرْ احناءَ طيرِك واعلمَنْ بانك ان قدّمتُ رِجلَك عاثرُ

قوله ينقدح الشك في قلبه باول عارض من شبهة قد مضى بعض شرحه

قوله باول عارض من شبهة هذا دليل ضعف عقله ومعرفته اذ تستفزه اوائل الامور وللباطل روعة في اوله فاذا ثبت له القلب انقلب على عقبيه والله يحب من عبده الحلم والاناة

الصنف الثالث من همته في نيل لذته والعلم لا ينال الا بهجر اللذة وترك الراحة فان العلم صناعة القلب فما لم يتفرغ القلب لصناعته وشغله لم ينلها فان القلب له وجهة واحدة فاذا وُجهت وجهته الى اللذات انصرف عن العلم

الصنف الرابع من همته في جمع الاموال وادّخارها فلا يرى شيئاً اطيب له مما هو فيه فمن اين لهذا درجة العلم

قوله اقرب شبها بهم الانعام السائمة هذا التشبيه ماخوذ من قوله تعالى إن هم الا كالانعام بل هم اضل سبيلا ، والسائمه الراعية وشبههولاءبها لان همتهم في رعي الدنيا

قوله كذلك يموت العلم بموت حامليه ، اذ ذهاب العلم انما هو بذهاب العلماء

قوله اللهم بلى لن تخلو الأرضُ من مجتهد قائم لله بحجه يدلّ عليه الحديث الصحيح عن النبيّ صلى الله عليه وسلم لاتزال طائفة من امتي على الحق لايضُرُّهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى ياتي امرالله وهمعلى ذلك و يدلعليه ايضاً ما رواه الترمذي عن قتيبة ثنا حماد بن يحيى الابح عن ثابت عن انس قال قال رسول اللهصلى الله عليه وسلم مثل امتي مثل المطر لايدري اوله خيرٌ ام آخره قال هذا حديث حسن غريب

قوله لكيلا تبطل حجج الله و بيناته اي لكيلا تذهب من بين ايدي الناس والاّ فالبطلان محال عليها

قوله اولئك الاقلون عددا الاعظمون عند الله قدرا يعني هذا الصنف من الناس اقل الخلق عددا وهذا سبب غر بتهم فانهم قليلون في الناس والناس على خلاف طر يقتهم فلهم نَبَاء وللناس نبأ ، واياك ان تغترّ بما يغترّ به الجاهلون فانهم يقولون لو كان هولاء علي حق لم يكونوا اقل الناس عددا والناس على خلافهم فما الناس الا اهل الحق وان كانوا اقلهم عددا قال ابن مسعود لايكن احدكم اِمّعةً (يعني يقول انا مع الناس) ليوطن احدكم على ان يؤمن ولو كفر الناس وقد ذم الله سبحانه الاكثرين في غير موضع قال تعالى وان تطع اكثر من في الارض يضلوك عن سبيل الله وقال تعالى وقليل من عبادي الشكور

قوله بهم يدفع الله عن حججه حتى يؤدّوها الى نظرائهم و يزرعوها في قلوب اشباههم ، وهذا لان الله سبحانه ضمن حفظ حججه و بيناته فلا تنقطع حجج الله والقيام بها من الارض

قوله هجم بهم العلم على حقيقة الامر فاستلانوا ما استوعره المترفون وانسوا بما استوحش منه الجاهلون ، هذا من ثمرات اليقين فان القلب اذا استيقن ما وعد الله به اولياءه صار كانه ينظر اليه من وراء حجاب الدنيا ويعلم انه اذا زال ذلك الحجاب رأى ذلك عيانا

قوله صحبوا الدنيا بابدان ارواحها معلقة بالملا الاعلى وفي رواية بالمحل الاعلى، الروح في هذا الجسد بدار غربة ولها وطن غيره وهي جوهر علوى فهي تطلب وطنها في المحل الاعلى ولكن لفرط اشتغالها بالبدن ومتعلقاته كثيرا ما تذهل عن موطنها الاول وهولاء ممن لم يشغلهم الموطن الثاني عن الاول قوله اولئك خلفاء الله في ارضه ودُعاته الى دينه اي هم الذين جعلهم الله خلفاء عن غيرهم وهذا وان كان عاماً في بني آدم الا ان الاضافة هنا افادت التخصيص والتشريف كما في قوله تعالى فادخلي في عبادي

المقدّمةُ الثانية

النبيُّ انسانٌ أُوحِيَ اليه بشرعٍ ، فإن أُمِرَ بتبليغ ما أُوحيَ اليه سُمّي رَسُولًا أيضًا ، والرِسالةُ سِفارةٌ بين الله وبين ذوي العقول من العباد لأزاحة عِللهم في أمرِ المعاش والمعاد ، ولما كان الشرع سبب السعادة في الدارين كان من اللازم اللازب أن يُبلِّغَ الشاهدُ الغائبَ ـ لتتضحَ المحجة وتقوم الحجه ، غيرَ أنّ الشرعَ والعقل يقضيان بعدمِ تصديقِ كلِّ نقل ، اذ الناقل قد يكونُ من اربابِ الامتراء او من ارباب الافتراء ، او قليلَ الاحتياط او من ارباب الاختلاط ، فوجب اختبارُ اربابِ الأخبار ـ واختيارُ من كان منهم من الثقاتِ الأخيار ، ليئلاّ يكونَ الاِثباتُ بغير الأثبات ، وهو محذورٌ بل محظورٌ الاّ ان يكونوا ثُبات ـ فان حصل فتور في ذلك ـ دَرَسَتْ على طول المَدى المسالك ، فتنقطعُ الذريعه الى معرفةِ الشريعه ، فتتغير الفِطْره بسبب الفَتْره، هذا ولما كان نبينا عليه الصلاة والسلام خاتمَ النبيين وشريعتُه عامّةً لجميع الأُمم بالَغ في تبليغ ما أوحيَ اليه من ربّه وأَمَر بذلك ودعا لمن بلَّغ عنه فقال نَضَّرَ الله امرءًا سمع منّا شيئًا فبلّغه كما سَمِعه فربَّ مُبلَّغٍ أوعى من سامعٍ ـ فتنافَس المتنافسون في ذلك ، وسلكوا فيه اَقْوَم المسالك ، ومُعْظَمُ الفَضْل في هذا الفَضْل ـ لعلماء الحديث ، فقد سعَوْا في ذلك السعيَ الحثيث *واعتنَوا بضبطه وحفْظه ، وحافظوا ما أمكنَ على لفْظِه * وخبَرُوا حالَ المرويِّ عنه ، وأخبروا

بما عرفوا منه * فعدّلوا من ظهرت لهم عدالته ، وجرحوا من حالت عن ذلك حالته * وكشفوا الغطا ، عمن يغلب عليه الخطا * وأعلنوا حال من ليس له خلاق ، ممن شانه الاختلاق * فعلوا ذلك احتياطاً للدين وحسبه ، فعلوا بذلك اعظم رتبه * ولم يبالوا رفع الله شانهم ، بوضع شان شانهم ، فقسموا الحديث اقساما وجعلوا لكل قسم اسما ، وجعلوا له حدا ورسما * وبينوا درجة كل حديث قوة أو ضعفا ، ليأخذ بالقوي منه من يريد عند الله زلفى ـ فلم يبق الا اقتفاء آثارهم وتتبع أسفارهم * ـ فلزم ان يعلم أولا ما اصطلح عليه اهله مما لا يسع طالب العلم جهله * وقد ألفوا فيه كتبا جمة ، ضمنوها المسائل المهمة . فمنها ما بسط ليسرع اليه الفهم ويكون أبعد من الوهم * ومنها ما قل لفظه ، ليسهل حفظه * وفيما كتبوا كفاية ، لأهل الدراية . وقد جعلنا هذه الرسالة بين الايجاز والبسط ، جمعا بين مقصدي الفهم والضبط

فوائد تتعلق بالمقدمة الثانية

الفائدة الاولى لما تفاوتت الناس في قوة البصائر كتفاوتهم في قوة الابصار ، والبصائر كالابصار مهما قويت فلها حد تقف عنده اقتضت العناية الالهية التي اعطت كل شيء حقه، ان يرسل للناس انبياء ينبؤونهم عن ربهم واسباب بعدهم منه وقربهم ليهلك من هلك عن بينه ويحيي من حي عن بينه ، ومن مقتضى الحكمة ان تكون الانبياء نوعا ممتازا واقعا بين الانسان والملك ومشاركا لكل واحد منهما من وجه فارسل لهم رسلا منهم هم كالملائكة في اطلاعهم على ملكوت السموات والارض وهم مثلهم في الصورة البشرية وفي احوال المطعم والمشرب ، فهم عليهم السلام وان كانوا بشرا في

الصورة فهم كالملائكة في المعارف والسيرة . وقد ذهل عن هذا المعنى منكرو النبوة فقالوا للانبياء ان انتم الا بشر مثلنا ، وما عرفوا ان الاخذ عن الملائكة لايمكن الا لمن ايّد بقوة روحانية يشاكل بها الملائكة حتى يتيسر الاقتباس وذلك لايتيسر لسائر الناس ومنزلة الانبياء عليهم السلام من امتهم بمنزلة الشمس من القمر . ومنزلة علومهم من علوم امتهم بمنزلة ضوء الشمس من ضوء القمر ، فكما لايحصل النور للقمر الا بواسطة الشمس كذلك لاتحصل للناس المعارف الربانية الموجبة لتزكية نفوسهم الا بواسطة الانبياء المقتبسين من الملائكة الذين ارسلهم الله سبحانه اليهم لتبليغ أمره لتتضح المحجة ولا يبقى للناس حجة * اذا عرفت هذا نقول النبي مأخوذ من النَبَأ وهو الخبر واصله نبيء فقلبت همزته ياء وادغمت الياء التي قبلها فيها وقد قرئ بها في السبعة وقال بعضهم النبيّ مأخوذ من النَبْوَة وهي ما ارتفع من الارض وفي ذلك اشارة الى ارتفاعه على سائر الخلق وان له رتبة شريفة ومكانة منيفة والمأخذ الاول اقوى في اللفظ والمعنى والقراءات يؤيد بعضها بعضا ، وسُمّي بذلك اما لِأَنَّ الله أنبأه بما شاء من امره فيكون بمعنى المُنبَأ (وهو من قبيل فعيل بمعنى اسم المفعول نحو حبيب بمعنى المحبوب والحَبّ) او لانه انبأ عن الله بما اوحي اليه فيكون بمعنى المُنبِئ (وهو من قبيل فعيل بمعنى اسم الفاعل نحو انيس بمعنى المؤنس) والاول اظهر . والرسول كل نبيّ امره الله بتبليغ امره الى من ارسل اليه فهو بمعنى المرسل (وهو فَعول بمعنى مُفعَل وهو نادر وقيل لم يرد في غيره) وعلى هذا الجمّ الغفير وهو ان كل رسول نبي وليس كل نبيّ رسولا اذ قد اجتمعا معا في الايحاء اليهما وانفرد الرسول بالامر بالانذار والاعلام

وقال بعض العلماء لا فرق بينهما بل هما سواء واستدلوا على ذلك بقوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبيّ الآية اثبت لهما الارسال معا وقوله تعالى في سورة مريم في حق موسى عليه السلام وكان رسولاً نبيا ولو كان الرسول اخص لوجب ان يؤخر كما تقول زيد عالم علامة ولا تقول علامة عالم

والجواب ان الآية الاولى هي أعظم دليل على الفرق بينهما حيث عطف احد الاسمين على الآخر مع وجود لا المزيدة لتاكيد النفي ومثل هذا لايقع حيث يتحد الاسمان في المعنى اذ لا يقال ما رايت انسانا ولا بشرًا وانما يقع حيث يكون بين الاسمين تغاير اما بالكلية نحو ما رايت بشرا ولا شجرا او بوجه ما نحو ما رايت انسانا ولا حيوانا وفي هذه الحالة يجب تقديم الأخصّ على الأعم لتحصل الفائدة ولو قلت ما رايت حيوانا ولا انسانا لم يحسن اذ نفي الاعم وهو الحيوان يستلزم نفي الأخص وهو الانسان فصار ذكر الانسان بعد ذلك لغوا بخلاف العكس فان نفي الأخصّ وهو الأنسان لا يستلزم نفي الأعم وهو الحيوان فنفي الحيوان بعد ذلك مفيد وهذه الآية دليل على قول الجمهور بان النبيّ اعمّ من الرسول والارسال المثبت في هذه الآية هو بالمعنى اللغويّ

فأن قلت هل يتعين تقديم احد الاسمين على الآخر اذا تغايرا بالكلية قلت يتعين فيما اذا كان نفي احدهما ابلغ فيقدم الآخر عليه نحو ليس عنده ذهب ولا فضة وليس لي عليه دينار ولادرهم ونحو ذلك و يتساوى الأمران في مثل ما جاء زيد ولاعمرو وربما تعين عند البليغ تقديم أحدهما في مثل هذه الصورة اذا اقتضى الحال ذلك واما قوله تعالى لا تأخذه سنة ولا نوم فهو جارٍ على هذه القاعدة وان تُوُهّم في بادي الرأى انه على خلافها بناء على انه يقال لم يحصل لى البارحة نوم لاسنة فتنفي النوم اولا ثم تنفي السنة التي هي اوائل النوم مبالغة في ذلك قال ابن الرقاع

وسِنانُ أقصده النعاس فرنّقت في عينه سنةٌ وليس بنائم

وذلك ان الأخذ بمعنى الغلبة والقهر فيجب تأخير الأقوى كما يقال فلان لا يغلبه ضعيف ولا قويّ

واما الآية الثانية فقال القاضي البيضاوي وكان اي موسى رسولاً نبيا ارسله الله الى الخلق فأنبأهم عنه ولذلك قدّم رسولا مع انه اخص واعلى ه وقال في الآية التي بعدها الواردة في حق اسمعيل عليه السلام وكان اي اسمعيل رسولا نبيا هذا يدل

على ان الرسول لا يلزم ان يكون صاحب شريعة فأن اولاد ابراهيم كانو على شريعته عليهم الصلاة والسلام ه اشار القاضى بما ذكر سابقا الى ان هذين اللفظين قد لوحظ فيهما المعنى اللغويّ وان النبي بمعنى المنبئ عن الله والأ نباء عن الله انما يكون بعد الارسال فاقتضى الامر تقديم ما يتضمن الارسال عى ما يتضمن الانباء

واعلم ان الرسول قد يطلق على رسول الرسول وقد يطلق على رسول غيره ومنه قوله تعالى في سورة يوسف وقال الملك ائتوني به فلما جاءه الرسول الآيه وقد يطلق الرسول على الملك ومنه قوله تعالى في نزول جبريل عليه السلام بالقرآن انه لقول رسول كريم ذي قوة عند ذي العرش مكين مطاع ثَمَّ أمين

وقال تعالى الحمد لله فاطر السموات والارض جاعل الملائكة رسلا الآيه

وقال تعالى الله يصطفي من الملائكة رسلا ومن الناس

وعلى ماجنحنا اليه وهو كون النبيّ اعمّ من الرسول على ما ذهب اليه اكثر العلماء نقول النبيّ الغير المرسل هو انسان اوحي اليه بشرع يتعلق به وهذا الانسان ممتاز في جنسه سعيد في نفسه مستبصر في امره غير انه لم يؤمر بدعوة غيره فأن دعا غيره فعلى حسب شفقة الناس بعضهم على بعض لا على انه حتم عليه لازم له

واما النبيّ المرسل فان الوحي يكون اليه اكثر وانكشاف الموحى به لديه اظهر ويطلع على نوع من الغيب لا يطلع عليه من سواه من دون ريب قال جل جلاله عالم الغيب فلا يظهر عى غيبه احدا الأ من ارتضي من رسول

وقد اطلنا الكلام في هذا البحث لكثرة تداوله في الكتب وافراد كثير من العلماء له بالرسائل وايراد الدلائل حتى قال بعضهم هنا يتكافي الأدلة وانه ليس في كلام الفريقين ما ينقع غله والمقام يقتضي شدة البسط غير ان فيما ذكر كفاية لمن له في النظر عناية

الفائدة الثانية في رد شبه المنكرين لأرسال الرسل بطريق الايجاز وهم سبع فرق

الفرقة الاولى قالت ان المرسل يلزمه ان يعلم ان القائل له ارسلتك لتبلغ عني هو

الله تعالى ولا طريق الى العلم بذلك على ان التصديق بالرسالة يتوقف على العلم بوجود المرسل ومعرفة ما يستحيل عليه وما لا يستحيل وذلك لا يحصل الا بغامض النظر وهو غير مقدر بزمان لاختلاف الناس في الأمزجة والأحوال من قوة الفهم وضعفه فلهم ان يطلبوا مهلة كافية للنظر والا لزم التكليف بما لا يطاق وهو مخالف للحكمة

والجواب عن الشبهة الاولى ان الله تعالى قادر على كل شيء، ومن ذلك أن يعرّف من شاء من عباده أوامره اما ابتداء او بواسطة تبلغهم ذلك، وتلك الواسطة اما من غير البشر كالملائكة مع الانبياء او من جنسهم كالانبياء مع الأمم واذا جاز هذا وجاءت الرسل بالبينات ارتفع الأشكال، وكثيرا ما يعرف الأنسان الشيء على ما هو عليه بشواهد تومي اليه بحيث يحصل له علم اليقين وما هو في نفسه بظنين

والجواب عن الشبهة الثانية ان العلم بوجود الله سبحانه مركوز في الفطر والعلم بعلمه وقدرته وحكمته ونحو ذلك يحصل بأقرب نظر

واما ما يتعلق بأمر الإمهال فقال في المواقف وشرحه للسيد أما على اصلنا في التعديل والتجويز فلا يجب الأمهال لأنا بينا فيما سبق انه اذا ادعى النبي الرسالة واقترنت بدعواه المعجزة الخارقة للعادة وكان المبعوث اليه عاقلا متمكنا من النظر فقد ثبت الشرع واستقر وجوب المتابعة سواء نظر او لم ينظر فلا يجوز للمكلف الاستمهال، ولو استمهل لم يجب الأمهال لجريان العادة بايجاد العلم عقيب النظر الذي هو متمكن منه واليه الاشارة بقوله مع العلم العادي الحاصل عن المعجز، واما عند المعتزلة فاللائق بأصلهم في التحسين والتقبيح وان صرحوا بخلافه منع الأمهال يعني ان المعتزلة اعترفوا بوجوب الأمهال عند الاستمهال فلا محيص لهم عن ذلك الالزام الا ان اللائق بقاعدتهم المذكورة منع وجوب الامهال لان فيه تفويت مصلحتهم وذلك لانه يرشدهم الى المصالح ويحذرهم من المهالك و يقربهم من السعادة و يبعدهم عن الشقاوة وماهو الا كمن يقول لولده بين يديك سبع ضار او مهلك آخر فلا تسلك هذا الطريق، فيقول الولد دعني اسلكه

الى ان اشاهد السبع او المهلك، أليس ذلك القول من الولد مستقبحا في نظر العقلاء، ولو هلك الم يكن ملوما ، ومن منعه ذلك اليس منسوبا الى فعل ما توجبه الشفقة والحنو وبما قررناه يندفع الألزام عن اصلهم ايضا ه هذا ولما كانت الشبه بمنزل الادواء والاجوبة عنها بمنزلة الأدوية وكانت الأدوية تختلف باختلاف الأدواء على ان الداء الواحد ربما اقتضى ان يكون له أدوية شتى نظرًا لاختلاف الأمزجة والاحوال كان من الحكمة تنويع الأدوية رفقا بذوي الامراض ـ والمشفق لاينظر لقلب القاسي أهو غضبان ام راض ، وقد جرى على هذا المنهج كثير من الاعلام الذين جمعوا بين الظاهر والباطن وراعوا اختلاف المواطن، فارجع الى كتبهم ان كنت تريد الشفا وصافهم ان كنت تريد اخوان الصفا

الفرقة الثانية قالت ان بعثة الرسل على مانقولون انما هي لتكليف الناس بالاوامر الشرعية ليثاب المطيع منهم و يعاقب العاصي، والتكليف لا يحسن لما ان الانسان غير مختار في افعاله فتكليفه من قبيل تكليف الأعمى نقطَ الصحف والزمنِ المشيَ الى اقصى البلاد * الجواب ان هذا لايرد علينا لأنا لانقول بالجبر، وينبغي ان نقدّم هنا مقدمة فنقول في افعال العباد ثلاثة مذاهب ـ احدها مذهب الجبرية ، وهم طائفة قالوا ان العبد مجبور لا اختيار له البتة في شيء من افعاله وانما هو آلة للفعل كالسكين للقاطع بل

كريشة في مهبّ الريح واقعة لاتستقر على حال من القلق

قال الشاعر

ما حيلة العبد والاقدار جارية عليه في كل حين ايها الرائي

القاه في اليم مكتوفًا وقال له اياك اياك ان تبتلّ بالماء

واستدل هولاء بالمعقول والمنقول اما المعقول فمن وجهين احدهما ان فعل العبد معلوم لله تعالى وح اما ان يكون قد علم وقوعه منه فيكون وقوعه ضروريًا او يكون قدعلم عدم وقوعه منه فيكون وقوعه منه ممتنعًا اذ يستحيل ان يحصل خلاف ما علم الله وعلى

الحالين يكون العبد غير مختار في افعاله اذ المختار هو الذي يقدر على فعل الشيء وعلى تركه . وينقض هذا بافعاله سبحانه وتعالى فانه يعلمها قبل وقوعها فلو صح ما ذكروا لزم ان يكون سبحانه غير مختار في افعاله وذلك محال . الثاني ان الاختيار انما يتحقق بالاستطاعة والاستطاعة لا تكون الا مع الفعل وح فلا فائدة لها لوجوب وقوع الفعل . والجواب ان الاستطاعة قسمان احداها قبل الفعل والأخرى مقارنة له "قال قاضي القضاة الحكيم ابن رشد الاندلسي في كتاب مابعد الطبيعة قد كان في قديم الدهر وفي زماننا هذا قوم يجحدون وجود الامكان متقدما للشيء الممكن بالزمان وكأنهم يجعلون الممكن مع الفعل" وهولاء برفعهم طبيعة اصل الممكن يلزمهم ان يكون الممكن ضروريا والضروري" ممكنا" ولكن اهل زماننا يضعون الأمكان من قِبَل الفاعل "ـ والمحالات اللازمة لهولاء القوم تذكر عند التكلم في مبادي الصنائع الجزئية فأن هذا مبدأ عظيم من مبادى الصنائع النظرية "ـ والغلط فيه سبب لأغاليط كثيرة " وهذا بالجملة اقوى الاسباب في ان يفضي الى السفسطة . وهولاء القوم من اهل زماننا ينفون ان يكون للأنسان استطاعة وقدرة " وعلى هذا تبطل الحكمة العملية وتبطل الارادات والاختيارات وجميع الصنائع الفاعلة "ـ لكن هولاء القوم [يعني اهل الكلام الموجب للكلام] كما قلنا غير ما مرة لم يقولوا بهذه الاشياء لأنّ النظر ادّاهم اليها "ـ بل ليصححوا بها اموراً بنوا اولا على صحتها واصطلحوا مع انفسهم عليها فهم يطلبون تزييف ما يعاندها واثبات ما يعاضدها ه

واما المنقول فمثل قوله تعالى الله خالق كل شيء" والشيء هو الممكن ومن الممكنات افعال العباد ونحو قوله تعالى والله خلقكم وما تعملون وقوله تعالى [في سورة الانسان] ان هذه تذكرة فمن شاء اتخذ الى ربه سبيلا . وما تشاؤن الا ان يشاء الله ان الله كان عليما حكيما . يدخل من يشاء في رحمته . والظالمين اعدّ لهم عذاباً اليما . وقوله تعالى ونفس وما سواها فالهمها فجورها وتقواها قد افلح من زكّاها وقد خاب من دسّاها وقوله تعالى لا يسأل عما يفعل وهم يسألون

والجواب ان بعض هذه الآيات لا مدخل لها في هذا الباب مثل فالهمها فجورها وتقواها فان المراد بها انه سبحانه بيّن لها طريقي الخير والشر وما يتلوها صريح في نفي الجبر . وهولاء كانهم تلوا القرآن وما تلوه ، وكذلك الآية التي ذكرت في النهايه قال بعض متكلمي اهل الأثر قالت طائفة ليس الا محض المشيئة العارية عن الحكمة والغاية المطلوبة وسدوا على انفسهم هذا الباب (باب الحكمة) جملة وكلما سئلوا عن شيء اجابوا بـ لا يُسأَلُ عما يفعل ، وهذا من اصدق الكلام ، وليس المراد به نفي حكمته تعالى وعواقب افعاله الحميدة وغاياتها المطلوبة منها وانما المراد بالآية افراده بالألهية والربوبية وانه لكمال حكمته لا معقب لحكمه ولا معترض عليه بالسؤال لأنه لا يفعل شيئاً سدى ولا يخلق شيئاً عبثا وانما يسأل عن فعله من خرج عن الصواب ولم يكن فيه منفعة ولا فائدة الا ترى الى قوله (ام اتخذوا آلهة من الارض هم ينشرون . لو كان فيها آلهة الا الله لفسدتا . فسبحان الله رب العرش عما يصفون . لا يسأل عما يفعل وهم يسألون) كيف ساق الآية مساق الأنكار على من اتخذ من دونه آلهة فعد لها به مع عظم الفرق ، فقوله لا يسأل عما يفعل اثبات لحقية الوهيته وافراده له بالربوبية والالهية ، وقوله وهم يسألون نفي لصلاح تلك الآلهة المتخذة للألاهية ، فانها مسؤولة مربوبة مدبرة فكيف يسوّى بينه و بينها مع اعظم الفرقان . فهذا الذي سيق له الكلام فجعلها الجبرية معقلا وملجا في انكار حكمته وتعليل افعاله بغاياتها المحموده ومواقعها السديدة ، والله الموفق للصواب ه واما الآيات الباقية فانها لا تدل على مذهبهم وانما تدل على فساد مذهب القدرية

وثانيها مذهب القدرية (و يقال لهم المعتزلة وهم يسمون انفسهم اهل العدل والتوحيد) قالوا ان الانسان مستقل في افعاله واحتجوا بالمعقول والمنقول اما الاول فهو ان العبد لو لم يكن مستقلاً في افعاله لكان مجبوراً والمجبور لايصح تكليفه واما الثاني فهو الآيات التي اضافت الافعال الى العباد وعلقتها بمشيئتهم كقوله تعالى ان هذه تذكرة فمن شاء اتخذ الى ربه سبيلا [في سورة المزمل] وقوله تعالى ذلك بان الله

لم يك مغيرا نعمة انعمها على قوم حتى يغيروا ما بانفسهم وقوله تعالى سيقول الذين اشركوا لو شاء الله ما اشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا من شيء كذلك كذب الذين من قبلهم حتى ذاقوا بأسنا . قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا ان تتبعون الاَّ الظن وان انتم الا تخرصون . قل فلله الحجة البالغة فلو شاء لهداكم اجمعين ه ومثل هذه الآيات يهجم المعتزلة هجوم الاسد على النقد ، واعلم ان كل آية دلت على عدم استقلال الانسان فيما يأتي ويذر يؤولها المعتزلة ويفسرونها بمعنى لايضادّ مذهبهم مثال ذلك الآية التي في سورة المزمل لما اضيف فيها المشيئة الى العبد جعلوها على ظاهرها واما الآية التي في سورة الانسان فلما علقت فيها مشيئة العبد على مشيئة مولاه اولوها وقالوا وما تشاؤن الطاعة الاَّ ان يشاء الله. اجبارهم عليها والجاءهم اليها قالوا وحكمة الله تعالى تقتضي ان يخلي الانسان ونفسه ليختار ما شاء ليلقى كل امرئ ما يليق به مما سرّ أو ساء

وقد جرى الجبرية على خلاف ما جرى عليه القدرية فأولوا كل آية تشعر باختيار الانسان فاتسع الخرق وأتوا في مقام الجمع بالفرق

وثالثها مذهب السلف السالكين على الطريقة المثلى قالوا ان كل احد منا يجد فرقا بين ما يقع منه بارادته كالمشي على الارض والصعود على الجبل وبين ما يقع منه بدون ارادة كحركته عند الارتعاش ونحو ذلك فسموا الاولى افعالا اختيارية والثانية افعالا اضطرارية ثم وجدوا الافعال الاختيارية يرتب عليها كل عاقل حكما من الاحكام التي لايرتبها على الافعال الاضطرارية فتراه يمدح من احسن و يذم من اساء اذا كان الاحسان والاساءة عن اختيار فأن كانا عن غير اختيار ربما كان الامر بالعكس فيمدح من اساء اليه وقصده الاحسان ر يذم من احسن اليه وقصده المساءه

قال الشاعر

فعل الجميل ولم يكن من قصده فقبلته وقرنته بـذنوبـه
ولرب فعل جاءني من فاعل فحمدته وذممت من يأتي به

فعرفوا ان الجبرية غلطوا في جعلهم افعال الانسان كلها اضطرارية وان الشعور بالاختيار حاصل بالاضطرار (مع ان هذه الفرقة كما اخبر عنها من خبر امرها تقول بموجب مذهبها اذا توجه عليها حق وتصير قدرية اذا كان لها الحق فما كثرت هذه الفرقة في امة الاَّ اصبحت ادنى الأمم واتاها النكال من امم)

ثم نظروا الى درجة الاختيار في هذه الافعال فرأوا ان الفعل الاختياري لابد في وقوعه من قدرة وارادة وقدرة العبد مخلوقة لله تعالى باتفاق لاينكر ذلك احد غير ان القدرة تصلح للضدين معاً فاحتيج الى تخصيص احدهما بالارادة (وهنا موضع النظر) فرأوا ان ترجيح احد الامرين على الآخر لا يستبدّ به العبد كما ظنت القدرية فجعلوا اختياره في الدرجة الوسطى فجروا بذلك على منهاج الاعتدال وانحرف عنه اهل الجبر واهل الاعتزال . هذا ما رأوه بنور العقل اولا ولما كانوا ممن يعرف ان العقل قد يلحقه الصدى فيرى الضلال في صورة الهدى استعانوا بنور الشرع فرأوا الآيات المتلوة تارة تشعر بالاختيار وتارة تشعر بالاضطرار ولما كان من البين ان الكلام الأٰلهي لاتناقض فيه عرفوا ان كلا منها ثابت له من وجه دون وجه فأيد الشرع العقل فحمدوا الله على ذلك فتبيّنوا في هذا المقام ان لاجبر ولا تفويض ولكن امر بين الامرين ثم تفكروا في سبب ورود تلك الآيات تارة مشعرة بالاختيار مطلقا وتارة مشعرة به مقيدا فأدّاهم الفكر الى حكمة باهره وهي ان الكلام قد يكون وارداً في مقام الحث على الايمان والاعمال الصالحة أو في مقام الزجر عن الكفر والطغيان ونحو ذلك فتقتضي الحكمة ان يبين للمكلف ان زمام الاختيار بيده لايصده عنه شيء ان شاء وقد يكون واردا في مقام بيان شمول قدرته سبحانه وان شيأ ما لا يخرج عن قضائه ونحو ذلك فتقتضي الحكمة بيان عجز الأنسان وضعفه ليلجأ الى مولاه في السر والنجوى و يعلم انه ان وكله الى نفسه طرفة عين هلك واذا التجأ اليه فتح له باب السعاده ومبدا الحسنى والزياده وانظر الى قوله تعالى (في سورة المزمل) (ان هذه تذكرة فمن شاء اتخذ الى ربه سبيلا) كيف

وردت مشيئة الانسان فيها مطلقة حيث وردت في مقام الحض على اتباع رسوله وان لايعصوه كما عصي فرعون موسى فأخذه اخذا وبيلا ثم قال

فكيف تتقون ان كفرتم يوما يجعل الولدان شيبا السماء منفطر به كان وعده مفعولا ثم قال ان هذه تذكرة [الآية]

وانظر الى قوله تعالى [في سورة الانسان] (نحن خلقناهم وشددنا اسرهم واذا شئنا بدلنا امثالهم تبديلا . ان هذه تذكرة فمن شاء اتخذ الى ربه سبيلا . وما تشاؤن الاّ ان يشاء الله ان الله كان عليما حكيما) في اي مقام ذكرت تظهر لك دلائل الاعجاز على غاية الايجاز وكثيرا ما لاتظهر هذه الاسرار فى بعض المواضع لكن من كرر النظر لاح له ذلك ، ولعدم ملاحظة هذه الحكمة الظاهرة صار بعض المفسرين اذا اتى الى آية وردت في المقام الاول فسرها بما يقتضيه المقام الثاني [ايماء الى الجبر على زعمهم] فيختلّ الانتظام وصار بعض المفسرين اذا وردت آية في المقام الثاني فسرها بما يقتضيه المقام الاوّل [ايماء الى استقلال الانسان على زعمهم] فيضطرب الكلام ولا يظهر الالتئام والحكمة توجب وضع كل شئ في محله الا ترى انك لو اردت ان تحث احدا على التعلم او غيره تورد عليه كل ما يقوّى همته وتبين له ان ذلك يسير غير عسير ولو فعلت غير ذلك لم تعد حكيما . ولو اردت ان تضطره اليك تبين له انه لايقدر على الاستقلال فيما يريد وانه يحتاج الى العون والاّ اتاه الفساد قبل الكون ، ومن اراد ان يفسر القرآن تفسيرا تظهر فيه دلائل الأعجاز يجب ان يجعل القرآن امامه ويتخذه امامه ومن الغريب ما يقول بعض الناس في هذا المقام وهو ان اشعار بعض الآيات باطلاق الاختيار واشعار بعضها بتقييده انما هو لمجرد الابتلاء والاختبار ومن ثم قال بعضهم ان كل مبتدع يقدر ان يجد في الكتاب ما يؤيد بدعته ، ونحن نقول ان كل مبتدع اذا تأمّل في الكتاب العزيز الذي لايأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه يقدر ان يجد ما ينقض بدعته ان اعطى النظر حقه

ولقائل ان يقول قد هوّنت الامر وما هو بهين ؛ — وزعمت البيان فيما ليس ببين هذه المسألة من غوامض الكلام حتى قدّم بعضهم الاحجام فيها على الاقدام حيث رآها من مزالّ الاقدام

فاقول ان الشيء اذا اتى من بابه سهل الدخول فيه على طالبه وقد تبين بأوجه مشهورة ان مذهب القدرية بعيد عن العقل جدا واستقلال العباد في افعالهم غير ظاهر وقد خالفهم جمهور الحكماء والذي دعاهم الى ذلك ظنهم ان التكليف لا يسوغ الا مع استقلال العباد فيما يفعلون واما مذهب الجبرية فقد تباعد عن القول به كل حكيم عليم اذ يفسد به انتظام امر المعاش فضلا عن المعاد ، وقد حكم الوجدان بفساده فلم يبق الا القول بان لا جبر ولا تفويض ولم نبحث عن كيفية صدور الافعال عن العباد فان الكيف في اكثر الاشياء مجهول فقد بان لك وجهها وان لم يعرف كنهها

والذي يعسر الخوض فيه مسألة سر القضاء والقدر وقد بينا في شرح خطب ابن نباتة ما يمكن بيانه فارجع اليه

فان قلت كيف يسوغ عقاب غير المستقل في جرمه قلت قد ذكروا لذلك مثلا يقرب هذه المسألة من الاذهان ورب مثل قام عند كثير من الناس مقام البرهان فقالوا ستختصم الروح والجسم فنقول الروح انا جوهر مجرد عن المواد بعيد عن الفساد فلولا الجسم الذي حللت فيه ما المّ بي الم ولكنت بذى سلم فينبغي ان يخلص اليه العذاب بعد ان اخلص منه وابعد عنه

فيقول الجسم هل انا قبل حلول الروح في الاجماد ، لا ينسب اليه صلاح ولا فساد فيه نطق لساني ووعى جناني وسمعت اذني وابصرت عيني و بطشت يدي وسعت رجلي فليُدَن دون البدن

فيقول الحكم العدل

مثلكما مثل اعمى ومقعد اجتمعا في بستان فيه من كل فاكهة زوجان فتشاورا

وحاولا حيلة لجني ثمره دون اذن ربه فانتج لهما الفكر ان يحمل الاعمى المقعد فصار المقعد يبصر الاغصان و يهز الافنان حتى وقع ما كفى [وكفى ما وقع] فجاسا يتفكهان و يتفاكهان فاتاهما صاحب البستان فدُهشا لذلك وصار كل منهما يتبرأ مما وقع فقال الاعمى انا ليس لى بصر ومع ذلك فيدي لا تصل الى افنان الشجر

وقال المقعد انا لا اقدر على القيام فضلا عن الصعود على الشجر فاطلب غيري في جناية جني الثمر

فقال صاحب البستان قد عرفت ان كلا منكما لا يستقل بما وقع ولكن اشتركتما و بتلك الشركة كان ما كان ، فكل منكما عندي جاني ولكل منكما من العذاب قسط ولم اخرج بذلك عن دائرة القسط

وقد ذكر بعضهم هذا المثل في مناظرة العين والقلب اذا وقع صاحبها في شرك الحب

الفرقة الثالثة قالت ان ما حسنه العقل فمقبول ، وما قبحه فمردود ، وما يتوقف فيه فمستحسن عند الحاجة اليه مستقبح عند الاستغناء عنه فأُذَنْ في العقل مندوحة عن ارسال الرسل

قلنا في ارسال الرسل فوائد لا تحصى ، منها ان يؤكد ما دلّ عليه العقل بالاستقلال مثل وجود الباري سبحانه وعلمه وقدرته وحكمته ولا يخفى ما في توارد الادلة على مدلول واحد من الفائدة على ان كثيرا مما يستقل العقل بأدراكه يعرض فيه لبعض النفوس شبه توجب لهم الحيره وفي هذا الباب غرائب تشعر بضعف العقل في كثير من المواضع الاترى ان بعض كبار الفلاسفة زعم ان الله سبحانه لا يعلم الجزئيات تنزيها له عن التغير وذلك ان زيداً مثلا اذا كان فقيرا ثم صار غنيا فأذا علم سبحانه حاله الاول فأما ان يبقى كذلك فيكون جهلا واما ان يعلم انه انتقل من الفقر الى الغنى فيكون قد تغير علمه الاول والتغير نقص فجعلوا هذا التغير الوهمي نقصا ولم يجعلوا عدم العلم بالجزئيات نقصا اذ يقتضي انه لا يعلم ماخلق وخصوا علمه بالكليات مثل كون كل حادث يحتاج الى محدث

مع عدم علمه بالحادث المعين كزيد هل حدث وكيف حدث ومتى حدث قال الامام الغزالي في كتاب تهافت الفلاسفة ولنتعجب العاقل من طائفة يتعمقون في المعقولات بزعمهم ثم ينتهي آخر نظرهم الى ان رب الارباب ومسبب الاسباب لا علم له اصلا بما يجرى في العالم ه وقد اضطر الحكيم ابن رشد في كتابه الذي الفه في الرد على الكتاب المذكور الى تأويل العبارة المذكورة فقال

اما ما شنعوا به من ان المبدأ الاول اذا كان لا يعقل الا ذاته فهو جاهل بجميع ما خلق فانما كان يلزم ذلك لو كان ما يعقل من ذاته شيأ هو غير الموجودات باطلاق وانما المعنى هو ان الذي يعقله من ذاته هو الموجودات بأشرف وجود ـ وانه هو العقل الذي هو علة للموجودات لا انه يعقل من جهة انها علة لعقله كالحال في العقل منا فمعنى قولهم انه لا يعقل مادونه من الموجودات انه لا يعقلها بالجهة التي نعقلها نحن بل بالجهة التي لا يعقلها موجود سواه سبحانه لأنه لو عقلها موجود بالجهة التي يعقلها هو لشاركه في علمه تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا وهذه هي الصفة المختصة به تعالى ولذلك ذهب بعض المتكلمين الى ان له صفة تخصه سوى الصفات السبع التي اثبتوها له ولذلك لا يجوز في علمه ان يوصف بأنه كلي ولا جزئي لأن الكلي والجزئي معلولان عن الموجودات وكل من العلمين كائن وفاسد وسنبين هذا اكثر عند التكلم على قولهم هل يعلم الجزئيات او لا يعلمها على ما جرت به عادتهم في فرض هذه المسألة وسنبين انها مستحيلة في حق الله تبارك وتعالى . وهذه المسألة انحصرت بين قسمين ضرورين احدهما ان الله لو عقل الموجودات على انها علة لعلمه للزم ان يكون علمه كائنا فاسدا او ان يستكمل الاشرف بالاخس ولو كانت ذاته غير عاقلة للاشياء ونظامها لكان ههنا عقل آخر ليس هو ادراك صور الموجودات على ما هي عليه من الترتيب والنظام واذا كان هذان الوجهان مستحيلين لزم ان يكون ما تعقله ذاته هي الموجودات بوجود اشرف من الوجود الذي صارت به موجودة . والشاهد على ان الموجود الواحد بعينه توجد له مراتب في الوجود هو

ما يظهر من امر اللون فان اللون نجد له مراتب في الوجود بعضها اشرف من بعض ، وذلك ان اخسّ مراتبه هو وجوده في الهيولى ، وله وجود اشرف من هذا وهو وجوده في البصر ، وذلك ان هذا الوجود وهو وجود اللون مدرك لذاته ، والذي له في الهيولى هو وجود جماديّ غير مدرك لذاته ، وقد تبين ايضاً في علم النفس ان للون ايضاً وجوداً في القوة الخيالية وانه اشرف من وجوده في القوة الباصرة ، وكذلك تبين ان له في القوة الذاكرة وجودا اشرف من وجوده في القوة الخيالية وان له في العقل وجودا اشرف من جميع هذه الوجودات ، وكذلك نعتقد ان له في ذات المبدأ الاول وجودا اشرف من وجوداته ، ـ وهو الوجود الذي لا يمكن ان يوجد وجود اشرف منه ه

ومن فوائد البعثة تفصيل ما عرفه العقل اجمالا من مراتب الحسن والقبح والمنفعة والمضرّة فأن العقل وان عرف كليات الاشياء فقليلا ما يدرك جزئياتها فأنه يعرف مثلا حسن اعتقاد الحق وقول الصدق وفعل الجميل واستعمال العدالة وقبح اضدادها اجمالا والشرع يبين ما الذي يجب ان يعتقد في شيء شيء ـ وما الذي هو معدلة في شيء شيء وما يجب ان يتحامى في شيء شيء ونحو ذلك

ومن فوائدها ان يرشد الى ما يتوقف فيه العقل كبعث الموتى واحوال الجنة والنار وسائر السمعيات فأن القائلين بحكم العقل لا ينكرون ان من الافعال ما لا يحكم العقل فيه بشيء ومن ذلك انواع العبادات ، ومن هذا ما يستبعده العقل فربما حكم بأحالته وهو ممكن او واقع فيأتي الشرع ببيان الواقع فيزيل الشبهة ويعرف وجهه فالعقل لا يهدي الى الافعال المنجية في الآخرة كما لا يهتدي بسرعة الى الادوية المفيدة للصحة فحاجة الخلق الى الانبياء كحاجتهم الى الاطباء ولكن يعرف صدق الطبيب بالتجربة وصدق النبيّ بالآيات البينة فأذا لم يستغن الناس عن الاطباء مع انه يمكنهم ان يعرفوا ما عرفوه ولكن بعد دهر طويل يحرمون فيه من فوائد الطب وربما وقعوا في المهالك قبل الاكمال مع الانقطاع عن مكملات المعاش فلأن لا يستغنوا عن الانبياء مع كون معارفهم لا تعلم الا من جهة المولى اولى

الفرقة الرابعة قالت ان الرسالة يتوقف ثبوتها على ظهور المعجزة وذلك غير ممكن لان خرق العادة يقتضي ابطال الاسباب اذ نجزم بأن النار تحرق والماء يغرق وقس على ذلك . الجواب ان خرق العادة ثابت البتة فان الارض لم يكن فيها حيوان اصلا ثم ظهر فيها الحيوان على وجه غير الوجه الذي نعرفه الآن في ظهوره ، فان قلتم ان الارض كانت ح مستعدة لظهوره على ذلك الوجه الخارق للعادة قلنا ثبت المقصود وبطل ما زعمتموه من عدم الامكان ، على ان جعل اول كل جنس زوجين ذكرا وانثى يحصل بازدواجها التناسل مما يدل على فساد قولهم بأن لاحكم الا للطبيعة فأنه يدل على حكمة باهرة وعناية ظاهرة والطبيعة لاتعلم نفسها فضلا عما نشأ عنها وصدر منها ، وقد ذكر الامام الغزالي في تهافت الفلاسفة الرد على من انكر وقوع ابراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام في النار مع عدم الاحتراق وبقاء النار نارا زاعمين ان النار اذا لاقت قطنتين متماثلتين على وتيرة واحدة لايتصور ان تحترق احداهما دون الأخرى وليس ثم اختيار وسلك في الجواب مسلكين الاول انا لانسلم ان المبادي لا تفعل بالاختيار وان الله تعالى لايفعل بالارادة ـ واذا ثبت ان الفاعل يخلق الاحتراق بأراداته عند ملاقاة القطنة النار امكن في العقل ان لايخلق الاحتراق مع الملاقاة ثم ذكرما هولوا به على من انكر لزوم المسببات عن اسبابها واضافها الى ارادة ليس لها منهج معين ، ومن ذلك قولهم فليجوز كل واحد منا ان تكون بين يديه سباع ضارية ونيران مشتعلة وهو لا يراها لأن الله لم يخلق الرؤية له ـ ومن ترك في بيته كتابا فليجوز ان يكون قد انقلب حيوانا فأذا سئل فينبغي ان يقول لا ادري ما في البيت الآن وانما الذي اعلمه اني تركت في البيت كتابا ولعله الآن فرس ـ او اني تركت في البيت جرة ماء ولعلها انقلبت شجرة تفاح فان الله تعالى قادر على كل شيء وليس من ضرورة الفرس ان يخلق من النطفة ولا من ضرورة الشجرة ان تخلق من البزر ـ بل ليس من ضرورتها ان تخلق من شيء فلعله خلق اشياء لم يكن لها وجود من قبل ـ بل

اذا نظر الى انسان لم يره الآ الآن وقيل له هل هذا مولود فليتردد وليقل يحتمل يكون بعض الفواكه في السوق قد انقلب انسانا وهو ذلك الانسان فأن الله تعالى ق على كل شيء ممكن وهذا ممكن فلا بدّ من التردّد فيه

ثم اجاب عن ذلك بأنه لامانع من ان يكون الشيء ممكنا في مقدورات الله تع ويكون قد جرى في سابق علمه انه لا يفعله مع امكانه في بعض الاوقات ويخلق العلم بأنه ليس يفعله في ذلك الوقت فليس في هذا الكلام الا تشنيع محض

ثم قال المسلك الثاني وفيه الخلاص من هذه التشنيعات وهو أنا نسلم ان ا خلقت خلقة اذا القاها قطنتان متماثلتان أحرقتهما ولم تفرق بينهما اذا تماثلتا من وجه ولكنا مع هذا نجوز ان يلقى شخص في النار فلا يحترق اما بتغير صفة النار او ب صفة الشخص فيحدث من الله تعالى او من الملائكة صفة في النار تقصر سخونتها جسمها بحيث لا تتعداها وتبقى معها سخونتها وتكون على صورة النار حقيقتها ولكن لا تتعدى سخونتها واثرها او يحدث في بدن الشخص صفة ولا يخرجه عن كونه وعظما فتدفع اثر النار فانا نرى من يطلي نفسه بالطلق ثم يقعد في تنور موقد لايتأثر بالنار والذي لم يشاهد ذلك ينكره وانكار الخصم اشتمال القدرة على اثبات من الصفات في النار او في البدن تمنع الاحتراق كانكار من لم يشاهد الطلق واثره مقدورات الله تعالى غرائب وعجائب ونحن لم نشاهد جميعها فلا ينبغي ان ينكر امكا ويحكم باستحالتها وكذلك احياء الميت وقلب العصا ثعبانا ممكن بهذا الطريق وهو ار المادة قابلة لكل شيء فالتراب وسائر العناصر يستحيل نباتا ثم النبات يستحيل عند آ الحيوان له دما ثم الدم يستحيل منيا ثم المنيّ ينصبّ في الرحم فيتخلق حيوانا وهذا العادة واقع في زمان متطاول فلم يحيل الخصم ان يكون في مقدورات الله تعالى ار يدبر المادة في هذه الاطوار في وقت اقرب مما عهد فيه واذا جاز في وقت اقرب ضبط للاقل فتستعجل هذه القوى في عملها ويحصل به ما هو معجزة لنبي

وقد اطال في هذا البحث المهم وقربه حتى قربه كل ناظر فيه ، ومن العجيب ان المتكلمين بعده ممن نسخت كتبهم كتبه قصروا عما كتب في هذا الباب مع تفرغهم للكلام وصرف اعمارهم فيه وزعمهم انهم وقفوا على خوافيه ، وكان قصده ان يريهم كيف يسلك في هذا الطريق الذي قل سالكه لتؤمن مهالكه ، فكأنهم توهموا من اتباع آثاره ايهام تفضيله وايثاره ، وكأنه قد عنام بالبيت الرابع للذي يأتي ، قال صاحبه القاضي ابو بكر بن العربي لقيت ابا حامد وهو يطوف وعليه مرقعة ، فقلت ياشيخ ـ العلم والتدريس اولى لك من هذا ـ اذ بك يقتدى ـ وبحكمك الى معالم المعارف يهتدي . فقال هيهات ، لما طلع قمر السعاده في فلك الاراده ـ اشرقت شموس الوصول على مصابيح الاصول ، فتبين الخالق لارباب الالباب وذوي البصائر ـ اذ كل لما طُبع عليه راجع وصائر

وانشد

تركتُ هوى ليلى ولُبنى بمعزِل ... وصرت الى مصحوب أوّلِ منزِل
وناداتني الأكوان مهلاً فهذه ... منازل من تهوى رُوَيْدَك فانزِل
فعرّستُ في دار الندى بعزيمة ... قلوب ذوي التعريف عنها بمعزل
غزلتُ لهم غزلا دقيقا فلم أجِد ... لغزلي نسّاجا فكسّرتُ مِغْزَلي

وهذا القاضي على اشتهاره بالفضل والعدل وكثرة الحفظ كان سريع التصديق بطيء التصور ، له على غرائب المسائل في اي علم كان تسور ، كان مولده سنة ٤٦٨ ووفاته سنه ٥٤٣ بالعدوة وقيل على مرحلة من فاس ونقل اليها ودفن بها ، رحل الى المشرق سنة ٤٨٥ مع ابيه وكان من اهل الأدب ودخل الشام ولقي بها ابا بكر الطرطوشي وتفقه عنده ، ودخل بغداد وسمع بها من جماعة من اعيان مشايخها ثم دخل الحجاز فحج سنة ٨٩ ثم عاد الى بغداد وصحب بها ابا بكر الشاشي وابا حامد الغزالي ثم صدر عنهم ولقي بمصر والاسكندرية جماعه من المحدثين فكتب عنهم واستفاد منهم وافادهم ثم عاد الى الاندلس سنة ٤٩٣ وله مصنفات كثيرة منها عارضة الأحوذي في

شرح الترمذي والعواصم والقواصم . وهو الذي قال في حق الغزالي مع شدة تعظيمه له شيخنا ابو حامد دخل في بطن الفلسفة ثم أراد ان يخرج منها فما قدر ، وقد تلقف هذه الكلمة الركيكة المبنى والمعنى اناس من المضادين لحجة الاسلام فأشاعوها واذاعوها وكأن هذا القاضي الفاضل لم يصحب الغزالي الا استحسانا لما يراه منه من الشفقة على الخلق ودعوتهم الى ما يراه من الحق وما لحقه في ذلك من القلق والأرق لما حل بالأمة من الدواهي في امر الدين والدنيا . اما الدين فبسبب خروج الناس منه افواجا افواجا بسبب دعاة العبيديين الذين كانوا ملوك مصر وما جاورها من البلاد ، ودعاة الباطنية الذين كانوا في دامغان واصفهان ، وللفريقين الحكم المطاع ، والصولة في جميع البقاع ، وكان لهم قوة في الأضلال ، ومكنة في نفع من يستجيب لهم بالجاه والمال ، وضر من يناويهم بالأهلاك او الأذلال ، وقد القي في خلده انه المطالب باصلاح هذه الحال وانه لا ينجيه عند ربه الاعتزال ، ولنمسك من عنان القلم فحال ذلك العصر اشهر من نار على علم . ولنرجع الى ما كنا بصدده ، فنقول لو طالع هذا الصاحب المنقذ من الضلال لما قال ما قال ، وهو الذي يسند اليه حديث الصخرة قال في الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل * واما الصخرة الشريفة فهي في وسط المسجد وعليها بناء في غاية الحسن والأتقان ، وهي قبة مرتفعة علوها احد وخمسون ذراعا بذراع العمل الذي تذرع به الأبنية وهذا الارتفاع من فوق الصحن ، واما علو الصحن من ارض المسجد من جهة القبلة عند قبة النحوية فهو سبعة اذرع فيكون ارتفاع القبة من ارض المسجد ثمانية وخمسين ذراعا ، وهي مرتفعة على عمد من رخام وسواري مبنية في غاية الأحكام والاتقان ، وعدة العمد الرخام اثنى عشر عمودا ، والسواري اربع والصخرة الشريفة تحت هذه القبة ثم قال وحكى صاحب مثير الغرام قال رايت في كتاب القبس في شرح موطأ الأمام مالك بن أنس تأليف الأمام ابي بكر بن العربي انه قال في تفسير قوله تعالى وانزلنا من السماء ماء بقدر فذكر اقوالا اربعة الرابع منها ان

مياه الارض كلها تخرج من تحت صخرة بيت المقدس ، وهي من عجائب الله في ارضه فأنها صخرة شعثاء في وسط المسجد الأقصى قد انقطعت من كل جهة لا يمسكها الا الذي يمسك السماء ان تقع على الارض الاّ باذنه ، في أعلاها من جهة الجنوب قدم النبيّ صلى الله عليه وسلم حين ركب البراق وقد مالت من تلك الجهة لهيبته وفي الجهة الأخرى أثر اصابع الملائكة التي امسكتها اذ مالت به ومن تحتها الغار الذي انفصلت عنه من كل جهة . وعليه باب يفتح للناس للصلوات والاعتكاف فهبتها ان ادخل تحتها لاني كنت اخاف ان تسقط عليّ بالذنوب ثم رأيت الظلمة والمجاهرين بالمعاصي يدخلونها ثم يخرجون منها سالمين فهممت ان ادخلها ثم قلت ولعلهم امهلوا واعاجل فتوقفت مدة ثم عزم عليّ فدخلتها فرأيت العجب العجاب ، تمشي في جوانبها من كل جهة فتراها منفصلة عن الارض لايتصل بها من الارض شيء وبعض الجهات أشد انفصالا من بعض قال صاحب مثير الغرام هذا كلامه وهو عجيب جدا قلت والمشهور عند الناس ان الصخرة معلقة بين السماء والارض وحكي انها استمرت على ذلك حتى دخلت تحتها حامل فلما توسطت تحتها خافت فاسقطت حملها فبني حولها هذا البناء المستدير حتى استتر امرها عن اعين الناس وقد تقدم في ترجمة ابن العربي انه دخل المشرق في سنة خمس وثمانين وأربعمائة والظاهر ان قدومه لبيت المقدس كان في ذلك العصر فعلى هذا يكون البناء المستدير حول الصخرة بعد ذلك التاريخ والله اعلم قال مفتي القدس العلامة محمد التافلاتي في (القول المقدس في شأن البيت المقدس) وهو جواب اسئلة سأله عنها قاضي القدس الشريف

الرابع هل هي معلقة كما هو الشائع . جوابه لم ينقل تعليقها عن الكتب السالفة والأمم السالفة ولا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد رآها ليلة المعراج ولا عن عمر بن الخطّاب لما فتحها مع الصحابة صلحا وكنس الزبالة منها ولا عن التابعين وتابعيهم الى ان جاء ابو بكر بن العربي وهو غير الصوفي فنقل في كتابه القبس شرح الموطأ انها

معلقة ، ومنه انتشر كلام المؤرخين والمزورين ، والقاعدة المقررة عند علماء الحديث في القديم والحديث ان الحديث اذا توفرت الدواعي على نقله ولم ينقد صيارفة الفن فذلك دليل بطلانه ، والمؤرخون ينقلون الغث والسمين ، والمزورون هنا مزورون [الملام هنا على المحررين والمقررين] وقدرة الله صالحة لاكثر من ذلك ، لكن لاسند عند اهل السند وعليه تدور صحة تلك المسالك

الخامس هل تعلقت الصخرة ليلة المعراج بنبينا فأمسكها جبريل فاستقرت ، جوابه اطبق ائمة الحديث ونقاده على انه عرج به من المسجد ولم يعينوا موضعا فيه ، ومن قال انه عرج به من فوق الصخرة وانها تعلقت به فاضطربت فامسكها جبريل فاستقرت فلا اصل له ولا سند ، وانما يذكره بعض المؤرخين بلا اسناد وما هو كذلك لا يلتفت اليه عند النقاد ، وكتب المعاريج المنقحة ترويها الاعجاد عن الاعجاد ، وما لم يذكر فيها فهو هباء منثور نص عليه ذوو الارشاد ه

الفرقة الخامسة رأت ان انكار امكان خرق العادة فيه عسر لا سيما على المسلك الثاني الذي سلكه الغزالي فمالت الى انكار دلالة خرق العادة على المدعى ولننقل لك عبارة امام الأشعرية في عصره العلامة عضد الدين في المواقف قال . الخامسة من قال ظهور المعجزة لا يدل على الصدق لاحتمالات

الاول كونه من فعله لا فعل الله ، ـ اما لمخالفة نفسه لسائر النفوس ، او لمزاج خاص في بدنه ، ـ او لكونه ساحرا وقد اجمعتم على حقيقته ، ـ او لطلسم اختص بمعرفته ، ـ او لخاصية بعض المركبات كالمغناطيس والكهربا

الثاني اسناده الى بعض الملائكة او الشياطين او الى الاتصالات الكوكبية ، ـ وهو قد احاط من صناعته بما لم يحط به غيره فاتخذ ما علم وقوعه من الغرائب معجزا لمنفسه

الثالث ان يكون كرامه

الرابع ان لايقصد به التصديق اذ لا واجب ولا يتعين ـ اذ لعله غير التصديق كايهامه ليحترز عنه بالاجتهاد فيثاب كانزال المتشابهات ـ او لتصديق آخر

الخامس لايلزم من تصديق الله صدقه الا اذا اعلم استحالة الكذب على الله ـ ولم يعلم اذ لا يقبح عندكم منه شيء

السادس لعلّ التحدّيّ لم يبلغ من هو قادر على المعارضة ـ او لعله تركها مُواضعةً في اعلاء كلمته لينال من دولته حظّا

السابع لعلهم استهانوا به اولاً وخافوه آخرا لشدة شوكته

الثامن لعله عورض ولم يظهر لمانع ـ أوظهر ثم اخفاه اصحابه عند استيلائهم وطمسوا آثاره ، ومع قيام هذه الاحتمالات لا يبقى لها دلالة على الصدق

الجواب الاجماليّ ما قررناه غير مرة من انّ التجويزات العقلية لاتنافي العلم العادى

والتفصيلي عن الاول انا بيّنا ان لا مؤثر في الوجود الا الله . والسحر ونحوه ان لم يبلغ حدّ الاعجاز كفلق البحر واحياء الموتى كما هو مذهب جميع العقلاء فظ ، وان بلغ فاما دون دعوى النبوة والتحدي فظ ايضاً ـ او معه فلا بدّ ان لايخلقه الله على يده ـ او ان يقدر غيره على معارضته ـ والا كان تصديقاً للكاذب وانه محال

وعن الثاني ان لا خالق الا الله

وعن الثالث ان من جوزها فقال بعضهم منهم الاستاذ ابو اسحق لا تبلغ درجة المعجزة ، وقيل لا تقع على القصد ، وقال القاضي تجوز الكرامة اذا لم تقع على طريق التعظّم والخُيَلاء لانّ ذلك ليس من شعار الصالحين ـ ومع ذلك تمتاز بانها مع دعوى الولاية دون النبوة ، وعلى التقادير فالفرق بينها وبين المعجزة ظ

وعن الرابع انا لا نقول بالغرض ـ بل نقول تدلّ على تصديق قائم بذاته

وعن الخامس قد مرّ امتناع الكذب عليه

وعن السادس اذا اتى بما يعلم بالضرورة انه خارق للعادة وعُجز في قطره عن المعارضة علم ضرورة صدقه

وعن السابع يعلم عادةً المبادرة الى معارضة من يدعي الانفراد بامر جليل فيه التفوق على اهل زمانه واستتباعهم والحكم عليهم في انفسهم ومالهم وعدمُ الاعراض عنها بحيث لا ينتدب له احد ٬ والقدح فيه سفسطة ٬ وح فدلالته من جهة الصرفة واضحة

وعن الثامن كما علم بالعادة وجوب معارضته علم وجوبُ اظهارها اذ به يتمّ المقصود ـ واحتمال المانع للبعض في بعض الاوقات والاماكن لا يوجب احتماله في الجميع فلو وقعت معارضة لاستحال عادةً اخفاؤها ه وان اردت ما هو اقوى واقوم في دفع الأشكال هنا فانتم الى الأمام المنتمي الى ما تريد ٬ وكنا نود ان نورد شيأ من ذلك غير انا نحتاج الى بيان مقدّمات لاتتسع لها هذه المقدّمة

الفرقة السادسة قالت العلم بحصول المعجزة لا يمكن لمن لم يشاهد الا بالتواتر ولكنه لا يفيد العلم وذكرت شبها واهية

الجواب ان التواتر اذا كان على شرطه افاد اليقين البتة ولولا ذلك لما تيقّنّا بوجود الملوك الماضية والبلاد النائيه

الفرقة السابعة قالت قد تتبعنا الشرائع فوجدناها مشتملة على ما لا يوافق العقل والحكمة فعلمنا انها ليست من عند الله

والجواب انه لا يوجد في الشريعة الالهية ما لا يوافق العقل البتة وسنفرد هذه المسألة بالبحث ان شاء الله تعالى

الفائدة الثالثة روى ابن مسعود رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال نضّر الله امرأ سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأدّاها ٬ فربّ حامل فقه الى من هو افقه منه رواه الشافعي والبيهقي ٬ وكذا ابو داود والترمذي بلفظ نضّر الله امرأ سمع منا شيأ فبلغه كما سمعه فربّ مبلّغ ارعى من سامع وقال الترمذي حسن

صحيح . وهذا الحديث شاهد لمن منع نقل الحديث بالمعنى مطلقا كابن سيرين وروى عن مالك انه كان يشدّد في الباء والتاء في مثل والله وتالله فلا يجوز احدهما مكان الآخر مع ترادفهما ، وانما منعوا من ذلك حذرا من التفاوت وان ظن الناقل عدمه فأن العلماء كثيرا ما يختلفون في معنى الحديث ، وقال الماوردي يجوز ان نسي اللفظ ، وقيل يجوز بلفظ مرادف بأن يؤتي بلفظ مرادفه مع بقاء التركيب وموقع الكلام على حاله . والاكثر على جوازه للعارف لان المقصود المعنى واللفظ آلة له فأذا ضبط المعنى فلا يضرّ فوات ما ليس بمقصود وهذا فيما لم نتعبد بالفاظه كالأذان والتشهد والتكبير والتسليم فأن ذلك يجب المحافظة على لفظه كالقرآن ، قالوا والحديث لايدلّ على عدم الجواز لانه دعاء لمن نقله بلفظه لأنه الاولى ، ولا دليل فيه على منع النقل بالمعنى ، على ان من نقل بالمعنى ادّاه كما سمعه ولذلك يقول المترجم اديته كما سمعته وللاول ان يقولوا المسموع انما هو اللفظ والمعنى تبع له فلا يكون مؤديا نه كما سمع الآ اذا اتى بنفس اللفظ

قال الشيخ النووي في شرح مسلم اذا اراد رواية الحديث بالمعنى فأن لم يكن خبيرا بالألفاظ ومقاصدها عالما بما يحيل معانيها لم يجز له الرواية بالمعنى بلا خلاف بين اهل العلم بل يتعين اللفظ . وان كان عالما بذلك فقالت طائفة من اصحاب الحديث والفقه والأصول لايجوز مطلقا ، وجوزه بعضهم في غير حديثه صلى الله عليه وسلم ولم يجوزه فيه . وقال جمهور السلف والخلف من الطوائف المذكورة يجوز الجميع اذا جزم بانه ادّى المعنى ، وهذا هو الصواب الذي تقتضيه احوال الصحابة فمن بعدهم رضى الله عنهم في روايتهم القضية الواحدة بالفاظ مختلفة . ثم هذا في الذي يسمعه في غير المصنفات ، اما المصنفات فلا يجوز تغييرها وان اتى بالمعنى . اما اذا وقع في الرواية او التصنيف غلط لا شك فيه فالصواب الذى قاله الجماهير انه يرويه على الصواب ولا يغيره في الكتاب بل ينبه عليه حال الرواية في حاشية الكتاب فيقول كذا وقع والصواب كذا

وهذا اوان المشروعِ في المقصود فنقول

الكلامُ اِمّاخبرٌ أو انشاء فالخبرُ مايحتمل الصدقَ والكذبَ لذاته والأنشاء ما لايحتملهما كالأمر والنهي . ثمّ اِنّ الخبر باعتبارِ وصولهِ الينا اِمّا متواترٌ او غير متواتر . فالمتواتر هو خبرُ جمعٍ يمتنع تواطؤُهم على الكذبِ عن محسوسٍ ـ ويُشترَطُ مثلُ هذا الجمع في كلّ طَبَقَةٍ اِن تَعدَّدت الطبقات ، ولا يُشترَطُ في المخبرين أسلامٌ ولا ان لايجوعهم بلد . ، وهو مفيدٌ للعلم اليقيني

وغيرُ المتواتر (ويُسمّى خبرَ الآحاد وخبر الواحد) ثلاثةُ اقسام ـ مشهورٌ وعزيزٌ وغريب . فالمشهورُ هو ما لا تكونُ رُواتُه اقلّ من ثلاثة ، والعزيزُ ما لا تكون رُواتُه اقلّ من اثنين ، والغريبُ ما ينفرد بروايته واحدٌ في موضعٍ ما من السند ،

فوائد تتعلق ببادي الخبر

الفائدة الأولى الكلام قد يتضمن الأخبار عن شيءٍ ما نحو كتب زيد ـ ويكتب زيد ـ وزيد كاتب ، ويسمى هذا النوع خبرا ، ويُعرَفُ هذا بجواز ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب فيه . وقد لايتضمن الأخبار بشيءٍ نحو اكتب يازيد ويسمى هذا النوع انشاء ، ويُعرَفُ هذا بعدم جواز ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب اذ لم يخبر بشيءٍ حتى يصدّق او يكذب . وقد قسموا هذا النوع اقساما فقالوا غير الخبر اما ان يفيد بالوضع طلبا او لا ، والاوّل ان افاد طلب الفعل سمي امرًا نحو اكتب ، وان افاد طلب الترك سمي نهيا نحو لاتكتب ، وان افاد طلب الجواب سمي استفهاما نحو هل كتب زيد وان لم يفد طلبا بالوضع سمي تنبيها نحو

الا ليتَ الشباب يعود يوما فأُخبِرَه بما فعل المشيب

ونحو

عسى فَرَجٌ يأتي به الله انَّه له كلَّ يوم في خليقته أمر

وقد يخص اسم الانشاء بهذا النوع ، واعلم ان الفرق بين الخبر وغيره واضح عند الناس واذا عُرّف يكون التعريف لكل واحد منهما لمجرد بيان ما وضع له اللفظ كما يعرّف الوجود والعدم و يعرف العلم والجهل ، اذا عرفت هذا نقول الخبر هو الكلام الذي يحتمل الصدق والكذب في حدّ ذاته ، اى من غير نظر الى المخبر وما تعلق به الخبر ليدخل الكلام الذي لا يحتمل الا الصدق نظرا الى مادته نحو الواحد نصف الاثنين او نظرا الى عصمة المخبر عن الكذب ، ـ والكلام الذي لا يحتمل الاّ الكذب نظرا الى مادّته نحو الواحد ثلث الاثنين وقد يقال الانشاء هو الكلام الذي يحصل مدلوله في الخارج به نحو خذ ، فان مدلوله وهو طلب الاخذ يحصل في الخارج بهذا اللفظ . والخبر هو ما يحصل مدلوله في الخارج بغيره نحو قام زيد فأن مدلوله وهو قيام زيد يحصل بغيره وهو محتمل لأن يكون واقعا في الخارج فيكون صدقا وغير واقع فيكون كذبا

تنبيه

قد عرفت ان الفرق بين الخبر والانشاء من اوضح الأشياء الا انه مامن ظاهر الا وقد يلحقه في بعض الصور خفاء ، ولذلك اختلفت العلماء فى بعض الجمل هل هي خبرية او انشائية ، ـ ومن ذلك قولنا الحمد لله أو أحمد الله فقال بعضهم هي أنشائية لأن مقصود المتكلم بها انشاء الحمد ، وقال بعضهم هي خبرية لأن المتكلم بها يخبر بثبوت جميع المحامد لله سبحانه ، وجوز بعضهم الأمرين لاحتمال ذلك لهما ، وقال بعضهم هي خبرية بالذات والأصالة ، ـ انشائية بالايماء والدلالة ، لان مثل هذا التركيب بمقتضى ظاهر اللغة العربية موضوع للاخبار فجعلناها خبرية بالاصاله ، ولما كان قصد المتكلم انشاء الحمد راعينا ذلك وجعلناه من قبيل الايماء والدلاله

تتمّة

قد اطنبوا في مبحث الخبر والانشاء ، وفيما ذكرنا كفاية بيدَ أنّا احببنا ان نورد لك شيأ من عباراتهم فر بما حصل التنبيه من العبارات المختلفة ما لا يحصله من العبارة الواحدة قال الفاضل المقدسي في تحرير المنقول * والخبر يطلق مجازا على الدلالة المعنوية والأشارة الحاليه ، وحقيقة على الصيغة ـ وهي تدل بمجردها عليه عند القاضي وغيره ، وقال ابن عقيل الصيغة الخبر ، والمعتزلة لاصيغة له ـ ويدل عليه اللفظ بقرينه ، والأشعرية هو المعنى النفسي ، والآمديُّ يُطْلَقُ على الصيغة وعلى المعنى ، والأَشْبَهُ لغةً حقيقةٌ في الصيغة . ويحدّ عند اصحابنا والأكثر ـ فأبو الخطّاب وابن عقيل وابن البنّا وغيرهم ما يدخله الصدق والكذب ـ والقاضي وغيره بـ أوْ ، والطوفيّ وغيره التصديقُ والتكذيب ـ والموفّق وغيره بـ أوْ ، وابو الحسين كلام يفيد بنفسه نسبةً ، وجماعةً كلامٌ محكومٌ فيه بنسبة خارجية . وقيل لايحدّ كالوجود والعدم لعسره ـ والرازيّ لأنه ضروريّ

وغير الخبر انشاء وتنبيه ، ومنه امر ـ ونهيٌ ـ واستفهام ـ وتمنّ ـ وترجّ ـ وقَسَمٌ ـ ونِداء ، وقيل التنبيه غيره . وصيغةُ عَقْد وفسخٍ ونحوها انشاء عندنا وعند الأكثر ـ وعند ابي حنيفه اخبار وقاله القاضي في عقد

ثم قال واشهد انشاء تضمن اخبارا ، وقيل اخبار وقيل انشاء

وقيل غير الخبر طلب وانشاء ، فأن طُلِب بالوضع تحصيل فعل او ترك فأمر ونهي ـ او اعلامٌ فاستفهام ، وغيرُه عرضٌ وتحضيض وتمنّ وترجّ وقسم ونداء

وقيل غير الخبر طلب فقط * فائدة عشر حقائق تتعلق بالمعدوم المستقبل ، وهي امر ـ ونهي ـ ودعاء ـ وشرط ـ وجزاء ـ ووعد ـ ووعيد ـ وتمن ـ وترج ـ واباحة ـ قلت ـ وعرض وتحضض ه وقال بعض الافاضل زعم قوم ان التعبير بالتصديق

والتكذيب احسن من الصدق والكذب لان من الاخبار ما لا يحتمل الا الصدق كخبر الصادق وما لا يحتمل الا الكذب كما لو قال الواحد نصف العشرة . والجواب ان احتماله لهما بحسب المفهوم والخبر من حيث هو محتمل لذلك ، وتعين احد الاحتمالين في بعض الافراد بحسب الخارج لخصوصية ومزية لا يخرج احتمال ما هية الخبر من حيث هي ما تحتمله ، ثم ان التصديق والتكذيب عبارة عن الاخبار يكون الكلام صدقا او كذبا فتعريفه دور

وقال : من فسّر الخبر بما له خارج يطابقه فسر الانشاء بما ليس له خارج اصلا ، وقد اورد على القائلين بما له خارج ان الخبر قد يكون متعلقه ذهنيا فلا يشترط في الخبر مطابقته لما في الخارج بل مطابقته لما في نفس الامر مثال ذلك المجهول المطلق لا يحكم عليه ، فان قلت لا بد في الكلام من نسبة فما الفرق بين النسبتين ؟ قلنا النسبة في الانشاء توجد مع وجود اللفظ وليس لها وجود قبله ، والنسبة في الخبر توجد في الخارج قبل وجود اللفظ ثم يخبر باللفظ عنها ، و يورد على من قال الخبر ما له خارج يطابقه او لا الاخبار عن الآتي نحو ستكتب فانه عند النطق به ليس له خارج يطابقه فيكون صدقا اولا يطابقه فيكون كذبا مع ان الاخبار عن المستقبل يوصف بالصدق والكذب فالأولى ان يقال بدله الخبر ما كان محكوما فيه بنسبة خارجية

تتمّة للمتمّم

اذا اردت تكثير الاقسام في هذا المقام قلت الكلام قد يكون خبرا لفظا ومعنى مثل جاء زيد ، وقد يكون انشاء لفظا ومعنى مثل هل جاء زيد ؟

وقد يكون خبرا لفظا وانشاء معنى مثل أسعدك الله اي ليسعدك الله ومن هذا النوع صيغ العقود الصادرة من المتكلم حال مباشرة العقد نحو بعت واشتريت ، ومن ذلك قول الشاهد حال اداء الشهادة اشهد وقول الحاكم حال الحكم حكمت ، ومن ذلك قول السيد لعبده انت حر ، ومن ذلك قوله تعالى (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة

قروء) قال سابق الأقران في تفسير القرآن العلامة جار الله محمود الزمخشري * فان قلت فما معنى الاخبار بالتربص ـ قلت هو خبر في معنى الأمر واصل الكلام ولتربص المطلقات ، واخراج الأمر في صورة الخبر تاكيد للامر وإشعار بأنه مما يجب ان يتلقى بالمسارعة الى امتثاله فكأنهن امتثلن الأمر بالتربص فهو يخبر عنه موجودا ، ونحوه قولهم في الدعاء رحمك الله اخرج في صورة الخبر ثقة بالاستجابة كانما وجدت الرحمة فهو يخبر عنها . ومن ذلك قوله تعالى في الكتاب العزيز (لا يمسه الا المطهرون) [الآيه] قال العلامة المذكور فالمعنى لا ينبغي ان يمسه الا من هو على الطهارة من من الناس يعني مس المكتوب منه ، ومثل ذلك قوله تعالى فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج ، فان المراد بالنفي هنا النهي ، واما قوله تعالى (واذ جعلنا البيت مثابة للناس وامنا واتخذوا من مقام ابراهيم مصلًى) فيحتمل ان يترك على ظاهره فيكون خبرا و يكون المراد انه سبحانه وتعالى جعله مرجعا للناس وموضع أمن ، والمراد بالأمن ان كان الأمن من عذاب الآخرة فلا اشكال فيه لأن الحج المبرور موجب لذلك ، وان كان الأمن في الدنيا فالمراد الأمن القحط ونحوه على انا ان جعلناه على ظاهره لا يستبعد وان وقع للحجاج فيه مالا يجهل ، وعلى كونه خبرا لا يجوز عطف واتخذوا على قراءة من كسر الخاء لكونه امرا عليه لأن الجملتين اذا كانت احداها خبرية والاخرى انشائية لم يجز عطف احداهما على الأخرى واختلفوا في توجيه ذلك فقال بعضهم يقدر يقال قبل الواو ويكون معطوفا على ما قبله وقال بعضهم يقدر قائلين و يكون حالا من الفاعل

ويحتمل ان يحمل على الأمر فيكون المعنى ثوبوا ايها الناس اليه واجعلوه آمنا ولا اشكال على ذلك لفظا ومعنى

وقد يكون انشاء لفظا وخبرا معنى نحو اذا لم تستح فاصنع ما شئت اي تصنع ما شئت ونحو قوله تعالى في خطاب نبيه الكريم (الم نشرح لك صدرك) كأنه قال شرحنا لك صدرك ولذا اعطف عليه ما بعده

الفائدة الثانية صدق الخبر مطابقته للواقع سواء طابق اعتقاد المخبر به او لم يطابق ، فاذا قال القائل نور القمر مستفاد من نور الشمس حكمنا بصدق خبره سواء قاله معتقدا لذلك او غير معتقد، وكذب الخبر عدم مطابقته للواقع سواء طابق اعتقاد المخبر به او لم يطابق، فاذا قال القائل علم الحساب لافائدة له حكمنا بكذب خبره سواء قاله معتقدا لذلك او غير معتقد، وهذا هو المركوز في فطر الناس على اختلاف الاجناس وقد ذكرت ثلاثة اقوال أخرى نقلتها تتميما للفائدة وكان يظن ان ذلك مما لايخالف فيه احد فنقول

الاول ما ذكروا عن اوحد عصره ابي عثمان عمرو بن بحر المعروف بالجاحظ انه قال صدق الخبر مطابقته للخارج مع اعتقاد المخبر مطابقته ، وكذبه عدم مطابقته للخارج مع اعتقاد المخبر عدم مطابقته وما عدا هذين القسمين لايسمى صدقا ولا كذبا فأثبت الواسطة بينهما واستدل على ذلك بقوله تعالى [في سورة سبأ] وقال الذين كفروا هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق إنكم لفي خلق جديد ، أفترى على الله كذبا ام به جنة ، بل الذين لايؤمنون بالآخرة في العذاب والضلال البعيد) ووجه الاستدلال ان الكفار نسبوا من نباهم بالحشر والنشر الى افتراء الكذب او الى الإخبار حال الجنون فجعلوا الثاني قسيم الكذب فلا يكون كذبا ولا يعتقدون بالحشر والنشر فيكون صدقا فيكون واسطة بين الصدق والكذب وهو المدعى ، واجاب الأولون عن ذلك بأن المعنى أفترى ام لم يفتر اي أكذب عمدا ام كذب عن غير عمد لأن الافتراء الكذب عمدا فيكون من قبيل ترديد الخبر الكاذب بزعمهم بين نوعيه فلم يكن للجاحظ هنا حجة في اثبات الواسطة على ان خروج كلام غير العقلاء عن الصدق والكذب لايضر ـ وكذلك كلام النائمين ـ وهو لم يقتصر على ذلك ـ بل جعل كلام العاقل اذا اخبر بما هو مطابق للواقع لكنه غير مطابق لاعتقاده ليس بصدق ولا بكذب مع انه صدق عند من سواه. قال القاضي ناصر الدين عبدالله البيضاوي هنا استدل

بعضهم بجعلهم اياه قسيم الافتراء غير معتقدين صدقه على ان بين الصدق والكذب واسطة ، وهو كل خبر لايكون عن بصيرة بالمخبر عنه ، وضعفه بيّن لأن الافتراء اخص من الكذب ه والصور التي جعلها الجاحظ ليست بصدق ولا كذب اربع

أ — ان يكون الخبر مطابقا للواقع ، والمخبر معتقد لعدم المطابقه

ب — ان يكون الخبر مطابقا الواقع ، والمخبر غير معتقد لشيء

ج — ان يكون الخبر غير مطابق للواقع ، والمخبر معتقد للمطابقه

د — ان يكون الخبر غيرمطابق للواقع ، والمخبر غير معتقد لشيء

الثاني ما ذكروه عمن ابهموا اسمه انه قال صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان ذلك الاعتقاد خطأ ، وكذب الخبر عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولوكان صوابا ، فقول القائل السماء تحتنا معتقدا لذلك صدق ، وقوله السماء فوقنا غير معتقد لذلك كذب ، واستدل بقوله تعالى (اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله والله يعلم إنك لرسوله والله يشهد أن المنافقين لكاذبون) جعلهم تعالى كاذبين لعدم مطابقة ماقالوا لاعتقادهم وان كان مطابقا للواقع ، واجيب بأنه سبحانه انما كذبهم لادعائهم ان ما قالوه بأفواههم صادر من صميم القلب ، قال البيضاوى الشهادة اخبار عن علم من الشهود وهو الحضور والاطلاع ولذلك صدق المشهود به وكذبهم في الشهادة ه وقد نسب هذا القول للنظام المعروف بالغرائب في علم الكلام وهو شيخ الجاحظ وهو بعيد عن الصواب جدا قال بعض علماء الأصول هذا القول غريب لم تثبت نسبته لأحد

الثالث ما ذكروا عن الامام ابي القاسم الحسين الأصفهاني المعروف بالراغب انه قال صدق الخبر مطابقته للواقع مع اعتقاد المخبر لذلك ، وكذب الخبر عدم مطابقته لهما ، فان فقدت مطابقته للواقع فقط أو لاعتقاد المخبر فقط وصف بالصدق من جهة المطابقة و بالكذب من جهة عدم المطابقة هذا ما قالوه وقد تبين من مراجعة كلام

الراغب انه لم يخرج عن القول المشهور الذي عليه المعوّل ، وانما فصل ما في قول القوم من الأجمال ، فأجمل اي أجمال . وذلك انه جعل كلا من الصدق والكذب قسمين تامـا وناقصـا ،

فالصدق التام هو ان يكون الخبر مطابقا للواقع وللاعتقاد ، وفي هذه الصورة يقال عن الخبر انه صدق وعن المخبر انه صادق

والصدق الناقص هو ان يكون الخبر مطابقاً للواقع غير مطابق للاعتقاد ، وفي هذه الصورة يقال عن الخبر انه صدق ويصح ان يقال عن المخبر انه كاذب لعدم اعتقاده بما قال وذلك كقول المنافقين السابق

والكذب التام هو ان يكون الخبر غير مطابق للواقع وللاعتقاد ، وفي هذه الصورة يقال عن الخبر انه كذب وعن المخبر انه كاذب

والكذب الناقص هو ان يكون الخبر غير مطابق للواقع لكنه مطابق للاعتقاد ، وفي هذه الصورة يقال عن الخبر انه كذب ويصح ان يقال عن المخبر انه صادق حيث لم يقصد الكذب بقوله لم يكذب فلان ولكنه وهم ويصح هنا ان يقال عنه كذب نظرا الى نفس الخبر كما يصح في الصدق الناقص ان يقال عن صاحبه انه صدق نظرا الى نفس الخبر ، واما من لا قصد له كالنائم والمبرسم فلا يقال عن خبره انه صدق او كذب ولا يقال انه صادق او كاذب فعليك بهذه الفائدة فأنها تزيل عنك كثيرا مما يشكل من الكلام قديما وحديثا ، وقد كنت برأت الراغب مما نسب اليه في بعض الكتب وقد ذكرت ذلك هنا رعاية لمقتضى المقام ، وقد رأيت حين الكتابة من برأ الراغب قبلي عما نسب اليه فحمدت الله تعالى واثنيت عليه . ولعلّ ما نسب الى الجاحظ من هذا القبيل فانه قدوة اهل الكلام قال ابن خلكان في ترجمته بعد ان ذكر ان له تصانيف في كل فن قال ابو القاسم السيرافي حضرنا مجلس الاستاذ ابي الفضل بن العميد الوزير الآتي ذكره ان شاء الله تعالى فجرى ذكر الجاحظ فغضّ منه بعض الحاضرين وأزرى به وسكت

الوزير عنه ، فلما خرج الرجل قلت له سكت ايها الأستاذ عن هذا الرجل في قوله مع عادتك في الردّ على امثاله ، فقال لم اجد في مقابلته أبلغَ من تركه على جهله ، ولو واقفته وبينت له لنظر في كتبه وصار بذلك انسانا . يا ابا القاسم ، ـ كتب الجاحظ تعلّم العقل اوّلا والأدب ثانيا ، ـ ولم استصلحه لذلك ، توفى سنة ٢٥٥ وقد جاوز عمره تسعين سنة ومن مؤلّفاته كتاب نظم القرآن ذكره الزمخشري في خطبة الكشّاف لم يؤلف في دلائل الأعجاز مثله

تتمّة

الصدق نقيض الكذب فلا يجتمعان معا في خبر واحد من جهة واحدة ولا يرتفعان كذلك ، واوردوا على هذا مثل قول القائل كل من الثلاثة والاربعة زوج ، فقال بعضهم هذه قضية كاذبة من وجه صادقة من وجه فهي في حكم قضيتين احداهما كاذبة وهي الثلاثة زوج ، ـ والاخرى صادقة وهي الاربعة زوج ، والمعروف انها قضية كاذبة ويكفي في كذب القضية مخالفتها للواقع من وجه الا ترى ان من قال آتيكم يوم السبت فأتى يوم الأحد عدّ كاذبا ولو حلف على ذلك حنث . فان قلت فما يقولون في مثل اكرمني هذا الرجل الكاتب البارع اذا كان المشار اليه غير كاتب اصلا او كاتبا غير بارع قلت هذا موضع نظر ، والقضية اذا تعينت وعرف مغزاها لم يخف على الألمعي الحكم فيها ، وقد ذكر علماء البيان ان مورد الصدق والكذب هي النسبة التي تضمنها الخبر ليس غير فاذا جاء زيد بن خالد فقلت جاء زيد بن عمرو حكم بصدق القضيه وان وقع الخطأ في الوصف لانه غير مقصود بالذات ، ولذا قال بعض العلماء الاعلام اذا شهد شاهدان بتوكيل فلان بن فلان فلانا ثبت بشهادتهما التوكيل دون النسب فليس له ان يدعي بعد انهما شهدا له بالبنوة لفلان لان ذلك ليس مقصودا هنا وقد جرت عادة الشهود ان يصفا المشهود له او عليه بما اشتهر به ليعرف ، ـ وكثيرا ما يشتهر المرء بالنسبة الى جده او زوج امه ، ومن نظر في التاريخ رأى ما لا يحصى . وقال بعضهم انها شهادة بالوكالة اصالة وبالبنوة ضمنا

الفائدة الثانية

ينقسم الخبر الى متواتر وغير متواتر ، فالمتواتر هو خبر عن امر محسوس نقل عن قوم بلغوا في الكثرة الى حد لايجوّز العقل توافقهم على الكذب ، ثم المخبرون ان اخبروا عن عيان بأن كانوا طبقة فقط فالأمر ظ ـ وذلك كالخبر عن وجود الأسكندرية وان تعدّدت الطبقات اشترط مثل هذا الجمع في كل طبقة ظ ـ وذلك كالخبر عن وجود الأسكندر ونحوه فان اهل العصر قد اخبرهم من قبلهم عن وجوده وكونه كان ملكا عظيما ظ ـ وهم عدد لايمكن تواطؤهم على الكذب ظ ـ وهلمّ جرّا الى ان يبلغ الى الطبقة الأولى التي عاينته وهم كذلك . والخبر المتواتر يفيد علما يقينيا الا ترى انا نجزم بوجود كثير من الملوك الذين كانوا في الازمنة الماضية وكثير من البلاد النائية ولا موجب لذلك سوى الخبر المتواتر ، وانما شرطوا ان يكون الخبر عن محسوس لان المحسوس يتساوى في ادراكه الناس تقريبا بخلاف غير المحسوس لان العقول ربما اختلفت فيه الا يرى ان اهل اقليم عظيم لو اتفقوا على حكم في مسألة نظرية لم يجزم بذلك حتى يقوم البرهان عليه .

فأن اختلّ شرط من شروط التواتر لم يسمّ الخبر متواترا ظ ـ وذلك بان يكون الخبر عن غير محسوس ظ ـ او يكون عن محسوس لكن المخبرون لم يبلغوا عدد التواتر في الطبقه الأولى او بلغوها لكن انقطع في احد الطبقات التي بعدها

وبما ذكرنا تعلم ان الكتاب العزيز وصل الينا بتواتر النقل ظ ـ وثبت كونه كلام الله لدينا بدليل العقل . فان قلت بماذا يسمى الخبر عن غير المحسوس كالنفوس الفلكية على ما يعتقده الفلاسفة المتقدمون قلت اما من حيث كون القائل به يعتقد ذلك فلا تعلق له بهذا البحث لأنه غير محسوس ، واما من حيث انه يسمع منه القول بذلك ينظر الى حال الناقلين عنه فان بلغوا حد التواتر سمي الخبر متواترا بالشرط المتقدم وهو يفيد اليقين بانه قد قال ذلك لا بان ما يقوله مفيد لليقين وان لم يبلغوا حدّ

التواتر سمي الخبر آحادا ، وانما اطلنا هنا لما ان علم الأصول الذي هو اهم الفنون قد اصبح مهجورا واضحى كأن لم يكن شيأ مذكورا ، ونهاية ما يفعله من يعدّ عند الناس محررا ـ ان ينقل اقوالا ملفقة لا يعرف لها تقريرا ولا تحريرا ، فضلا عن ان يعرف ادلة تلك المسائل ، وما يتعلق بها من المقاصد والوسائل

الفائدة الثالثة

الخبر الذي لم يتواتر ينقسم الى ثلاثة اقسام ـ مشهور وعزيز وغريب ، المشهور هو الخبر الذي تكون رواته في كل طبقه اكثر من اثنين وهو المستفيض على رأي جماعة من ائمة الفقهاء ، ومنهم من جعل بينهما فرقا ـ فقال بعضهم المستفيض هو ما كان رواته في جميع الطبقات سواء ـ وذلك بان يكون رواته اكثر من اثنين في الابتداء والانتهاء وما بينهما ـ والمشهور اعمّ منه بحيث يشمل ما كان في الابتداء منقولا عن واحد او اثنين فقط . وقال بعضهم المستفيض هو كل خبر يحصل العلم به استدلا لا وهو دون المتواتر والمشهور هو ما زادت رواته على ثلاثه ـ وهذا هو المشهور في المشهور. وقال بعضهم المستفيض هو الشائع عن اصل ـ ومثله الاستاذ الاسفراييني بما يتفق عليه ائمة الحديث . والمشهور اعمّ من ذلك .

والعزيز هو الخبر الذ لا تكون رواته اقلّ من اثنين عن اثنين ، وسمي عزيزا اما لقلة وجوده ـ واما لكونه عزّ اي قوى لمجيئه من طريق اخرى ، وليس المجيء من طريق ثانية شرطا في الصحيح ، والغريب هو الخبر الذي ينفرد بروايته واحد في موضع مامن السند ـ وهو قسان غريب مطلق وغريب نسبي ،

فالغريب المطلق هو الذي يكون الانفراد فيه في اصل السند ـ و يسمى الفرد المطلق وقد يستمرّ الانفراد في جميع رواته او اكثرهم ـ وفي مسند البزّار والمعجم الاوسط للطبراني امثلة كثيرة لذلك

والغريب النسبيّ هو الذي يكون الانفراد فيه في اثناء السند و يسمى الفرد النسبيّ

وسمي نسبياً لكون التفرد فيه حصل بالنسبة الى شخص معين وان كان الحديث في نفسه مشهورا على السنة الناس .

واعلم ان الغريب والفرد مترادفان في الاصطلاح الا انهم غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته ، فالفرد يطلقونه في الاكثر على الفرد المطلق . والغريب يطلقونه في الاكثر على الفرد النسبي ، هذا من حيث اطلاق الاسم عليهما واما من حيث اطلاق الفعل فلا يفرقون بينهما فيقولون في المطلق والنسبي تفرد به فلان واغرب به فلان

قال الشهاب القسطلاني والحكم بالتفرد يكون بعد تتبع طرق الحديث الذي يظن انه فرد هل شارك راويه آخر أم لا ، فان وجد بعد كونه فردا أن راويا آخر ممن يصلح أن يخرج حديثه للاعتبار والاستشهاد به وافقه فان كان التوافق باللفظ سمي متابعاً وان كان بالمعنى سمي شاهداً ، وان لم يوجد من وجه بلفظه او بمعناه فانه يتحقق فيه التفرد المطلق حينئذ . ومظنة معرفة الطرق التي يحصل بها المتابعات والشواهد وتنتفي بها الفردية الكتب المصنفة في الاطراف ، وقد مثل ابن حبان لكيفية الاعتبار بان يروي حماد بن سلمة حديثا لم يتابع عليه عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فينظر هل روى ذلك ثقة غير ايوب عن ابن سيرين فان وجد علم به ان للحديث اصلا يرجع اليه ، وان لم يوجد ذلك فثقة غير ابن سيرين رواه عن أبي هريرة والا فصحابي غير أبي هريرة رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم فأي ذلك وجد علم به ان للحديث أصلا يرجع اليه والا فلا . وكما انه لا انحصار للمتابعات في الثقة كذلك الشواهد فيدخل فيهما رواية من لا يحتج بحديثه وحده بل يكون معدوداً في الضعفاء وفي البخاري ومسلم جماعة من الضعفاء ذكراهم في المتابعات والشواهد وليس كل ضعيف يصلح لذلك ، وكذا قال الدارقطني فلان يعتبر به وفلان لا يعتبر به وقال النووي في شرح مسلم وانما يدخلون الضعفاء لكون المتابع لا اعتماد عليه وانما الاعتماد على من قبله اه قال شيخنا ولا انحصار

له في هذا بل قد يكون كل من المتابع والمتابَع لا اعتماد عليه فباجتماعهما تحصل القوة ، ومثال المتابع والشاهد ما رواه الشافعي في الام عن مالك عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فان غُمّ عليكم فاكملوا العدة ثلاثين فانه في جميع الموطآت عن مالك بهذا السند بلفظ فان غم عليكم فاقدروا له واشار البيهقي الى أن الشافعي تفرد بهذا اللفظ عن مالك فنظرنا فاذا البخاري روى الحديث في صحيحه فقال حدثنا عبدالله بن مسلمة القعنبي حدثنا مالك به بلفظ الشافعي سواء فهذه متابعة تامة في غاية الصحة لرواية الشافعي ودل هذا على ان مالكا رواه عن عبدالله بن دينار باللفظين معاً وقد توبع فيه عبدالله ابن دينار من وجهين عن ابن عمر احدهما اخرجه مسلم من طريق ابي اسامة عن عبيد الله بن عمر عن نافع فذكر الحديث وفي آخره فان غم عليكم فاقدروا ثلاثين والثاني اخرجه ابن خزيمة في صحيحه من طريق عاصم بن محمد بن زيد عن ابيه عن جده ابن عمر بلفظ فان غم عليكم فكملوا ثلاثين ـ فهذه متابعة لكنها ناقصة ـ وله شاهدان احدهما من حديث ابي هريرة رواه البخاري عن آدم عن شعبة عن محمد بن زياد عن ابي هريرة بلفظ فان غمّ عليكم فاكملوا عدة شعبان ثلاثين وثانيهما من حديث ابن عباس اخرجه النسائي من رواية عمرو بن دينار عن محمد بن حنين عن ابن عباس بلفظ حدثنا ابن دينار عن ابن عمر سواء ـ وانما اطلت الكلام في هذا لكثرة ما في البخاري منه والله سبحانه الموفق والمعين

الفائدة الرابعة

قد اكثر المحققون من علماء الأصول والكلام من البحث عن اطراف مسألة التواتر وهي جديرة بذلك لما يترتب عليها من الفوائد التي لاتحصى ، فينبغي لمن اراد أن يعلمها علم يقين يقيه من الجهل ـ ان يعلم انّ الخطب فيها غير سهل ـ فقف هنا ـ وقوف شحيح ضاع في التُرب خاتمه وما جاهلٌ أمرًا كمن هو عالمة

فاول اشكال اوردوا فيه أنّ خبر كل واحد من عدد التواتر بانفراده لايفيد الاّ الظن ـ وضم الظنّ الى الظنّ لايوجب اليقين ، لجواز الخطأ على كل واحد يقتضي جواز الخطأ على المجموع وأجابوا بأنه قد يكون مع الاجتماع ما لا يكون مع الانفراد كقوة الحبل المؤلف من الشعرات فان كل واحدة على انفرادها تنقطع بأدنى جذب فاذا ضم بعضها الى بعض حتى صارت حبلا متينا جذب به اعظم السفن ونحوها . وذكر الأمام ابو زيد عبدالله الدَبُوسيّ [هو اول من وضع الخلاف وأبرزه الى الوجود وكتبه في اصول الفقه في الطبقة العلياتوفى سنة ٤٣٠ وهو منسوب الى دَبُوسية وهي بلدة بين بخارى وسمرقند] في تقويم الادلة ان بعض الناس قال ان المتواتر من الأخبار لا يوجب علم اليقين وانما يوجب علم طمأنينة ثم ردّ ذلك ردّا محكما وابان ان الذي يفيد علم الطمأنينه هو الخبر المشهور وهو قد يشتبه بالمتواتر اذا غفل الناظر عن النظر في باطن الدليل فيحصل له اطمئنان يزول بعدُ اذا امعن النظر ونظير ذلك ما يرى النائم فانه يظن انّ ما رآه حقيقة فأذا استيقظ علم ان ما رآه قبل لم يكن حقيقة وانما اكثر اشتباه المشهور بالمتواتر لما ان المشهور يعرض له بعد الطبقة الاولى ما يجعله مثل المتواتر ، فاذا قيس الاول على الآخر حصل الاشتباه ، وهذا الاشتباه قد يبقى مستمرّا وقد يزول وربما كان زواله ادهى وأمرّ ـ فان كثيرا من الناس لما تبين لهم الخطأ فيما ظنوه متواترا وهو ليس بتواتر شكوا في المتواتر ، ومثل هؤلاء مثل من رأى سرابا فظنه ماء فلما أتاه لم يجد شيأ فانعكس عليه الحال فصار كلما ابصر من بعد شرابا ظنه سرابا . ومثل هذا ربما هلك والماء أمامه وود ان لو كان ثمامه . وهنا تعلم مقدار ضرر اهل الوضع في الدين خذلهم الله ومن نحا نحوهم ـ وحذا حذوهم ، فانهم شابوا الصدق بالكذب ـ فرتقوا المورد العذب فكثر الشك والريب ـ وظن من لم يكن منهم مريبا ان ذلك من الايمان بالغيب

قال الأمام الغزاليّ في كتاب محك النظر بعد ان ذكر مداخل الغلط في القياس :

اعلم ان الحق عزيز ـ والطريق اليه وعر ، واكثرُ الأبصار مظلمه ، والعوائق الصارفة كثيرة ، والمشوشات للنظر متظاهره ، ولهذا ترى الخلق يتلاطمون تلاطم العميان وقد انقسموا الى فرقتين ـ فرقة سابقت باذهانها الى المعتقدات على سرعة فتعتقدها يقينا وتظن كل شبهة ودليل برهانا ـ وتحسب كلَّ سوداء تمره ، فهؤلاء يعتقدون انهم يعلمون الحقائق كلها ـ وانما العميان خصومهم .

وطائفة تنبهوا لذوق اليقين وعرفوا ان ما الناس فيه في الاكثر عمى ـ ثم قصرت قوتهم عن سلوك سبيل الحق ومعرفة شروط القياس اما لبلادة في الفهم واما لفقد استاذ مرشد بصير بالحقائق غير مخدع بلا مع السراب يطلع على جميع شروط البرهان ـ فهؤلاء يعتقدون ان الناس كلهم عميان يتلاطمون ـ وانه لايمكن ان يكون في القوة البشرية الاطلاع على الحق وسلوك طريقه ، فلا ذاك الاول حق ولا هذا الثاني صدق ـ وانما الحق ان الأشياء لها حقيقة والى دركها طريق ـ وفي قوام البشر سلوك ذلك الطريق لو صادف مرشدا بصيرا ـ ولكن الطريق طويل والمهالك فيه كثيرة والمرشد عزيز ـ فلاجلها صار الطريق عند الاكثر مهجورا اذ صار مجهولا ـ وهكذا يكون مثل هذا الامر ـ فانه ـ (اذا عظم المطلوبُ قل المساعدُ) ومهما كثرت المخاوف ـ ارتاع الجبان الخائف . وكيف لا واكثر العلوم المطلوبة في اسرار صفات الله تعالى وأفعاله تنبني على أدلة ـ تحقيقها يستدعي مقدمات لعلها تزيد على الالف والفين ، فاين من يقوى ذهنه للاحتواء على جميعها او حفظ الترتيب فيها . فعليك ايها الأخ بالجد والتشمير فان ما اوردته يهديك الى اوائل الطريق ان شاء الله تعالى .

ومثل هذا الكلام وقع لحجة الاسلام ماوقع وذلك انه كان قبل ان يعرض الدنيا وزخارفها كان له المقام الاعلى وكان اعداؤه لاينبسون بكلمة كلهم وكان لكتبه الأولى المقام الاول وعليها المعوّل فلما اعرض عن الدنيا ورأى ان نصح الأمة لازم لازب ورأى ماحصل من الضرر مما كتبه الناس اشتهروا بالعلم وبينه وبينهم بعد المشرقين

غلبت عليه الشفقة فزهد في تلك الكتب ومن جملتها كتبه الاول فقد اكثر في الأحياء وغيره من بيان سقمها وعقمها وكانوا يعتقدون ان اعظم الكتب فائدة كتب الكلام وكتب الخلاف فقال في الأحياء في علم الخلاف واما الخلافيات التي احدثت في هذه الأعصار وابدع فيها من التحريرات والتصنيفات والمجادلات مالم يعهد مثلها في السلف فأياك ان تحوم حولها واجتنبها اجتناب السم القاتل فأنها الداء العضال، وهو الذي رد الفقهاء كلهم الى طلب المنافسة والمباهاة على ماسيأتيك تفصيل غوائلها وآفاتها وهذا الكلام ربما يسمع من قائله فيقال الناس اعداء ماجهلوا فلا تظنن ذلك ـ فعلى الخبير سقطت فاقبل هذه النصيحة ممن ضيع العمر في ذلك زمانا ، وزاد فيه على الأولين تصنيفا وتحقيقا وجدلا وبيانا ، ثم الهمه الله رشده ـ واطلعه على عيبه فهجره ثم قال فكن من شياطين الجن في امان واحترز من شياطين الانس فانهم اراحوا شياطين الجن من التعب في الاغواء والاضلال ه وقال في علم الكلام ماهو معروف ومن ذلك قوله في كتاب المنقذ من الضلال والمفصح عن الاحوال : ثم اني ابتدات بعلم الكلام فرأيته فحصلته وعقلته وطالعت كتب المحققين منهم وصنفت فيه ما اردت ان اصنف فوجدته وافيا بمقصوده غير واف بمقصودي

ثم قال فلم يكن الكلام في حقي كافيا ـ ولا لدائي الذي كنت اشكوه شافيا ، نعم لما نشأت صنعة الكلام وكثر الخوض فيه وطالت المدة تشوف المتكلمون الى مجاوزة الذب عن السنة بالبحث عن حقائق الامور وخاضوا في البحث عن الجواهر والاعراض واحكامها ولكن لما لم يكن ذلك مقصود علمهم لم يبلغ كلامهم فيه الغاية القصوى ، ولم يحصل منه ما يحق ظلمات الحيرة في اختلافات الخلق ، ولا ابعد ان يكون قد حصل ذلك لغيري ـ بل لست اشك في حصول ذلك لطائفة ولكن حصولا مشوبا بالتقليد في بعض الامور التي ليست من الاوليات ، والغرض الآن حكاية حالي لا الانكار على من استشفى به ـ فان ادوية الشفاء مختلفة باختلاف الداء فكم من دواء ينتفع به مريض ويستضر به آخر

ثم قال في القول في حاصل الفلسفة

ولم يكن في كتب المتكلمين من كلامهم حيث اشتغلوا بالرد عليهم الا كلمات مبددة معقدة ظاهرة التناقض والفساد لا يظن الاغترار بها بعاقل عاري فضلا عمن يدعي دقائق العلوم فعلمت ان رد المذهب قبل فهمه والاطلاع على كنهه رمي من عماية ، فشمرت عن ساق الجد في تحصيل ذلك العلم من الكتب بمجرد المطالعة من غير استعانة باستاذ واقبلت على ذلك في اوقات فراغي من التصنيف والتدريس في العلوم الشرعية وانا ممنو بالتدريس والافادة لثلاثمائة نفر من الطلبة ببغداد فأطلعني الله سبحانه وتعالى بمجرد المطالعة في هذه الاوقات المختلسة على منتهى علومهم في اقل من سنتين ثم لم ازل اواظب على الفكر فيه بعد فهمي قريبا من سنة اعاوده واردده واتفقد غوائله واغواره حتى اطلعت على ما فيه من خداع وتلبيس اطلاعا عالما اشك فيه : ه

ثم قال حين ذكر علومهم اما الرياضية فتتعلق بعلم الحساب والهندسة وعلم هيئة العالم وليس يتعلق منه شيء بالامور الدينية نفيا واثباتا بل هي امور برهانية لا سبيل الى مجاحدتها بعد فهمها ومعرفتها ، وقد تولدت منه آفتان احداهما ممن ينظر فيها فيتعجب من دقائقها ومن ظهور براهينها فيحسن بسبب ذلك اعتقاده في الفلاسفة ويحسب ان جميع علومهم في الوضوح ووثاقة البرهان كهذا العلم ـ ثم يكون قد سمع من كفرهم وتعطيلهم وتهاونهم بالشرع ماتداولته الالسنة فيكفر بالتقليد المحض ـ ويقول لو كان الدين حقا لما اختفى على هؤلاء مع تدقيقهم في هذا العلم ـ فاذا عرف بالتسامع جحدهم وانكارهم نزل على ان الحق هو الجحد والانكار للدين . وكم رأيت ممن ضل عن الحق بهذا القدر ولا مستند له سواه . واذا قيل له الحاذق في صناعة واحدة ليس يلزم ان يكون حاذقا في كل صناعة . ولا يلزم ان يكون الحاذق في الفقه والكلام حاذقا في الطب ولا ان يكون الجاهل بالعقليات جاهلا بالنحو ، بل لكل صناعة اهل بلغوا فيها رتبة البراعة والسبق وان كان الجهل والحمق يلزمهم في غيرها لم ينجع ذلك فيه

ثم قال الآفة الثانية نشأت من صديق للاسلام جاهل ظن ان الدين ينبغي ان ينصر بانكار كل علم منسوب اليهم ـ فانكر جميع علومهم وادّعى جهلهم فيها حتى انكر قولهم فى الكسوف والخسوف وزعم ان ما قالوه على خلاف الشرع . فاذا قرع ذلك سمع من عرف ذلك بالبرهان القاطع لم يشكّ في برهانه بل اعتقد ان الاسلام مبنيّ على الجهل وانكار البرهان القاطع فازداد للفلسفة حبا وللأسلام بغضا . ولقد عظمت على الدين جناية من ظن ان الاسلام ينصر بانكار هذه العلوم وليس في الشرع تعرض لهذه العلوم بالنفي والأثبات ولا في هذه الأمور تعرّض للامور الدينية ، وقوله صلى الله عليه وسلم (ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لايخسفان لموت احد ولا لحياته فاذا رأيتم ذلك فافزعوا الى ذكر الله وألى الصلاة) ليس في هذا ما يوجب انكار علم الحساب المعرّف لسير الشمس والقمر واجتماعها او مقابلتها على وجه مخصوص واما قوله (ولكنّ الله اذا تجلّى لشيء خضع له) فليس توجد هذه الزيادة في الصحاح اصلا . فهذا حكم الرياضيات وآفتها ه

فأن قلت ليس في مثل هذا ما يوجب العداوة والبغضاء لا سيما وقد سلك مسلك الأنصاف فبدأ بنفسه قلنا هيهات ففي ادنى من هذا ما يوجب كل العداوة لان اناسا انتموا الى العلم وليس فيهم فهم واناس انتموا اليه وفيهم فهم ولكن حملتهم الرفاهية والدعة الى ان يتلقفوا اقوالا كيف ما كانت ويجعلوها بضاعتهم ويكونوا قدوة للناس فلما اراد ان يسلك مسلك التحقيق خاف القسم الاول ان يلحقوا بالعوام [بل العوامّ اقرب الى العلم منهم لما انهم لم يرسخ فيهم شيء مما رسخ في اولئك من الاوهام] وكيف يرضى من يصرف ليله ونهاره في طلب الشهرة بالعلم حتى اشير اليه بالبنان ان يمحى عنه ذلك بل يعادي لذلك قومه بل آباءه وابناءه بل يعادي نفسه اذا راودته عن ذلك ، وخاف القسم الثاني ان يرجع الى الابتداء بعد ما قيل انه وصل الى الانتهاء ويقول في نفسه قد كتبت في ديوان العلماء وعددت من العظماء فما لي ولاستئناف الطلب وقد وصلت الى نهاية الأرب

وكلا هما يرى كلمة لاادري امرّ من العلقم وفي شرح الطريقة ذكر السيوطيّ في الجامع الصغير برمز ابي داود وابن ماجه والحاكم عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم العلم ثلاثة كتاب ناطق وسنة ماضية ولا ادري وفي شرح المناويّ على الجامع الصغير واخذ من هذا الحديث ان على العالم اذا سئل عما لايعلم أن يقول لا ادري أو لا اتحققه او لا اعلمه او الله اعلم . وقول المسؤل لا اعلم لايضع من قدره كما يظنه بعض الجهلة لان العالم المتمكن لايضرّ جهله ببعض المسائل ـ بل يرفعه قوله لا ادري لانه دليل على عظم محله وقوة دينه وتقوى ربه وطهارة قلبه وكمال معرفته وحسن نيته . وانما يأنف من ذلك من ضعفت ديانته وقلت معرفته لانه يخاف من سقوطه من اعين الحاضرين ولا يخاف من سقوطه من نظر رب العالمين وهذه جهالة ورقة دين ، ومن ثم نقل لا ادري ولا اعلم عن الائمة الاربعة والخلفاء الاربعة ـ بل عن المصطفى صلى الله عليه وسلم وجبريل عليه السلام وفي مسند الدارميّ موصولا من عدة طرق ان عليّا كرّم الله وجهه سئل عن مسألة فقال لا علم لي بها ثم قال وايرّدها على كبدي سئلت عما لاعلم لي به فقلت لا اعلم ـ وفيه ان رجلا سأل ابن عمر عن مسألة فقال لاعلم لي بها فولى الرجل فقال ابن عمر نعم ما قال ابن عمر . واخرج ابو داود في الناسخ والمنسوخ وابن مردويه عن خالد بن أسلم قال خرجنا نمشي مع ابن عمر رضي الله عنه فلحقنا اعرابي فسأله عن ميراث العمة فقال لا ادري قال انت ابن عمر ولا تدري قال نعم اذهب الى العلماء فلما ادبر قبل ابن عمر يديه وقال نعم ما قلتُ . واخرج البخاري عن ابن مسعود رضي الله عنه من علم شيأ فليقل به ومن لم يعلم فليقل الله اعلم واخرج الهروي عن ابن مسعود رضي الله عنه اذا سئل احدكم عما لايدري فليقل لا ادرى فانه ثلث العلم . واخرج الحازميّ في سلسلة الذهب عن احمد عن الشافعيّ عن مالك عن ابن عجلان اذا اخطأ العالم لاادري اصيبت مقاتله والاخبار والاثار في هذا كثيرة . وانما اطلت بايراد هذه النبذة لما تطابق عليه فقهاء زماننا من التحاشي عن ذلك والمبادرة بالجواب باللسان والقلم كيف كان ه

الفائدة الخامسة

اذا قدرنا انتفاء القرائن فأقل عدد يحصل به اليقين لاسبيل الى معرفته ، فأنا لاندري متى حصل اليقين لنا بوجود مدينة بغداد مثلاعند تواتر الخبر الينا بذلك وانه كان بعد اخبار مائة مخبر او اكثر ، و يعسر تجربة ذلك وان تكلف . وسبيل ذلك ان نراقب أنفسنا اذا وقع امر مهمّ في محلة مثلا وانصرف جماعة عنها ودخلوا علينا تترى يخبروننا بما وقع فأنّ قول الاوّل يحرّك الظنّ وقولَ الثاني والثالث يؤكده ولا يزال تأكيده يتزايد بتزايد المخبرين الى ان يصير ضرورياً لايمكن ان نشكك أنفسنا فيه فلو تصوّر الوقوف على اللحظة التي يحصل العلم فيها يقينا وحفظ عدد المخبرين لأمكن الوقوف على ذلك ، ولكن درك تلك اللحظة غير يسير ، فأن قوة الاعتقاد تتزايد تزايدا خفيّ التدريج نحو تزايد عقل الصبيّ المميز الى ان يبلغ حدّ التكليف ، ـ ونحو تزايد ضوء الصبح الى ان يبلغ حدّ الكمال ، فلذا بقي هذا في غطاء من الاشكال . على انه ان قيل ان من حصل بخبرهم علم بواقعة لشخص حصل بمثله علمٌ بغيرها لشخص آخر فأنما يقرب التصديق به ان تساويا من كل وجه وهو بعيد ، فمن رام حصر التواتر في عدد فهو في شطط فأن قيل كيف علمتم حصول العلم بالتواتر وانتم لاتعلمون عدده قلنا نعلم ذلك كما نعلم ان الماء يروي والخبز يشبع وان كنا لانعلم اي مقدار يحصل به ذلك ، ـ وكما نعلم ان القرائن قد تفيد العلم وان لم نقدر على حصر اجناسها وضبط اقل درجاتها

تتمّةٌ تشتمل على مثال ، يزول به اعظم أشكال

قال بعض العلماء الأعلام قال ابوطالب المكيّ العمل بالجوارح من الايمان ولا يتمّ دونه ـ وادّعى الاجماع فيه . ـ واستدل بادلة تشعر بنقيض غرضه كقوله تعالى الذين آمنوا وعملوا الصالحات ـ اذ هذا يدلّ على ان العمل وراء الايمان لا من نفس الايمان والا

فيكون العمل في حكم المعاد . والعجب انه ادّعي الاجماع في هذا ـ وهو مع ذلك ينقل قوله صلى الله عليه وسلم لايكفر احد الا بعدجحوده لما اقرّ به و ينكر على المعتزلة قولهم بالتخليد في النار بسبب الكبائر ، والقائل بهذا قائل بنفس مذهب المعتزلة اذ يقال له من صدق بقلبه وشهد بلسانه ومات في الحال فهل هو في الجنة فلا بد أن يقول نعم ـ وفيه حكم بوجود الايمان دون العمل فنزيد ونقول لو بقي حيا حتى بقي عليه وقت صلاة واحدة فتركها ثم مات ـ او زني ثم مات فهل يخلد في النار ـ فان قال نعم فهو مراد المعتزلة وان قال لا فهو تصريح بان العمل ليس ركنا من نفس الايمان ولا شرطا في وجوده ولا في استحقاق الجنة به ، وان قال اردت ان يعيش مدة طويلة ولايصلي ولا يقدم على شيء من الاعمال الشرعية فنقول فما ضبط تلك المدّة وما عدد تلك الطاعات التي بتركها يبطل الأيمان ـ وما عدد الكبائر التي بارتكابها يبطل الأيمان . وهذا لايمكن التحكم بتقديره ولم يصر اليه صائر ه ولنذكر لك الجواب عما اورد على كلام ابي طالب بعد التمهيد فنقول قال بعض متكلمي اهل الاثر الايمان المطلق عند اهل الاثر يتناول جميع ما امر الله به ورسوله فيدخل فيه التصديق بالجنان والاقرار باللسان والعمل بالاركان وجرى على ذلك الخوارج والمعتزلة ـ الا انهما قالا اذا ذهب بعض الايمان بسبب العصيان ذهب كله فيسلب عن العاصي اسم الايمان ويحكم عليه بالخلود في النيران غير ان الخوارج يسمونه كافرا والمعتزلة يسمونه فاسقا وقال اهل الاثر نسلب عنه مطلق الايمان ولا نحكم عليه بالخلود في النيران ، فأذا قيل لم هل يطلق على العاصي اسم المؤمن قالوا في الأمر تفصيل فأذا كان السؤال من جهة احكام الدنيا كعتقه في الكفارة ان كان عبدا او من جهة دخوله في خطاب المؤمنين الوارد في الكتاب او السنة قيل هو مؤمن . واذا كان السؤال عن حكمه في الآخرة قيل ليس هو من المؤمنين الموعودين مطلقا بالجنة بل هو ممن معه ايمان يمنعه من الخلود في النيران قال الأمام الشافعي في كتاب الام في باب النية في الصلاة وقد كان الأجماع من الصحابه والتابعين ومن بعدهم ومن ادركناهم على ان الايمان قول وعمل ونية ه

قال بعض المؤلفين قد استشكل الفخر الرازيّ ماذكر في ارتكاب الكبائر من انه ليس كفرا بان الاعمال عند الشافعي من الأيمان فكيف لاينتفي عند انتفائها الان المجموع المركب من امور اذا انتفى واحد منها انتفى ذلك المجموع ، فاذا كان العمل داخلا في حقيقة الايمان فلا بد من انتفائه في حق الفاسق ـ وحاول ابن التلمساني الجواب فقال والظن بالشافعي انه لايحكم على الفاسق بخروجه عن الايمان ، ـ لكن لايلزم من عدم الحكم بالخروج عن الأيمان الحكم بعدم خروجه عن الأيمان بل من الجائز انه لم يحكم بالخروج ولا بعدمه وان كان يلزم من قوله ان الأيمان عبارة عن مجموع الأمور الثلاثة الحكم بالخروج لكن ضمنا لا صريحا . واما المعتزلة فقد طردوا اصلهم لأنه لما كان العمل داخلا عندهم في حقيقة الأيمان قالوا الفاسق ليس بمؤمن ولا كافر . قال الزركشيّ وهذا الجواب لاينفع في هذا المضيق ولعل الله يسرحله ه وقد زعم جله من لايفقه ولا يفقه انه لايفقه فضلا عن ان يعرف دقائق الكلام فجله بجل زاده عقدا فلا قعد مع الخلف ولا عضد السلف وهو معدود من الطبقة السابعة التي ذكرها ابن الكمال حيث قال السابعة طبقة المقلدين الذين لايقدرون على ما ذكر [من التمييز بين الأقوى والقوي والضعيف وظاهر المذهب وظاهر الرواية والرواية النادرة] ولا يفرقون بين الغثّ والسمين ، ولا يميزون الشمال من اليمين . بل يجمعون ما يجدون كحاطب ليل ، ـ فالويل لهم ولمن قلدهم كلّ الويل ه والجواب ان المجموع المركب من اجزاء لايلزم من من زوال بعض اجزائه زوال كل اجزائه نعم تزول تلك الهيئة السابقة لكن لايقتضي التباين بينها و بين اللاحقه ، وذلك كالانسان مثلا فاذا زالت بعض اعضائه لم لحقها عاهة لم يخرج عن كونه انسانا نعم يقال من حيث الصورة انه انسان ناقص فاذا زاد النقص ربما خرج عن تسميته انسانا ظاهرا وهنا مجال للنظر فمن اهلك الحرث والنسل وفعل كل منكر ولم يأت بخير ما فلا علينا ان لايكون من الأمة وان لايسمى بالمسلم إسمائها . فان قيل فما مقدار الطاعات التي يخرج بتركها من الايمان قلنا علمها عند الله

وعدم علمنا بمقدارها لايقتضي ان لايكون لها مقدار في الواقع الاترى انا لانعلم مقدار ما يحصل به التواتر وهو في الواقع له عدد، فلو قال لنا قائل في خبر متواتر اذا نقصت اعداد المخبرين فيما بعد هل يخرج عن التواتر نقول نعم يخرج عن كونه متواترا اذا كثر النقص الى ان يبلغ الى ادنى من العدد المجهول الذي هو اقل اعداد التواتر ولعجل فكرك هنا فقد دللناك على الطريق، واما الجواب عن المسائل الأخرى فهو قريب المأخذ وباذكرنا لايشكل عليك شيء مما ورد في هذا الباب جعلك الله سبحانه من اولي الألباب

ولا بُدَّ في خبر الآحاد من الأِسناد وهو ذِكرُ السند، والسندُ طريقُ المَتْن والمتنُ ما ينتهي اليه الأِسناد من الكلام المنقول، ثمّ المنقولُ ان كان عن غير النبيّ صلى الله عليه وسلم سُمِّيَ خبَرًا . وان كان عنه صلى الله عليه وسلم فان كان من كلام الله تعالى سمِّيَ قُرآنًا ـ وما سواه يُسَمَّى حديثا وسُنَّة . فالقرآن هو كلامُ اللهِ المُنْزَلُ على نبيّنا صلى اللهُ عليه وسلم المنقولُ الينا نقلا متواترا . والحديثُ هو اقواله وافعالُه عليه السلام

فوائد تتعلق بهذا المبحث

الفائدة الاولى

الحديث هو اقوال النبي صلى الله عليه وسلم وافعاله، ويدخل في الافعال تقريره وهو عدم انكاره لأمر رآه او بلغه عمن يكون منقادا للشرع قال العلامة عبد الرحمن بن ابي شامة في كتابه الذي سماه المحقق من علم الاصول فيما يتعلق بافعال الرسول قال الغزالي في المنخول اما تقريره الكافر فلا تمسك فيه لانه كان يعرض عنهم، وفي تقريره المنافق خلاف لأنه قد كان يخوبهم نحو المسلمين . وقال الطبري المعروف بالكيا

لايكون تقريرا في حق المنافق لأنه كان كثير اما يتسامح و يسكت عن المنافقين علما منه انه لاتنفعهم العظة وانه قد حقت عليهم كلمة العذاب . وقال ابو نصر قد يكون مشتغلا ببيان حكم مستغرقا فيه فيرى في تلك الحال انسانا على أمر فلا يتعرض له لاشتغاله بتقرير شيء آخر ـ اذ لايمكنه ان يقرر جميع الشرع مرة واحدة ، فترك التعرض لذلك الشخص لايكون اثبات شرع حتى يظن ان ذلك تقرير منه ، فسكوته انما يكون تقريرا اذا لم نجد للسكوت محملا سوى التقرير ورفع الحرج قال : ولهذا اقول ليس كل ما كان عليه الناس في صدر الشرع ثم تغير الأمر مما يدعي فيه النسخ ـ بل اذا ثبت حكم شرعا ثم تغير فهو النسخ . فاما ما كان عليه الناس في الجاهلية ثم قرر النبي صلى الله عليه وسلم منه [اي بدلا منه] حكما فلا يقال كان ذلك المتقدم شرعا مستمرا ثم نسخ اذ ربما لم يتفرغ النبي صلى الله عليه وسلم الى بيانه او لم يتذكره . قلت هذا صحيح ـ ومن امثلته شرب الخمر الى ان حرمت واقدامهم في الزيادة على اربع في النكاح الى ان ثبت الحصر قال فاذا امكن ان يكون سكوته محمولا على ان جبريل لم يبين له بعد ذلك الحكم لايقطع بان سكوته دل على ان ذلك الفعل كان مشروعا . بل قد نقول ينتفي الخطر اذ لاعثور فيه على شرع لاندراس الشرائع المتقدمة وعسر الاطلاع عليها فلا يقضي بحظر ولا اباحة ولا ندب ولا وجوب . فهذا مما ينبغي ان يتأمل ه

وزاد بعضهم في الحديث صفاته عليه الصلاة والسلام ولم يزد الاكثرون ذلك لما ان الصفات ان كانت اختيارية فهي داخلة في الافعال ـ وان كانت غير اختيارية كالحلية الكريمة لم يتعلق بها حكم يتعلق بنا اذ لايتيسر التأسي بها

الفائدة الثانية

السند ما استندت اليه من جدار او غيره ـ و يقال فلان سند اي معتمد . والاسناد في الحديث رفعه الى قائله ـ والحديث المسند هو الذي يرويه واحد عن واحد رواية متصلة بمن تلقاه عن النبي صلى الله عليه وسلم . والسند هو طريق المتن .

والمتن في اللغة هو الظهر ومتن الحديث هو ما ينتهي اليه الاسناد وهو قول رسول الله صلى الله عليه وسلم او قول الراوي الرائي له فعل رسول الله صلى الله وسلم كذا ونحوه. والأسناد في الغالب يطلق على ذكر السند وقد يجيء بمعنى السند ويجمع ح على اسانيد ولم يجمعوا السند بمعنى طريق المتن اكتفاء بلفظ الاسانيد التي تغني عن جمعه وقد يطلق السند و يراد به الأسناد بالمعنى المشهور . واعلم ان الاسناد فى الحديث هو الأصل الذي يعرف به صحة الحديث وضعفه . قال عبدالله بن المبارك الاسناد من الدين ـ ولولا الأسناد لقال من شاء ما شاء قال الأمام المبارك مجد الدين بن الأثير في جامع الأصول في احاديث الرسول قال احمد بن حنبل اذا روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحلال والحرام والسنن والاحكام تشددنا في الاسانيد . واذا روينا عنه في فضائل الأعمال وما لايضع حكما ولا يرفعه تساهلنا في الاسانيد ولولا الاسناد لقال من شاء ما شاء ه

الفائدة الثالثة

اعلم انه ثبت بالكتاب والسنة والاجماع وجوب الاخذ باحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وانما يجب ذلك حيث يغلب على الظن ثبوت الحديث عنه ـ اذ ليس كل ما نسب اليه ثابتا عنه . وانما يحصل ذلك اذا روى الحديث عدل ضابط عن مثله روايةً متصلة بمن تلقاه عنه عليه السلام و يشترط مع ذلك ان لايخالف الراوي من هو ارجح منه وان لايكون قد حصل له في الروايةوهم فلكل جواد كبوه ولكل صارم نبوه ولما كان للعدالة والضبط درجات اقتضى الحال البحث عن ذلك ليعلم مايجب قبوله لرجحان جهة صحة النسبة فيه مما يجب ردّه لرجحان جهة عدم صحة النسبةفيه ـ و يبقى بين ذلك درجات تختلف مدارك الناظرين فيها . ومتى بلغ الحديث احدا بطريق لايعتمد عليها وجب عليه التوقف احتياطا للدين ويجب عليه البحث عن حقيقة امره بقدر وسعه [لايكلف الله نفسا الا وسعها] فاذا بلغه من طريق أخرى يعتمد عليها بادر

للأخذ به اذا لم يتحقق له ناسخ والا توقف قال سبحانه وتعالى ولا تقف ماليس لك به علم وبهذا يرفع الملام عن الأئمة الأعلام ـ كيف لا وكل منهم يقول اذا صح الحديث فهو مذهبي، وانما الملام على اللائم أو من لا ياخذ بالحديث وان ظهرت على صحته علائم ـ هذا ـ وقد اصطلح ائمة الحديث على الفاظ تداولوها بينهم تقريبا للفن على الطالب ليحظى بأسنى المطالب . ولولا تطولهم بذلك لقال المتطاول وأين الثريا من يد المتناول * فوجب على طالب علم الحديث الوقوف على حد ما اصطلحوا عليه ليكون على بصيرة في أمره * وقد الف في هذا الفن المسمى بمصطلح اهل الحديث كثير من العلماء الأعلام

فاوّل من صنف فيه القاضي ابو محمد الرامهرمزي وسمى كتابه المحدث الفاصل لكنه لم يستوعب ـ

والحاكم ابو عبد الله النيسابوري لكنه لم يهذب ولم يرتب

وتلاه ابو نعيم الاصفهاني فعمل على كتابه مستخرجا وابقى اشياء للمتعقب . ثم جاء بعدهم الخطيب ابو بكر البغدادي فصنف في قوانين الرواية كتابا سماه الكفاية ـ وفي آدابها كتابا سماه الجامع لآداب الشيخ والسامع . ولم يزل التأليف فيه متواصلا الى ان جاء الفقيه الحافظ تقي الدين عثمان بن الصلاح نزيل دمشق فجمع حين ولي تدريس الحديث بالمدرسة الاشرفية كتابه المشهور فأملاه شيأ بعد شيء وجمع فيه ما تفرق في غيره فعكف الناس عليه وانصرف نظرهم اليه ـ فكم من ناظم له ومختصر . وزائد عليه ومقتصر ـ ومعترض عليه ومنتصر . شكر الله سعيهم ورضي عنهم

فصل في بيان اقسام الحديث

الحديث ثلاثةُ أقسامٍ صحيح وحسنٌ وضعيف

الضعيف وهو الذي لم يتصل اسناده على اي وجه كان.

الحسن وهو المعدل عن المعدل بالعدالة او فيه نوع جرح والراوي بالضابط من يكون حافظا متيقظا غير مغفل ولا شاذ في حالتي الاخذ والاداء والاحتراز به عن خلله فان حديثه يدخل في حد الحسن فان نزل عن ذلك عد حديثه ضعيفا

فالصحيح هو ما اتصل سندُه بنقل العدل الضابط عن مثله

الشاذ وهو الذي يرويه عن الثقة مخالفا لما رواه من هو راجح منه.

الاحتراز به عن المعلل وهو ما فيه علة قادحة في صحة الحديث كالوهم اطلع عليه بالقرائن. وانما زادوا هذين القيدين لان العدل الضابط ربما كان في غاية الاتقان لا يجلو في بعض الاحيان عن الخطأ والنسيان. فكل حديث اجتمعت فيه القيود المذكورة كان صحيحا لذاته — وما فقد فيه قيدا منها عن درجة الصحة

ولم يكن فيه شذوذ — ولا علّه

والحسن هو ما اتصل سنده ولم يكن فيه شذوذ ولا علةٌ ولا في رواته متّهم ـ غير انهم لا يخلون من راوٍ خفّ ضبطه مع اشتهار عدالته او راوٍ قوي ضبطه مع استتار عدالته لكن روِي حديثه من وجه آخر فانجبر ضعفه

والضعيف هو ما لم يجتمع فيه شروطُ الصحيح ولا الحسن .

وتتفاوت درجات كل قسم من هذه الأقسام بحسب تفاوت درجات الرواة واحوالهم

وأعلى انواع الصحيح ما اتفق عليه البخاريُّ ومُسْلِم ثم ما انفرد به البخاريّ ثم ما انفرد به مسلم وقد جمعا في صحيحيهما لُبابَ هذا الباب ، فأصبح علمُ الآثار مُوَطَّأً لأُولِي الأَلْباب

فعليك بهما ايها الساري ـ معتمدا على فتح الباري

والحمد لله وحده . وصلى الله على من لا نبيّ بعده

وعلى آله الأصفياء ـ واصحابه الأتقياء ـ وعلى

من اقتفى آثارهم في احياء السُنن

والسلوك على اقوم سَنَن ـ

وسَلَّمَ تسليما

فوائد تتعلق بهذا الفصل

الفائدة الاولى

قال ابو سليمان الخطابي في معالم السنن الحديث عند اهله ثلاثة اقسام صحيح وحسن وسقيم فالصحيح ما اتصل سنده وعُدِلت نقلته . والحسن ما عرف مخرجه واشتهر رجاله وعليه مدار اكثر الحديث وهو الذي يقبله اكثر العلماء وتستعمله عامة الفقهاء . والسقيم على ثلاثة طبقات ـ شرّها الموضوع ثم المقلوب ثم المجهول ه وذهبت طائفة الى ان الحديث قسمان فقط صحيح وضعيف . واختلاف العلماء في تقسيم الاشياء ونحو ذلك مما لايحصى الا انه في الغالب لا يكون مبنيا على الاختلاف في الحقيقة وانما هو من قبيل الاختلاف فى الاسماء غير انه يجب التنبه في هذا المقام فقد زلّ فيه كثير من اولى الأفهام فضلا عن اولي الأوهام . ولنوضح لك ذلك فانه ينفعك في كل فن فنقول من قسم الحديث الى قسمين يسمى ما ليس بصحيح ضعيفا مع ان غير الصحيح عند من قسم الحديث الى ثلاثة اقسام قد يكون حسنا ولا يسوغ ان يسمى الحسن في عرفه ضعيفا . فأذا رأى ذلك من تهولهم الألفاظ ظنوا ان في ذلك الحديث اختلافا عند المحدثين فذهب بعضهم الى انه حسن و بعضهم الى انه ضعيف . فان كان ممن سهل جانبه ولان ، قال في المسألة قولان . وان كان ممن يعرف الحق بالرجال وكان فيه تهوّر اعترض على احد الفريقين بقول الفريق الآخر ظنا منه ان بينهم اختلافا في المعنى وما ثم الا اختلاف في المبنى

تتمّة ذكرت بطريق العرض

ومن هذا القبيل لفظ الاختيار فان بعض الصوفية قال لايقال من جهة الحقيقة ان الله جائز ان يوجد امرا وجائز ان لا يوجده فان فعله للاشياء ليس بممكن بالنظر

اليه ولا بايجاب موجب ولكن يقال ذلك الأمر جائز ان يوجد وجائز ان لا يوجد فيفتقر الى مرجح وهو الله سبحانه ـ وقد تفصينا الشريعة فما رأينا فيها ما يناقض ماقلناه . فالذي نقول في الحق تعالى انه يجب له كذا ويستحيل عليه كذا ولا نقول يجوز عليه كذا . والاختيار انما هو بالنظر الى الممكن في حد ذاته فتثبت الأرادة للحق تعالى دون الاختيار ه وقد انقسم الناظرون في مثل هذا الكلام الى فرق . فقالت فرقة منهم ان هذا ضلال واضلال ولم يقل به غير الفلاسفة وقد ذهب جميع ارباب الملل الى ان الله سبحانه مختار فالقول بخلاف ذلك خروج عن جميع الملل على ان القول بالايجاب بالذات موجب لقدم العالم ولم يقل به من ينتمي الى ملة وقالت فرقة منهم ان الناس متفاوتون في الاحساس مختلفون في الامزجة والأخلاق متباينون في الأصول والاعراق . فوجب ان ترد الشريعة على وجه يأخذ منها كل واحد بقدر استعداده ولا يكون ذلك الا بأن تكون كثيرة الاحتمال ظاهرة الأجمال يفهم منها اهل الظاهر ماظهر واهل الباطن مابطن واستتر ولما كان الصوفية اهل كشف ونظر وجب الرجوع الى اقوالهم والتأسي بأفعالهم وقول الفلاسفة بها لايضرنا فما كل ما قال الفيلسوف باطلا ولا عن حلية الحقيقة عاطلا

وقالت فرقة : للصوفية كلام متشابه ومن جملة ذلك هذا والتسليم أسلم والله اعلم

وقالت فرقة رابعة وهم الغائصون على المعاني ليس في هذه المقالة مايوجب الاضطراب ولا نظن ان في العالم عاقلا ينسب الى ربه الاضطرار وهو يلجأ في الاضطرار اليه بالاختيار وما قاله اولئك القوم مبني على ان الله تعالى حكيم وهو ثابت بالعقل والنقل ولا يخفى ان الحكيم لا يفعل الا ما اقتضته الحكمه . وهذا لاينافي انه يفعل مايشاء ويحكم مايريد فانه من حيث انه حكيم لا يشاء الا ما اقتضته الحكمه وهذا عين الكمال . ومن هذا الباب قول من قال ليس في الأمكان ابدع مما كان قال الغزالي في الأجوبة المسكته ليس في الأمكان ان يفعل الله تعالى الا نهاية ماتقتضيه الحكمة التي عرفنا انها حكمة ولم يعرفنا بذلك الا لنعلم مجاري افعاله ومصادر اموره ولنتحقق ان كل ماقضاه ويقضيه من

خلقه بعلمه وارادته وقدرته على غايه الحكمة ونهاية الاتقان ومبلغ جودة الصنع ليجعل كمال ما خلق دليلا قاطعا وبرهانا ساطعا على كماله في صفات جلاله الموجبة لاجلاله ه والغلط انما نشأ في هذه المسالة من توهم ان معنى الاختيار هنا هو ما يقابل الاضطرار نظرا لشيوع هذا الاطلاق في العرف العام واصل الاختيار في اللغة الاصطفاء والخيرة بوزن العنبة الاسم منه تقول محمد خيرة الله من خلقه وخيرة الله ايضا بالتسكين فانظر ماذا يفعل الاختلاف في الاصطلاح فيمن لم يقف على مقاصد المصطلحين ٠هذا وقد جرى القلم هنا بغير اختيار فانها مسألة مهمة لاينبغي ذكرها بطريق العرض ولعل فيما كتبناه كفاية لاخواننا الذين عرفوا ان حقيقة الطريقة هي معرفة طريقة الحقيقه هذا ولما كان سلب الاختيار عنه سبحانه بالمعنى الذي يتبادر الى الاذهان مما تنفر منه الطباع على اختلافها قام انصار الفلسفة وفي مقدمتهم قاضي القضاة ابو الوليد ابن رشد يناضلون عنهم و ينسبون من نسب ذلك اليهم الى الافتراء فقال المشار اليه في كتاب تهافت التهافت : من نظر الى مصنوع من المصنوعات لم تبن له حكمته اذا لم تبن له الحكمة المقصودة بذلك المصنوع والغاية المقصودة منه ٠ واذا لم يقف اصلا على حكمته امكن ان يظن انه ممكن ان يوجد ذلك المصنوع وهو بأي شكل اتفق وبأي كمية اتفقت وبأي وضع اتفق لأجزائه و بأي تركيب اتفق ـ هذا بعينه هو الذي اتفق للمتكلمين مع الجرم السماوي ـ وهذه كلها ظنون في بادي الرأي ٠ وكما ان من يظن هذه الظنون في المصنوعات جاهل بالمصنوعات و بالصانع وانما عنده فيها ظنون غير صادقة كذلك الأمر في المخلوقات ٠ فتبين هذا الأصل ولا تعجل وتحكم على مخلوقات الله سبحانه ببادي الرأي فتكون من الذين قال الله فيهم سبحانه هل ننبئكم بالاخسرين اعمالا الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون انهم يحسنون صنعا ٠ جعلنا الله من اهل البصائر وكشف عنا حجب الجهالة انه منعم كريم

وقال في موضع آخر قد تبرهن ان فعل الله تعالى صادر عن علم ٠ فالجهة التي

صار الله بها فاعلا ليس بينا في هذا الموضوع اذ كان لانظير لارادته في الشاهد فكيف يقال انه لايفهم من الفاعل الامايفعل عن رويّة واختيار ويجعل هذا الحدّ له مطردًا في الشاهد والغائب . والفلاسفة لايعترفون باطّراد هذا الحدّ فيلزمهم اذا نفوا هذا الحد عن الفاعل الاول ان ينفوا عنه الفعل ـ هذا بيّن بنفسه ـ وقائل هذا هو الملبس لاالفلاسفة ـ فان الملبس هو الذي يقصد الغلط لاالحق ـ واذا اخطأ في الحق فليس يقال فيه انه ملبس . والفلاسفة قد علم من امرهم انهم يطلبون الحق فهم غير ملبسين اصلا . ولا فرق بين من يقول ان الله تعالى مريد بأرادة لاتشبه ارادة البشر و بين من يقول انه عالم بعلم لايشبه علم البشر وانه كما لاتدرك كيفية علمه كذلك لاتدرك كيفية ارادته وقال في موضع آخر لو كان ايّ موضوع اتفق يقتضى ايّ فعل اتفق لما كانت ههنا حكمة اصلا في مصنوع من المصنوعات ولما كانت ههنا صناعة اصلا ـ ولكانت كميات المصنوعات وكيفياتها راجعة الى هوى الصانع وكان كل انسان صانعا او نقول ان الحكمة انما هي في صنع المخلوق لافي صنع الخالق . نعوذ بالله من هذا الاعتقاد في الصانع الاوّل بل نعتقد ان كل مافي العالم فهو لحكمة وان قصرت عن كثير منها عقولنا وان الحكمة الصناعية انما فهمها العقل من الحكمة الطبيعية . فان كان العالم مصنوعا واحدا في غاية الحكمة فههنا ضرورة حكيم واحد هو الذي افتقرت الى وجوده السموات الأرضون ومن فيها . فأنه مامن احد يقدر ان يجعل المصنوع من الحكمة العجيبة علة نفسه فالقوم من حيث ارادوا ان ينزهوا الخالق الأول ابطلوا الحكمة في حقه وسلبوه افضل صفاته ه وعبارته في هذه المسألة كثيرة وقد اكثر من تكريرها نصرة لمن انتمى اليهم كما اكثر المتكلمون من ذكرها للتشنيع عليهم اجزل الله سبحانه علينا المنة وجعلنا ممن أوتي فهما في الكتاب والسنة

جدول في اقسام الحديث

- الحديث
  - صحيح
    - لذاته: هو ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله ولم يكن فيه شذوذ ولا علة
    - لغيره: هو الحسن لذاته اذا ورد من طرق متعددة فأنه يرتفع عن درجة الحسن الى درجة الصحيح، ولما كان صحته انما نشأت من تعدد الطرق سمي الصحيح لغيره، ويكفي في صحته وروده من طريق آخر فقط اذا كان غير منحط عن الطريق الاول في درجة الحسن
  - حسن
    - لذاته: هو ما اتصل سنده ولم يكن فيه شذوذ ولا علة ولا في رواته متهم بل هم ثقات اشتهروا بالصدق غير ان فيهم من قصر عن درجة رواة الصحيح في الحفظ والاتقان بحيث لا يعد ما انفرد به منكرا . وبهذا تعلم ان لا فرق بينه وبين الصحيح لذاته الا في صفة ضبط الرواة فأنه في الصحيح لذاته يكون تاما وفي الحسن لذاته يكون فيه نقص ما
    - لغيره: هو ما اتصل سنده ولم يكن فيه شذوذ ولا علة ولا في رواته خفيف الضبط او متهم ولكن فيهم من لم تظهر عدالته لكن اعتضد حديثه بمجيء من طريق آخر وبهذا تعلم ان لا فرق بينه وبين الصحيح لذاته الا في صفة العدالة في الرواة فانها في الصحيح لذاته تكون ظاهرة مشهورة وفي الحسن لغيره تكون خفية مستورة، وخفاء العدالة في الراوي هنا اشترط لدخوله في رتبة الحسن لغيره ان يروي مثله او نحوه من وجه آخر ولا يخفى ما يحصل من اتفاق الضعيفين من القوة . غير انه ليس كل ضعف في الحديث يزول بمجيئه من وجه آخر فلا بد من البحث وامعان النظر والرجوع الى ما اثر اهل الاثر
  - ضعيف: هو ما لم تجتمع فيه شروط الصحيح ولا الحسن وقال بعضهم هو ما لم يبلغ رتبة الحسن . واقسامه كثيرة

جدول في بيان اقسام الحديث الضعيف واسماء ما له اسم منها

الحديث الضعيف ـ سبب ضعفه

عدم اتصال الاسناد [لسقوط بعض رجاله اي عدم ذكرهم] والسقوط قد يكون — الطعن في الراوي

طعن في عدالته (٥) — طعن في ضبطه (٥)

في اول السند — في آخره ما بعد التابعي — في غير ذلك — لكذبه — لتهمته به — لفسقه — لجهالته — لبدعته

ويسمى المعلق — ويسمى المرسل — ويسمى الموضوع . ويسمى المتروك — وهو قد يكون مجهول العين وقد يكون مجهول الحال وهو المستور

فان كان الساقط اثنين فاكثر مع التوالي سمي المعضل — والا سمي المنقطع

تنبيه عدم الاتصال في السند ان كان خفيا سمي الحديث مدلسا لكثرة غلطه . لكثرة غفلته . لوهمه . لسوء حفظه . لمخالفته للثقات

وذلك بان يروي عمن عرف لقاؤه اياه ما لم يسمع منه فان لم يعرف لقاؤه اياه سمي مرسلا خفيا

هما متقاربان ويسمى . ويسمى المعل . فان كان لازما حديثها منكرا وكذا حديث الفاسق — سمي حديثه شاذا وان كان عارضا فحديثه مختلط

فان كانت المخالفة بتغيير سياق الاسناد

فمدرج لاسناد ـ ٢ او بمتن موقوف بمرفوع فمدرج المتن ـ ٣ او بتقديم وتأخير فالمقلوب ـ ٤ او بأبدال راو براو او لفظ بآخر ولا مرجح لأحدى الروايتين على الأخرى فالمضطرب ـ ٥ او بتغيير النقط فالمصحف ـ ٦ او بتغيير الشكل فالمحرف

الفائدة الثانية

لايخفى ان الجداول من اعظم الوسائل في تقريب المسائل ـ ولذا عملنا هذا الجدول غير ان فيه نوعاً من الأجمال فأحببنا ان نتبعه بمسائل تتعلق به اتماما للفائده

وهي من تقريب العلامة محيي الدين يحيى النووي

ا الصحيح هو ما اتصل سنده بالعدول الضابطين من غير شذوذ ولا علة واذا قيل صحيح فهذا معناه لا انه مقطوع به ، واذا قيل غير صحيح فمعناه انه لم يصح اسناده . والمختار انه لايجزم في اسناد انه اصح الأسانيد ـ وقيل اصحها الزُهريّ عن سالم عن ابيه . وقيل ابنُ سيرين عن عَبيدةَ عن عليّ . وقيل الأعمشُ عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود . وقيل الزُهريّ عن عليّ بن الحسين عن ابيه عن علي . وقيل مالك عن نافع عن ابن عمر ـ فعلى هذا قيل الشافعيّ عن مالك عن نافع عن ابن عمر

ب من رأى في هذه الأزمان حديثا صحيح الاسناد في كتاب او جزء لم ينصّ على صحته حافظ معتمد قال الشيخ [عثمان بن الصلاح] لاتحكم بصحته لضعف اهلية اهل هذه الأزمان ، والأظهر عندي جوازه لمن تمكن وقويت معرفته

ج قولهم حديث حسن الأسناد او صحيحه دون قولهم حديث صحيح أو حسن لأنه قد يصح او يحسن الأسناد دون المتن لشذوذ او علّة ـ فأن اقتصر على ذلك حافظ معتمد فالظاهر صحة المتن وحسنه

د المسند قال الخطيب البغداديّ هو عند اهل الحديث ما اتصل سنده الى منتهاه واكثر مايستعمل فيما جاء عن النبيّ صلى الله عليه وسلمّ دون غيره . وقال ابن عبد البرّ هو ماجاء عن النبيّ صلى الله عليه وسلمّ خاصة متصلا كان او منقطعا . وقال الحاكم وغيره لايستعمل الاّ في المرفوع المتصل

ه المتصل و يسمى الموصول هو ما اتصل اسناده مرفوعا كان او موقوفا على من كان

و المرفوع هو ما اضيف الى النبيّ صلى الله عليه وسلم خاصة لايقع مطلقه على غيره

متصلا كان او منقطعا . وقيل هو ما اخبر به الصحابيّ عن فعل النبيّ صلى الله عليه وسلم او قوله

ز الموقوف هو المروي عن الصحابة قولا لهم او فعلا متصلا كان او منقطعا و يستعمل في غيرهم مقيدا فيقال وقفه فلان على الزهري ونحوه وعند فقهاء خُراسانَ تسمية الموقوف بالأثر والمرفوع بالخبر ـ وعند المحدثين كلُّه يسمى اثرًا

فروع

احدها قول الصحابيّ كنّا نقول او نفعل كذا ان لم يضفه الى زمن النبيّ صلى الله عليه وسلم فهو موقوف وأن اضافه فالصحيح انه مرفوع

الثاني قول الصحابيّ أُمرنا بكذا ـ او نهينا عن كذا ـ او من السنة كذا ـ او أُمِر بلال ان يَشفَع الاذَانَ وما اشبهه كلّه مرفوع على الصحيح الذي قاله الجمهور . وقيل ليس برفوع ولا فرق بين قوله في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم و بعده

الثالث اذا قيل في الحديث عند ذكر الصحابيّ يرفعه ـ او ينميه ـ او يبلغ به ـ او روايةً فهذا وشبهه مرفوع عند اهل العلم . واذا قيل عند التابعيّ يرفعه فمرفوع مرسل . واما قول من قال تفسير الصحابيّ مرفوع فذاك في تفسير يتعلق بسبب نزول آية او نحوه . وغيره موقوف

ح المقطوع (وجمعه المقاطع والمقاطيع) هو الموقوف على التابعيّ قولا له او فعلا . واستعمله الشافعيّ ثم الطبراني في المنقطع

ط اتفق علماء الطوائف ان قول التابعيّ الكبير قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا او فعله يسمى مرسلا .

فان انقطع قبل التابعيّ واحداً او اكثر قال الحاكم وغيره من المحدثين لا يسمى مرسلا بل يختص المرسل بالتابعيّ عن النبيّ صلى الله عليه وسلم . فان سقط قبله واحد فهو منقطع وان كان اكثر فمعضل ومنقطع . والمشهور في الفقه والأصول ان الكل مرسل

وبه قطع الخطيب ، وهذا اختلاف في الاصطلاح والعباره . واما قول الزهري وغيره من صغار التابعين قال النبيّ صلي الله عليه وسلم فالمشهور عند من خصه بالتابعيّ انه مرسل كالكبير ، وقيل ليس بمرسل بل منقطع . واما اذا قال فلان عن رجل عن فلان فقال الحاكم منقطع ليس مرسلا وقال غيره مرسل والله اعلم

ثم المرسل حديث ضعيف عند جماهير المحدثين والشافعيّ وكثير من الفقهاء واصحاب الاصول . وقال مالك وابو حنيفه في طائفة صحيح ـ فان صحّ تخرّجُ المرسل بمجيئه من وجه آخر مسندا اومرسلا ارسله من أخذ عن غير رجال الأول كان صحيحا وتبين بذلك صحة المرسل ـ وانهما صحيحان لو عارضهما صحيح من طريق رجحناهما عليه اذا تعذر الجمع ـ هذا كله في غير مرسل الصحابيّ . اما مرسله فمحكوم بصحته على المذهب الصحيح . وقيل انه كمرسل غيره الآن يتبين الرواية عن صحابيّ

ي المنقطع : الصحيح الذي ذهب اليه الفقهاء والخطيب وابن عبد البر وغيرهما من المحدثين ان المنقطع ما لم يتصل اسناده على اي وجه كان انقطاعه واكثر ما يستعمل في رواية من دون التابعيّ عن الصحابيّ كما لك عن ابن عمر وقيل هو ما اختل فيه رجل قبل التابعيّ محذوفا كان او مبهما كرجل . وقيل هو ما روي عن تابعيّ او من دونه قولا له او فعلا ، وهذا غريب ضعيف

يا المعنعَن وهو فلان عن فلان قيل انه مرسل . والصحيح الذي عليه العمل وقاله الجماهير من اصحاب الحديث والفقه والاصول انه متصل بشرط ان لايكون المعنعِن مدلِّسا و يشترط امكان لقاء بعضهم بعضا

يب التعليق الذي يذكره الحميدي وغيره في احاديث من كتاب البخاريّ وسبقهم باستعماله الدارقطنيّ صورته ان يحذف من اول الأسناد واحد فاكثر واستعمله بعضهم في حذف كل الاسناد كقوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ـ او قال ابن عباس ـ او عطاء او غيره كذا . وهذا التعليق له حكم الصحيح كما تقدم في نوع الصحيح .

ولم يستعملوا التعليق في غير صيغة الجزم كُروي عن فلان كذا و يقال عنه ويذكر و يحكى وشبهها بل خصوا به صيغة الجزم كقال وفعل وأمر ونهى وذكر وحكى ـ ولم يستعملوه فيما سقط وسط اسناده

يج الشاذّ هو عند الشافعيّ وجماعة من علماء الحجاز ما روى الثقة مخالفا رواية الناس لاان يروي مالا يروي غيره . قال الخليليّ والذي عليه حفّاظ الحديث ان الشاذّ ماليس له الاّ اسناد يشُدُّ به ثقة او غيره ـ فما كان عن غير ثقة فمتروك ـ وما كان عن ثقة تُوقّف فيه ولا يحتجُّ به . وقال الحاكم هو ماانفرد به ثقة وليس له اصل بمتابع ـ وما ذكراه مشكل بأفراد العدل الضابط كحديث انما الأعمال بالنيات والنهي عن بيع الولاء وغير ذلك مما في الصحيح ـ فالصحيحُ التفصيل ـ فان كان مفردهُ مخالفا احفظ منه واضبط كان شاذّا مردودا ، وان لم يخالف فان كان عدلا حافظا موثوقا بضبطه كان مفرَدُه صحيحا ، وان لم يوثق بضبطه ولم يبعُد عن درجة الضابط كان مفرَدُه حسنا ـ وان بعد كان شاذّا منكرا مردودا . والحاصل ان الشاذّ المردود هو الفرد المخالف ـ والفرد الذي ليس في راويه من الثقة والضبط ما يجبر تفرده .

والمنكر قال الحافظ البَرْدِيجيّ هو الفرد الذي لا يعرف متنه عن غير راويه وكذا اطلقه كثيرون ـ والصواب فيه التفصيل الذي تقدم في الشاذ فانه بمعناه

يد المعلَّل (ويسمونه المعلول وهو لحن) [ما فيه علة] والعلة عباره عن سبب غامض قادح مع ان الظاهر السلامة منه . تطرق الى السند الجامع شروط الصحة ظاهرا . وتُدرَك بتفرّد الراوي و بمخالفة غيره له مع قرائن تنبه العارف على وهم بارسال او وقف او دخول حديث في حديث او غير ذلك فيحكم بعدم صحة الحديث او يتردّد فيتوقف . والطريق الى معرفته جمع طرق الحديث والنظر في اختلاف رواته وضبطهم واتقانهم ، وكثر التعليل بالارسال بان يكون راويه اقوى ممن وصل . وتقع العلة في الأسناد وهو الاكثر وقد تقع في المتن وما وقع في الأسناد قد يقدح فيه وفي المتن

كالأرسال والوقف . وقد يقدح في الأسناد خاصه و يكون المتن معروفا

يه المضطرب هو الذي يروى على اوجه مختلفة متقاومة ـ فان رجحت احدى الروايتين على الأخرى بحفظ راويها وكثرة صحبة المرويّ عنه او غير ذلك فالحكم للراجحة ولا يكون مضطربا . والاضطراب موجبٌ ضعف الحديث لأشعاره بعدم الضبط . ويقع في الأسناد تارة وفي المتن أخرى وفيهما من راو او جماعة

يو المدرج وهو اقسام ـ احدها مدرج في حديث النبيّ صلى الله عليه وسلم بأن يذكر الراوي عقيبه كلاما لنفسه او لغيره فيرويه من بعده متصلا فيتوهّم انه من الحديث

الثاني ان يكون عنده متنان بأسنادين فيرويهما بأحدهما

الثالث ان يسمع حديثا من جماعة مختلفين في اسناده او متنه فيرويه عنهم باتفاق وكله حرام . وصنف فيه الخطيب كتابا شفى وكفى

يز الموضوع هو المختلق المصنوع وشر الضعيف . وتحرم روايته مع العلم به في ايّ معنى كان الاّ مبيّنا

يح المقلوب هو نحو حديث مشهور عن سالم جُعل عن نافع ليُرغَب فيه . وقلب اهل بغداد على البخاريّ مائة حديث امتحانا فردّها على وجوهها فأذعنوا لفضله

يط المشهور من الحديث قسمان صحيح وغيره ـ ومشهور بين اهل الحديث خاصة و بينهم و بين غيرهم . ومنه المتواتر المعروف في الفقه واصوله ولا يذكره المحدثون وهو قليل لايكاد يوجد في رواياتهم وهو ما نقله من يحصل العلم بصدقهم ضرورة عن مثلهم من اوّله الى آخره . وحديث من كذب عليّ متعمدا فليتبوّأ مقعده من النار ـ متواتر ـ لاحديث انما الأعمال بالنيات

ك الغريب والعزيز : اذا انفرد عن الزهريّ وشبهه ممن يُجمَع حديثه رجل بحديث سُمّي غريبا . فان انفرد اثنان او ثلاثة سمي عزيزا . فأن رواه الجماعة سمي مشهورا . و يدخل في الغريب ما انفرد بروايته او بزيادة في متنه او اسناده ولا يدخل فيه افراد

البلدان . وينقسم الى صحيح وغيره وهو الغالب ـ والى غريب متنا واسنادا كما اذا انفرد بمتنه واحد ـ وغريب اسنادا لحديث روى متنه جماعة من الصحابة انفرد واحد بروايته عن صحابيّ آخر ـ وفيه يقول الترمذيّ غريب من هذا الوجه . ولا يوجد غريب متنا لا اسنادا الاّ اذا اشتهر القول فرواه عن المنفرد كثيرون فيصير غريبا مشهورا غريبا متنا لا اسنادا بالنسبة الى احد طرفيه لحديث انما الأعمال بالنيّات

كما من كُفِّر ببدعته لم يحتَجّ به بالاتفاق .ومن لم يكفَّر قيل لا يحتجّ به مطلقا وقيل يحتجّ به ان لم يكن ممن يستحلّ الكذب في نصرة مذهبه او لاجل مذهبه وحكي عن الشافعيّ . وقيل يحتج به ان لم يكن داعية الى بدعته ولا يحتج به ان كان داعية وهذا هو الأظهر الأعدل وقول الكثير الأكثر . وضُعِّف الأوّل باحتجاج صاحبي الصحيحين وغيرهما بكثير من المبتدعة غير الدعاة ه من مواضع متفرقة من التقريب وهو كتاب بديع المثال قرّب فيه مؤلفه هذا الفن المهمّ جدا واشار الى ذلك حيث قال في اوله

اما بعدُ فأن علم الحديث من افضل القُرَب الى ربّ العالمين . وكيف لايكون وهو طريق خير الخلق واكرم الاوّلين والآخرين . وهذا كتاب اختصرته من كتاب الارشاد الذي اختصرته من علوم الحديث للشيخ الامام الحافظ المتقن المحقق ابي عمرو عثمانّ بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح رضى الله عنه ابالغ فيه في الاختصار ان شاء الله تعالى من غير اخلال بالمقصود ـ واحرِص على ايضاح العبارة وعلى الله الكريم الاعتماد ، واليه التفويض والاستناد

الفائدة الثالثة

قد عرفت ان الضعيف هو ما لم تجتمع فيه شروط القبول [وهي شروط الصحيح والحسن] وهي ستة

١ اتصال السند او جبر المرسل بما يؤكده

ب عدالة الرواة

ج السلامة من كثرة الخطأ والغفلة

د مجيء الحديث من وجه آخر حيث كان في الأسناد مستور لم تعرف اهليته وليس متهما كثير الغلط

ه السلامة من الشذوذ

و السلامة من العلة القادحة

واقسامه كثيرة لانه اما فاقد شرط واحد او شرطين او ثلاثة او اربعة او خمسة او ستة ، فهذه ستة اقسام القسم الاول ما فقد شرطا واحدا وهو ستة اقسام احدها ما فقد فيه اتصال السند ... وثانيها ما فقد فيه العدالة ... الخ

ويدخل تحت فاقد الاتصال اقسام المرسل والمنقطع والمعضل . ويدخل تحت فاقد العدالة اقسام ، الضعيف بكذب راويه او بتهمته الخ واذا تتبعت الأقسام بالنظر الى قاعدة التركيب وجدت كثيرة جدا وفي بيانها طول والاشتغال بغير ذلك من مهمات هذا الفن أليق قال بعضهم قد خاض غير واحد في بيان الأقسام فتعبوا واتعبوا ولو قيل لاكثرهم اقساما اظهر لنا مثالا لما لم يلقب منها بلقب خاص لخاص على ان من الاقسام ما لا يمكن وجوده مثل اجتماع الشذوذ ووجود ضعيف او مجهول او مستور في سنده لان الشذوذ هو تفرد الثقة فلا يمكن وصف ما فيه راو ضعيف او مجهول او مستور بأنه شاذ

تتمة

بمقدار ما يحسن الاعتراض اذا كان في محله يقبح اذا كان في غير محله وقد كثر ذلك من اناس شرعوا في بعض مبادي العلوم وظنوا انهم وقفوا على اسرارها فصاروا يعترضون على المحققين الذين احسنوا فيما كتبوا غافلين عن اختلاف المقاصد والاغراض الذي هو اعظم داعٍ لتنويع التصانيف فمنهم من يعترض على المصنف لأنه لم يفصل

كذا في كتابه المختصر ومنهم من يعترض عليه لأنه بسط مسألة كذا في كتابه الموضوع للبسط لأن كثيرا من تلك المسائل لاتلزم ذلك المطالع كأن المصنف ألف كتابه للمعترض خاصة وان ظهر بعده بألف سنه واطلع على مايريد ان يطالعه فيه الى غيرذلك من الاعتراضات . والاعتراض انما يرد على المعترض لطلبه الشيء في غير مظنته نعم يسوغ الاعتراض اذا خالف المصنف ما التزمه اذا لم يكن ثم حكمه خفية اضطر لمراعاتها ولا يلزمه بيانها لئلا يقع في اعتراض مثل هولاء الأغمار فان المحققين لايعبأون بمدحهم فضلا عن قدحهم ولا حاجة الى زيادة البيان خوفا من ذي شغب يقول انك تريد سد باب الاعتراض لئلا نكون التزمنا ما لا يلزم وقد فهم المقصود . ومن هذا النوع اعتراض بعض الناس على ائمة الحديث في روايتهم الاحاديث الضعيفة والجواب يظهر مما ذكره العلامة النووي في شرح مسلم ولنذكر لك اولا عبارة الامام مسلم قال في باب بيان ان الاسناد من الدين وان الرواية لا تكون الا عن الثقات وان جرح الرواة بما فيهم جائز بل واجب وانه ليس من الغيبة المحرمه بل من الذب عن الشريعة المكرمه : وانما الزموا انفسهم الكشف عن معايب رواة الحديث وناقلي الاخبار وافتوا بذلك حين سئلوا لما فيه من عظيم الخطر ـ اذ الأخبار في امر الدين انما تأتي بتحليل او تحريم او أمر او نهي او ترغيب او ترهيب . فاذا كان الراوي لها ليس بمعدن للصدق والأمانة ثم اقدم على الرواية عنه من قد عرفه ولم يبين ما فيه لغيره من جهل معرفته كان آثما بفعله ذلك غاشا لعوام المسلمين ـ اذ لايؤمن على من سمع بعض تلك الاخبار ان يستعملها او يستعمل بعضها ـ ولعلها او اكثرها اكاذيب لا اصل لها مع ان الاخبار الصحاح من رواية الثقات واهل القناعة اكثر من ان يضطر الى نقل من ليس بثقة ولا مقنع . ولا احسب كثيرا ممن يعرج من الناس على ما وصفنا من هذه الاحاديث الضعاف والاسانيد المجهولة ويعتد بروايتها بعد معرفته بما فيها من الوهن والضعف الا ان الذي يحمله على روايتها والاعتداد بها ارادة التكثر بذلك عند العوام ولأن يقال ما اكثر

ما جمع فلان من الحديث وألف من العدد . ومن ذهب في العلم هذا المذهب وسلك هذا الطريق لا نصيب له فيه وكان بأن يُسمَّى جاهلا أولى من ان يُنسَبَ الى علم ه

قال النووي في هذا الباب قد يقال لم حدث هولاء الائمة عن هولاء مع علمهم بانهم لايحتج بهم ويجاب عنه بأجوبه

احدها انهم رووها ليعرفوها وليبينوا ضعفها لئلا يلتبس في وقت عليهم او على غيرهم او يتشككوا في صحتها

الثاني ان الضعيف يكتب حديثه ليعتبر به او يستشهد كما قدمناه في فصل المتابعات ولا يحتج به على انفراده

الثالث روايات الراوي الضعيف يكون فيها الصحيح والضعيف والباطل فيكتبونها ثم يميز اهل الحديث والاتقان بعض ذلك من بعض وذلك سهل عليهم معروف عندهم و بهذا احتج سفيان رحمه الله حين نهى عن الرواية عن الكلبي فقيل له انت تروى عنه فقال انا اعلم صدقه من كذبه

الرابع انهم قد يروون عنهم احاديث الترغيب والترهيب وفضائل الأعمال والقصص واحاديث الزهد ومكارم الأخلاق ونحو ذلك مما لايتعلق بالحلال والحرام وسائر الاحكام وهذا الضرب من الحديث يجوز عند اهل الحديث وغيرهم التساهل فيه ورواية ما سوى الموضوع منه والعمل به لان اصول ذلك صحيحة مقررة في الشرع معروفة عند اهله وعلى كل حال فأن الائمة لايروون عن الضعفاء شيأ يحتجون به على انفراده في الاحكام فان هذا شئ لايفعله امام من ائمة المحدثين ولا محقق من غيرهم من العلماء . واما فعل كثيرين من الفقهاء او اكثرهم ذلك واعتمادهم عليه فليس بصواب بل قبيح جدا وذلك لأنه ان كان يعرف ضعفه لم يحل له ان يحتج به فأنهم متفقون على انه لايحتج بالضعيف في الاحكام . وان كان لايعرف ضعفه لم يحل له ان يهجم على الاحتجاج به من غير بحث عليه بالتفتيش عنه ان كان عارفا او بسؤال اهل العلم به ان لم يكن عارفا والله اعلم

وقال في مقدمة شرح صحيح البخاريّ

فصل قال العلماء المحققون من المحدثين وغيرهم اذا كان الحديث ضعيفا لايقال فيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم او فعل او أمر او نهى او حكم وشبه ذلك من صيغ الجزم ـ وكذا لايقال روى ابو هريرة او قال او ذكر او خبر او حدّث او نقل او افتى وشبه ذلك ـ وكذا لايقال ذلك في التابعين فمن بعدهم فما كان ضعيفا فلا يقال شيء من ذلك بصيغة الجزم ، وانما يقال في الضعيف بصيغة التمريض فيقال روي عنه او نُقل او ذُكر او حُكي او يُقال او يُروى او يُحكى او يُعزى او جاء عنهُ او بلغنا عنه

قالوا واذا كان الحديث او غيره صحيحا او حسنا عُيّن المضافُ اليه فيقال بصيغة الجزم ـ ودليلُ هذا كلّه ان صيغة الجزم تقتضى صحته عن المضاف اليه فلا يطلق الا فيما صحّ والاّ فيكون في معنى الكاذب عليه ـ وهذا التفصيل مما تركه كثير من الناس من المصنفين في الفقه والحديث وغيرها وغيرهم ـ وقد اشتدّ انكار الامام الحافظ ابي بكر احمد بن الحسين بن عليّ البيهقيّ على من خالف هذا من العلماء . وهذا التساهل من فاعله قبيح جدّا فأنهم يقولون في الصحيح بصيغة التمريض وفي الضعيف بالجزم وهذا خروج عن الصواب وقلب للمعاني والله المستعان وقد اعتنى البخاريّ رضي الله عنه بهذا التفصيل في صحيحه فيقول في الترجمه الواحدة بعض كلامه بتمريض و بعضه بجزم مراعيا ما ذكرنا . وهذا مما يزيدك اعتقادا في جلالته وتحرّيه وورعه واطّلاعه وتحقيقه واتقانه

الفائدة الرابعة

اوردوا الموضوع في انواع الحديث مع انه ليس بحديث أصلا نظرا الى زعم واضعه والواضعون للحديث ضروب قال القاضي زكريا في شرح الفية العراقي في بيانهم

ضرب يتعاونه استخفافا بالدين ليضلوا به الناس كالزنادقة وهم الذين يبطنون

الكفر و يظهرون الأسلام او الذين لايتدينون بدين

وضرب يفعلونه انتصارا وتعصبا لمذاهبهم كالخطّابية فرقة تنسب لابي الخطّاب الاسديّ كان يقول بالحلول ـ وكالسالمية فرقة تنسب للحسن بن محمد بن احمد بن سالم السالميّ

وضرب يتقربون لبعض الخلفاء والأمراء بوضع ما يوافق افعالهم وآراءهم ليكون كالعذر لهم فيما اتوا به كغياث بن ابراهيم حيث وضع للمهدي في حديث لاسبق الا في نصل او خفّ او حافر ـ فزاد فيه او جناح وكان المهدي اذ ذاك يلعب بالحمام فتركها بعد ذلك وأمر بحبسها وقال انا حملته على ذلك

وضرب يفعلونه لذمّ من يريدون ذمه

وضرب يفعلونه للاكتساب والارتزاق

وضرب امتُحِنوا باولادهم او ورّاقين فوضعوا لهم احاديث ودسّوها عليهم فحدّثوا بها من غير ان يشعروا

وضرب للجوئ الى اقامة دليل على ما افتوا فيه بآرائهم

وضرب يتدينون به لترغيب الناس في افعال الخير بزعمهم وهم منسبون للزهد وكل من هولاء حصل له و به الضرر ه

غريبة

الذين جوّزوا وضع الحديث في الترغيب والترهيب لم يكفهم انهم خالفوا الاجماع في تحريم الكذب على آحاد الناس فضلاعمن قوله شرع وكلامه وحي حتى رووا الحديث الذي هو اشهر الاحاديث الثابتة هكذا من كذب عليّ متعمدا ليضل به الناس فليتبوّأ مقعده من النار فزادوا في الحديث زيادة تفيد على زعمهم جواز ما ذهبوا اليه قالوا ان وضع الاحاديث في الترغيب والترهيب كذب له عليه السلام لا عليه وقد ردّ عليهم الأمام النووي وغيره في ذلك احسن ردّ

قال الحافظ بن حجر من الموضوعات ما يؤخذ من حال المروي كأن يكون مناقضا لنص القرآن او السنة المتواترة او الاجماع القطعي او صريح العقل حيث لا يقبل شيء من ذلك التأويل . ثم المروي تارة يخترعه الواضع وتارة يأخذ كلام غيره كبعض السلف الصالح او قدماء الحكماء او الاسرائيليات او يأخذ حديثا ضعيف الاسناد فيركب له اسنادا صحيحا ليروج به وانما جعلوا مخالفة صريح العقل دالة على كون الحديث موضوعا لما تحالف عليه العقل والنقل من ان لا يخالف ولو تخالفا بطل حكمهما معا وهذه مسألة مشهوره قديما وحديثا لا يختلف فيها اثنان ممن وسم بالمعرفة ولو جاز ذلك لجاز ان يرد في شرع الهي كون القديم حادثا والحادث قديما وتصديق الكاذب وتكذيب الصادق لان نهاية ما يقال فيه انه مخالف للعقل والعقل لا يعبأ به والقائل بذلك من الحشوية ومنهم من نسب اليه بعض ارباب التاريخ انه قال وقد سئل كم خمس في خمس وهو يدعي انه عالم بدقائق الحساب كعلمه بشروق الشمس

خمس وخمس ستة او سبعة قولان قالها الخليل وثعلب
فيه خلاف ظاهر ومذاهب لكن مذهبنا اصح وأصوب
وخواطر الحساب فيها كثرة واظن قولي فيهم لا يكذب

الفائدة الخامسة

قد عرفت فيما سبق ان الصحيح تتفاوت رتبه بسبب تفاوت الاوصاف المقتضية للتصحيح في القوة .

فأعلى انواع الصحيح ما اتفق عليه البخاري ومسلم

ثم ما انفرد به البخاري لان الصفات التي تدور عليها الصحة هي اتم في كتاب البخاري منها في كتاب مسلم واشد وشرطه فيها اقوى واسد ثم ما انفرد به مسلم ثم ما

على شرطهما ، ثم ما على شرط البخاري ، ثم مسلم فهذه ستة اقسام والسابع ما حكم بصحته غيرهما من ائمة الحديث مما ليس على شرطهما قال الحافظ ابن حجر هذا التفاوت انما هو بالنسبة الى الحيثية المذكورة اما لو رجح قسم على ما فوقه بأمور تقتضي الترجيح فانه يقدم على ما فوقه اذ قد يعرض للفوق ما يجعله فائقا كما لو كان الحديث عند مسلم مثلا وهو مشهور قاصر عن درجة التواتر لكن حفته قرينة صار بها يفيد العلم فأنه يتقدم على الحديث الذي يخرجه البخاري اذا كان فردا مطلقا ـ وكما لو كان الحديث الذي لم يخرجاه من ترجمة وصفت بكونها اصح الاسانيد كمالك عن نافع ابن عمر فأنه يقدم على ما انفرد به احدهما مثلا لاسيما اذا كان في اسناده من فيه مقال . وقال ايضا : الخبر المحتف بالقرائن أنواع ، منها ما اخرجه الشيخان في صحيحيهما مما لم يبلغ حد المتواتر فأنه احتفت به قرائن منها جلالتهما في هذا الشان وتقدمهما في تمييز الصحيح على غيرهما وتلقى العلماء لكتابيهما بالقبول ـ وهذا التلقي وحده اقوى في افادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر الا ان هذا يختص بما لم ينتقده احد من الحفاظ مما في الكتابين وبما لم يقع التجاذب بين مدلوليه مما وقع في الكتابين حيث لا ترجيح لاحدهما على الآخر ، وما عدا ذلك فالاجماع حاصل على تسليم صحته ه اقول قد جرى الحافظ هنا على منهج ابن الصلاح وقد خالفه النووي في شرح مسلم فقال هذا الذي ذكره الشيخ في هذه المواضع خلاف ما قاله المحققون والاكثرون ، فأنهم قالوا احاديث الصحيحين التي ليست بمتواترة انما تفيد الظن فأنها آحاد والآحاد انما تفيد الظن على ما تقرر ، ولا فرق بين البخاري ومسلم وغيرهما في ذلك ، وتلقي الأمة بالقبول انما افادنا وجوب العمل بما فيهما ، وهذا متفق عليه ، فان اخبار الآحاد التي في غيرهما يجب العمل بما فيها اذا صحت اسانيدها ولا تفيد الا الظن فكذا الصحيحان . وانما يفترق الصحيحان عن غيرهما من الكتب في كون ما فيهما صحيحا لايحتاج الى النظر فيه بل يجب العمل به مطلقا ، وما كان

في غيرهما لايعمل به حتى ينظر وتوجد فيه شروط الصحيح ولا يلزم من اجماع الأمة على العمل بما فيهما اجماعهم على انه مقطوع بأنه كلام النبيّ صلى الله عليه وسلم وقد اشتد انكار ابن برهان الأمام على من قال بما قاله الشيخ و بالغ في تغليطه ه فاتل حزب النوويّ هنا فالحقّ احقّ بالاتّباع وان لم يكن لصاحبه أتباع . فكن مع الحق يكن الحق معك ومن كان الحق معه كان معه كل شيْ

فوائد شتّى

ا جرت عادة اهل الحديث بحذف قال ونحوه فيما بين رجال الاسناد في الخط ، و ينبغي للقارئ ان يلفظ بها ، واذا كان في الكتاب قرئ على فلان اخبرك فلان فليقل القارئ قرئ على فلان قيل له اخبرك فلان ، واذا كان فيه قرئ على فلان اخبرنا فلان فليقل قرئ على فلان قيل له قلت اخبرنا فلان . واذا تكررت كلمة قال كقوله حدثنا صالح قال قال الشعبيّ فأنهم يحذفون احداها في الخط فليلفظ بهما القاري . فلو ترك القارئ لفظ قال في هذا كله فقد اخطأ والسماع صحيح للعلم بالمقصود و يكون هذا من الحذف لدلالة الحال عليه ه

ب غلب عليهم الاقتصار على الرمز في حدثنا واخبرنا وشاع بحيث لايخفى فيكتبون من حدثنا ـ ثنا وقد تحذف الثاء فيبقى ـ نا . ومن اخبرنا انا ولا تحسن زيادة الباء قبل النون

ج اذا كان للحديث اسنادان او اكثر كتبوا عند الانتقال من اسناد الى اسناد ح ولم يعرف بيانها عمن تقدّم . والمختار انها مأخوذة من التحوّل وانه يقول القاري اذا انتهى اليها ح و يستمرّ في قراءة ما بعدها

د قال العلامة النووي في شرح صحيح مسلم بعد ان اثنى على كتاب الحافظ ابن الصلاح في مصطلح اهل الحديث : وقد اختصرته وسهلت طريق معرفته لمن اراد تحقيق هذا الفن والدخول في زمرة اهله . ففيه من القواعد والمهمات ما يتحق به من حققه وتكاملت معرفته له بالحفاظ المتقنين ـ ولا يسبقونه الا بكثرة الاطلاع على طرق الحديث فأن شاركهم فيها لحقهم والله اعلم وقال في التقريب : لاينبغي ان يقتصر على سماعه وكتبه دون معرفته وفهمه ، فليتعرف صحته وضعفه وفقهه ومعانيه ولغته واعرابه واسماء رجاله محققا كل ذلك معتنيا باتقان مشكلها حفظا وكتابه ه

وقد تم تاليفه في اواسط سنة ١٣٢٠ بمدينة بيت المقدس المباركة

لازالت عامرة وهذه الرسالة هي اول النفحات القدسية

ويتلوها النفحة الثانية وهي خبر المبتدا

والحمد لله على ما انعم . وصلى الله على نبيه محمد وعلى آله وصحبه وسلم